

درعبداللج سكعيد



﴿ وَلَمْنَ مَثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمُعُرُوفُ وَلَلْرِجَالُ عَلَيْهِنَ دُرِجَةً ﴾ قرآن كريم

٢٢٨ البقرة



### مقـــدمــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وابتعوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين قلوبهم فصاروا إخوانا بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أحبة بعد أن كانوا متباعدين ومتباغضين فيا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير (١٠٠٠).

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قبلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ (١٠) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع ومصالح في طاعة الله سبحانه .

<sup>(</sup>١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

<sup>(</sup>٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .



### مقـــدمــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وابتعوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين قلوبهم فصاروا إخوانا بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أحبة بعد أن كانوا متباعدين ومتباغضين فيا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير (١٠٠٠).

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قبلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ (١٠) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع ومصالح في طاعة الله سبحانه .

<sup>(</sup>١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

<sup>(</sup>٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

٣ — إنه بالقارنة بين الأسر المترابطة والأسر المتفككة وجد أن الأسرة التي تعرف حدود الله سبحانه وتطبق شرعه على معرفة وإيمان وتصديق بدين الله سبحانه واتباع اسنة رسوله عليه هي أسرة ترابطت وتماسكت وعرف كل فرد فيها ما له من حق وما عليه من واجب.

وعندما غاب الإيمان بالله تعالى ومعرفة حدوده وحقوق كل فرد في الأسرق، أجد الانحلال والتفكك بين أبناء الأسرة جيعاً .

ع — من هنا كانت أهمية البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين لكي تظهر تلك الحقوق وتتضح لمن أراد الاستفادة منها والعمل بها .

لذلك فإن الجمع ين حقوق الزوج وحقوق الزوجة في عث واحد هو أدعى التيسير على من يريد الاستفادة منها ؛ واحد في البيسة في المناوية في البيسة في المناوية في البيسة في إظهار معاني التقابل وفلسفته بين حقوق الزوجين إنما هو باعث على أن يحتوم كل طرف في الأسرة حقوقه وحقوق غيو ، وبالتالي فهو بذلك باعث على عدم الأسرة حقوقه وحقوق غيو ، وبالتالي فهو بذلك باعث على عدم التفريط في حقوق الغير مادام الإنسان قد عرف حقوقه .

ومن تمرات إبراز معاني التقابل في حقوق الزوجين أن يدفع الزوجين إلى الاحترام والمودة التي هي سر بقاء الحياة الزوجية ، يقول الله سبحانه : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورهمة﴾‹› .

<sup>(</sup>١) سورة الروم : آية ٢١ .

### مقـــدمــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وابتعوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين قلوبهم فصاروا إخوانا بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أحبة بعد أن كانوا متباعدين ومتباغضين فيا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير (١٠٠٠).

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قبلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ (١٠) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع ومصالح في طاعة الله سبحانه .

<sup>(</sup>١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

<sup>(</sup>٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

### مقـــدمــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به وابتعوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين قلوبهم فصاروا إخوانا بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أحبة بعد أن كانوا متباعدين ومتباغضين فيا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير (١٠٠٠).

﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قبلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ (١٠) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع ومصالح في طاعة الله سبحانه .

<sup>(</sup>١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

<sup>(</sup>٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

أبين أنه لا يجوز لأحد الزوجين أن يتنصل أو يتهرب مما وجب َ عليه تجاه الآخر .

وأنه بقدر ما له من حق فقد وجب عليه أيضاً أن يقدم ما عليه من واجب هو حق في مقابلة الذي وجب له ؛ والتقابل بذلك يعد بمثابة فهم جديد ومفهوم يوضح ما يجب للزوجين وما يجب عليهما ؛ وهو تعبير لم أسبق إليه فيما أعتقد ؛ وهو لا يعد من الأمور التي تغير في معاني الحقوق بين الزوجين أو تضيف إليهما ما يغير من مفهومها .

وإنما التقابل إضافة مفيدة وموضحة إن شاء الله تعالى قصدت من عرضها أن أضيف فهماً جديداً وعميقاً لأهمية الحقوق الزوجية التي يغفل عنها كثير من الناس.

وإن عرف بعض الأزواج أو بعض الزوجات ماله فقد لا يعرف ما عليه ؛ فالتقابل هنا وإبرازه في الحقوق الزوجية إنما يعني عموم المعرفة بما يجب للزوج والزوجة وما يجب عليهما أيضاً .

والتقابل يعني أيضاً أنه لا تكفي المعرفة من قبيل الزوجين لما يجب لهما وما يجب عليهما ؛ بل التقابل يعني المعرفة والالتزام والعمل .

إذ إن المعرفة تعني علم الإنسان بما وجب له وما وجب عليه ؛ وإحساس الزوجين بأن الواجب عليهما لم يجب من فراغ وإنما وجب عليهما مقابل ما وجب لهما يجعل كل طرف يحس بالمسئولية ويشعر بها ويؤدي ما وجب عليه ؛ فالتقابل إذا

دافع للمعرفة والالتزام والعمل بما وجب للزوجين وما يجب عليهما .

وإنهي وإن كنت قد سبقني كثيرون من الباحثين الذين كتبوا في الحقوق الزوجية ، لأجو أن أوفق في إضافة شيء جديد لمن سبقني ، عندما أعرض موضوع بحثي هذا (الحقوق المتقابلة بين الزوجين) .

وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كم أرجوه سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ب العالين .

دكتور عبد الله عصد سعيد مكة الكرمة غوة المحرم ٧٠٤٢هـ

دافع للمعرفة والالتزام والعمل بما وجب للزوجين وما يجب عليهما .

وإنهي وإن كنت قد سبقني كثيرون من الباحثين الذين كتبوا في الحقوق الزوجية ، لأجو أن أوفق في إضافة شيء جديد لمن سبقني ، عندما أعرض موضوع بحثي هذا (الحقوق المتقابلة بين الزوجين) .

وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كم أرجوه سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ب العالين .

دكتور عبد الله عصد سعيد مكة الكرمة غوة المحرم ٧٠٤٢هـ

دافع للمعرفة والالتزام والعمل بما وجب للزوجين وما يجب عليهما .

وإنهي وإن كنت قد سبقني كثيرون من الباحثين الذين كتبوا في الحقوق الزوجية ، لأجو أن أوفق في إضافة شيء جديد لمن سبقني ، عندما أعرض موضوع بحثي هذا (الحقوق المتقابلة بين الزوجين) .

وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كم أرجوه سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ب العالين .

دكتور عبد الله عصد سعيد مكة الكرمة غوة المحرم ٧٠٤٢هـ مثل ما لهن عليهم إلا ما ميزهم به من الرياسة ، فالواجب على الرجال بمقتضى كفالة الرياسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويجعل لهن في النفوس احتراما يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه ، فإن الإنسان بحكم الطبع يحترم من يراه مؤدباً عالما .

ومن الأدلة على أن الحقوق بين الزوجين متقابلة وأنهما يشتركان في بناء الأسرة التي هي إحدى لبنات المجتمع، أنه سبحانه قد خاطب النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كا خاطب الرجال، وجعل لهن عليهن مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة من آيات القرآن الكريم وبايع النبي عَيَّالِيَّهُ المؤمنات كا بايع المؤمنين وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كا أمرهم.

وقد أجمعت على ما مضى به الكتاب والسنة من أن النساء مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة كما يجزي الرجال أفيجوز بعد هذا كله أن تحرم المرأة بما عليها من الواجبات والحقوق لربها ولزوجها و لأولادها ولذي القربى وللناس جميعاً ؟ .

وفي قوله سبحانه: ﴿وللرجال عليهن درجة ﴾ فهو يوجب على المرأة أشياء وعلى الرجل أشياء ، ذلك أن هذه الدرجة ، هي درجة الرياسة التي فصلها الله سبحانه في قوله: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾(١) .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

فالحلاة الاجتاعة لابد ها من أيس لا تقوا المحامة المعاملة فالمياة المياة المامية بنس برجع إلى أيب لا تعدام المعاملة فالما والما المامية في عالم المامية في في الحدام عن أينا المامية في أياما المامية في أياما والمعاملة في أبالم المعاملة في أبالم في أبالم المعاملة في المعا

ويقول القرطبي في تفسير قول الله سبحانه : ﴿وَهُنَّ مِثْلُ اللَّذِي عليهِن بالعروف وللرجال عليهن درجة﴾ .

أى: هن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما الرجال عليهن ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : إني لأنزين لامرأتي مثل ما تتزين لي وما أحب أن أستنظف ، كل حقي الذي لي عليها فتستوجب حقها الذي لها على ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ أى : ينة من غير مأثم .

عرب م. وعنه أيضاً: «أى: لهن من حسن الصحبة والعشرة بالعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه

<sup>. (</sup>١) من تفسير المثار للشيخ رشيد رضا ج ٢ – ص ١٢٥ ، نصرف .

<sup>. (</sup>٢) استنظفت الشيء : إذا أخذته كله .

الله عليهن لأزواجهن» .

وقيل: إن لهن على أزواجهن ترك مضارتهن كما كان ذلك عليهن الأزواجهن(١٠).

وهكذا نرى أن على كل فرد في الأسرة أن يعطي بقدر ما يأخذ هذا هو الأصل في تلك المسألة .

ولقد تسبب ضعف الإيمان عند كثير من الناس في نسيانهم مالهم وما عليهم وإهمالهم لذلك ، فهم يريدون أن يأخذوا دون أن يعطوا ، وليس هذا هو مفهوم الإسلام ومنهجه .

إن الإسلام قد أرسى قواعد الحقوق والواجبات بين الزوجين في إطار من العدل الذي يصون حياة الأسرة ويحميها من الانهيار والضياع.

وعندما يلتزم كل من الزوجين بما له وما عليه ويحرص على أدائه فلسوف نجد الاستقامة والهدوء وقد عمت أفراد تلك الأسرة .

وليس صحيحاً أن التقابل في حقوق الزوجين هو تقابل في حقوق مادية فقط ؛ إنما التقابل في الأساس تقابل في جميع الحقوق بين الزوجين المعنوي منها والمادي ؛ فمن المعنوي : حسن المعاشرة بين الزوجين ، وكذلك حسن المعاملة بينهما ، وتبادل المودة التي تنمي العلاقة الزوجية وتصونها عندما تعصف بها رياح الفرقة ؛ وغير ذلك الكثير من الحقوق الأدبية والمعنوية بين الزوجين .

<sup>(</sup>١) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٣ ــ ص ١٢٤ .

الما البركيز دائماً على الحقوق المادية من مهر ونفقة المدين من مهر ونفقة فعله المعرق المادية من مهر ونفقة فعله المعرق عدال يغير في التي يشيع فلايا المحرق بي التي يميا المجرو في المحروب ؛ بهرا المعروب المعروب المعروب على المحروب على المحروب المعروب على المحروب المراب المحروب الم

فنجد أن الآية الكرية قد تضمنت بيان جميع الحقوق المعنوي منها وللادي ، وما يخص كل طرف ، وما هو مشترك ين الزوجين .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد جعلى الحقوق بين الزوجين متقابلة ومشتركة ، تأخذ المرأة فيها ما تعطي ، وكذلك الزوج ، حتى ما ميزه الله سبحانه به في قوله : ﴿وللبجال عليهن

يقول ابن العربي في أحكام القران: وقد اختاف العلماء في المراد بمذه الدرجة: فقيل: هو اليراث، وقيل: هو الجهاد، ثم يقول: لا يخفى على لبيب فضل الرجال على المجهاد، ثم يقول: لا يخفى على لبيب فضل الرجال على المساء ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلهان .. اه.

والحق أن الآية الكرية لم تأت المان قبيل الرجال على المحال المان المحال المان على المحال المان المحال المان المحال المان المحال المحال

مزيد من العناية بالمرأة والمحافظة على حقوقها . فبقدر ما أعطى الله سبحانه الرجال من الحقوق وميزهم ، (١) أحكاء القرآن لابن العربي ج ١ ص ٨٨١ .

. ﴿ مُنْجَى ٤

فقد أمرهم أن يوفوا بما عليهم من حقوق لزوجاتهم ، فإعطاء الرجل الدرجة في قوله سبحانه : ﴿وللرجال عليهن درجة ﴾ إنما يعني أنه بقدر ما جعل الله سبحانه للرجال على النساء من الاقتدار فقد حثهم أن يوفوا من حقوقهم أكثر ، فكان ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضايقة النساء ، وإيذائهن ، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب منه أقبح واستحقاقه للزجر أشد .

وكما أن الحقوق متقابلة بين الزوجين فإن الله سبحانه قد جعل المنافع بين الزوجين مشتركة أيضاً ويحرص كل منهما على تحصيلها .

وأول تلك المنافع إشباع الرغبة الجنسية واستمتاع كل من الزوجين بها ، إذ المقصود الأول من الزوجية إنما هو السكن والألفة والمودة .

ثانياً : الانتساب والتقارب بين الزوجين وزيادة التعاون بين أهل الزوجة وأهل زوجها .

ثالثاً : التوارث بين الزوجين ، فإنها ترث زوجها وزوجها ِ يرثها .

رابعاً: ثبوت نسب الأبناء بينهما.

خامساً: تكوين الأسر والعائلات وغير ذلك.

كل ذلك وغيره من الحقوق مشترك بين الزوجين ، بل يمكن أن يقال : إن حظ المرأة في ذلك أوفر وأكثر .

ثم بينا جانباً من المنافع المشتركة بين الزوجين ، هناك الحقوق التي تخص كلا من الزوجة والزوج ، وهي متقابلة وكثيرة

فالحياة الاجتاعية لابد ها من أيس لا تقوم المصاحة فالمياة الماياة الماياة الماياة الماياة الماياة الماياة الماياة فالده فالده فالده في المايا في المايا في المايا في المايا في أيانا في المايا المايا في أيانا في المايا في المايا في المايا في المايا في المايا في الموايا في الموايا في الموايا في المحلا في الم

ويقول القرطبي في تفسير قول الله سبحانه : ﴿وَهُنَّ مِثْلُ اللَّذِي عليهِن بالعروف وللرجال عليهن درجة﴾ .

أي : لهن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما الرجال عليهن ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : إني لأنزين لامرأتي مثل ما تتزين لي وما أحب أن أستنظف () كل حقي الذي لي عليها فتستوجب حقها الذي لها على ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ أي : زينة من غير مأثم .

عرب . وعنه أيضاً: «أى: هن من حسن الصحبة والعشرة بالعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه

<sup>(</sup>١) من تفسير المثار للشيخ رشيد رضا ج ٢ – ص ١٢٥ ، بتصرف .

<sup>. (</sup>٢) استنظفت الشيء : إذا أخذته كله .

العدل مع الزوجة وبين الزوجات ، وكذلك حسن المعاشرة ، الحفاظ على المرأة وحمايتها من كل مكروه مع لين الكلام ولين الجانب .

ونجد أيضاً أن الله سبحانه قد فرض للزوج حقوقاً على زوجته تقابل ما فرض للزوجة على زوجها ؛ ومن هذه الحقوق ، احتباس الزوجة لحق الزوج وتمكين الزوجة لزوجها من نفسها ، كذلك حق الطاعة للزوج فيما يرضى الله سبحانه وما هو طاعة له عز وجل ؛ ومن حقوق الزوج عليها كذلك : القرار في البيت وخدمة زوجها وأولادها وكذلك حسن معاشرة الزوج ومعاملته بالمعروف .

وهناك الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي أشرنا إليها فيما سبق إجمالا ونوردها الآن بشيء من التفصيل .

وهذه الحقوق رباط متين لا يملك أحد الزوجين حله لأى سبب وتحت أية مبررات .

ومن هذه الحقوق المشتركة: حل العشرة الزوجية واستمتاع كل منهما بالآخر، وهذا الحق مشترك بين الزوجين يحل به استمتاع كل منهما بالآخر فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه، وهذا الاستمتاع حق للزوجين ولا يحصل إلا بمشاركتهما معاً لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما:

قال الله تعالى : ﴿وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظاً ﴾ · · .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٢١.

الما البركيز دائماً على الحقوق المادية من مهر ونفقة المدين من مهر ونفقة فعله المعرق المادية من مهر ونفقة فعله المعرق عدال يغير في التي يشيع فلايا المحرق بي التي يميا المجرو في المحروب ؛ بهرا المعروب المعروب المعروب على المحروب على المحروب المعروب على المحروب المراب المحروب الم

فنجد أن الآية الكرية قد تضمنت بيان جميع الحقوق المعنوي منها وللادي ، وما يخص كل طرف ، وما هو مشترك يين الزوجين .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد جعلى الحقوق بين الزوجين متقابلة ومشتركة ، تأخذ المرأة فيها ما تعطي ، وكذلك الزوج ، حتى ما ميزه الله سبحانه به في قوله : ﴿وللبجال عليهن

يقول ابن العربي في أحكام القرآن: وقد اختلف العلماء في المراد ، هذه الدرجة: فقيل: هو الميراث، وقيل: هو الجهاد، ثم يقول: ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على المساء ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلهاد، .. اه.

وْلَحْقُ أَنْ الْآَيَةَ الكَرْيَةُ لَمْ تَأْتُ النَّالِ فَصَلَّما الرَّالِ عَلَى الرِّجالُ عَلَى المُعْلِقِةِ المُعْلِقِينَ فِي ذَاكَ إِنَّا المُعْلِقِةِ المُعْلِقِينَ فِي ذَاكَ إِنَّا هُو مُرْيِدُ مِنَ العَنايَةُ بِالرَّاةُ وَالْحُافَظَةُ عَلَى حَقَّوْقِها .

فبقدر ما أعطى الله سبحانه الرجال من الحقوق وميزهم ، (١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٨٨١ .

. ﴿ مُنْجَى ٤

كثيراً 🦟 🗅 .

هذه نظرة عامة إلى بعض الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي إن حافظ كل طرف عليها فسوف تستمر الحياة الزوجية ويسودها الود والوئام .

والحقوق المتقابلة بين الزوجين وهي الحقوق التي تخص الزوجة أو تخص الزوج ، فنجد أن الله تعالى قد جعل هذه الحقوق متقابلة بين الزوجين ، فبقدر ما يعطي الزوج لزوجه بقدر ما تعطي الزوجة لزوجها حتى مع اختلاف نوع الحق الذي يقابل الحق الذي وجب للآخر .

فنجد المهر قد أوجبه الله تعالى على الزوج حقاً لزوجته ، وهو قدر من المال يدفعه الزوج لزوجته ليس ثمناً كالثمن في البيع ، وإنما هو دليل على أن الزوج يقدر الزوجة وهي في أعز مكان عنده ، حيث بذل لها أعز ما يملك بعد النفس وهو المال ، فالمهر بذلك دليل حب وتقدير .

والصداق \_ كما سماه القرآن \_ هو هدية ، وعطية ونحلية ، قال تعالى : ﴿وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة ...﴾ (٢) الآية .

والهدية والعطية غالباً ما تكون دليلا على تكريم باذلها وإعزازه لمن تقدم إليه ، هكذا نجد الصداق قدمه الزوج لزوجته

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ١٩ :

<sup>(</sup>٣) سورة النساء: آية ٤ .

فالحلاة الاجتاعة لابد ها من أيس لا تقوا المحامة المعاملة فالمياة المياة المامية بنس برجع إلى أيب لا تعدام المعاملة فالما والما المامية في عالم المامية في في الحدام عن أينا المامية في أياما المامية في أياما والمعاملة في أبالم المعاملة في أبالم في أبالم المعاملة في المعا

ويقول القرطبي في تفسير قول الله سبحانه : ﴿وَهُنَّ مِثْلُ اللَّذِي عليهِن بالعروف وللرجال عليهن درجة﴾ .

أى: هن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما الرجال عليهن ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : إني لأنزين لامرأتي مثل ما تتزين لي وما أحب أن أستنظف ، كل حقي الذي لي عليها فتستوجب حقها الذي لها على ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ أى : ينة من غير مأثم .

عرب م. وعنه أيضاً: «أى: لهن من حسن الصحبة والعشرة بالعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه

<sup>. (</sup>١) من تفسير المثار للشيخ رشيد رضا ج ٢ – ص ١٢٥ ، نصرف .

<sup>. (</sup>٢) استنظفت الشيء : إذا أخذته كله .

وتعددت صور النشوز الذي يسقط نفقة الزوجة.

ومن ذلك \_ كا قرر فقهاء الحنابلة \_ أن الزوجة لو حبست ولو ظلماً أو صامت أو حجت تطوعاً بدون إذن زوجها أو حتى نذرت صوماً أو حجاً ، أو صامت كفارة عليها ، أو صامت قضاء رمضان مع سعة في الوقت بدون إذن زوجها فإن ذلك يعد نشوزاً . أو سافرت لنزهة أو لزيارة .

فإنها في كل ذلك تسقط نفقتها لأنها منعت نفسها عنه بسبب ليس من جهته فسقطت لذلك نفقتها ، لأن التمكين والاحتباس في كل ذلك قد تخلف .

ولأن النفقة إنما تجب للزوجة في مقابل التمكين ، فإن وجد وجدت النفقة وإن عدم بسبب ليس من جهة الزوج سقطت النفقة بعدمه .

إن هذا يعني أن التمكين هو حق أساسي للزوج على زوجته نظير محافظة الزوج على حق زوجته في الإنفاق عليها .

وإذا كانت الزوجة قد وجب عليها التمكين لحق زوجها نظير حقها في النفقة ، فإن الفقهاء قد قرروا أن الزوجة إذا مكنت زوجها منها وحبست نفسها لحقه ثم سافر أو غاب عنها أو كان به مانع من معاشرة زوجته ، فإن النفقة تجب للزوجة على زوجها حتى مع فقد التمكين لمعناه الأساسي بعدم المعاشرة الزوجية لأن السبب في ذلك من جهة الزوج وليس من حهة الزوجة ، فحقها ثابت مادامت قد أدت ما عليها لزوجها

<sup>(</sup>١) كشاف القناع للبهوتي ج ٥ ص ٤٧٣ .

حاشية الروض المربع للشيخ النميري، ج ٧ ص ١١٥، ١١٦.

فالحلاة الاجتاعة لابد ها من أيس لا تقوا المحامة المعاملة فالمياة المياة المامية بنس برجع إلى أيب لا تعدام المعاملة فالما والما المامية في عالم المامية في في الحدام عن أينا المامية في أياما المامية في أياما والمعاملة في أبالم المعاملة في أبالم في أبالم المعاملة في المعا

ويقول القرطبي في تفسير قول الله سبحانه : ﴿وَهُنَّ مِثْلُ اللَّذِي عليهِن بالعروف وللرجال عليهن درجة﴾ .

أى: هن من حقوق الزوجية على الرجال مثل ما الرجال عليهن ، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : إني لأنزين لامرأتي مثل ما تتزين لي وما أحب أن أستنظف ، كل حقي الذي لي عليها فتستوجب حقها الذي لها على ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ أى : ينة من غير مأثم .

عرب م. وعنه أيضاً: «أى: لهن من حسن الصحبة والعشرة بالعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه

<sup>. (</sup>١) من تفسير المثار للشيخ رشيد رضا ج ٢ – ص ١٢٥ ، نصرف .

<sup>. (</sup>٢) استنظفت الشيء : إذا أخذته كله .

فقد أوجب سبحانه للزوج على زوجته في مقابل ذلك حقوقاً تعد بمثابة الضمان والأمان لبقاء الحياة الزوجية واستمرارها .

ومن ذلك : حق الزوج على زوجته في الطاعة له بالمعروف وفيما يرضي الله سبحانه .

إذاً فإن الطاعة التي وجبت للزوج على زوجته ليست طاعة عمياء أو ليس لها حدود .

إنها طاعة فيما هو طاعة لله سبحانه وفيما هو مستطاع حسب ما حدده الشرع وفصله ، أما إذا كانت في غير ذلك ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وقد أوجب الله سبحانه للزوج على زوجته كذلك حق القوامة ، والقوامة تعنى رعاية الزوج لشؤون زوجته وبيته وقيامه على مصالحهم حيث أهله الله سبحانه لذلك لما أودع فيه من عقل يستطيع به تدبير أمور الحياة وقيادة بيته قيادة حكيمة وسليمة .

وقد وجبت القوامة للزوج أيضاً لما آتاه الله سبحانه من القوة التي يستطيع بها تحصيل الرزق والمعاش لبيته وأسرته ، فنستطيع أن نقول إن حق القوامة كما أنه واجب للزوج فهو واجب عليه أيضاً .

أما أنه واجب فهذا ما أمر الله سبحانه ، حيث قال : «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم (٢٠٠٠).

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

الما البركيز دائماً على الحقوق المادية من مهر ونفقة المدين من مهر ونفقة فعله المعرق المادية من مهر ونفقة فعله المعرق عدال يغير في التي يشيع فلايا المحرق بي التي يميا المجرو في المحروب ؛ بهرا المعروب المعروب المعروب على المحروب على المحروب المعروب على المحروب المراب المحروب الم

فنجد أن الآية الكرية قد تضمنت بيان جميع الحقوق المعنوي منها وللادي ، وما يخص كل طرف ، وما هو مشترك يين الزوجين .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد جعلى الحقوق بين الزوجين متقابلة ومشتركة ، تأخذ المرأة فيها ما تعطي ، وكذلك الزوج ، حتى ما ميزه الله سبحانه به في قوله : ﴿وللبجال عليهن

يقول ابن العربي في أحكام القرآن: وقد اختلف العلماء في المراد ، هذه الدرجة: فقيل: هو الميراث، وقيل: هو الجهاد، ثم يقول: ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على المساء ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلهاد، .. اه.

وْلَحْقُ أَنْ الْآَيَةَ الكَرْيَةُ لَمْ تَأْتُ النَّالِ فَصَلَّما الرَّالِ عَلَى الرِّجالُ عَلَى المُعْلِقِةِ المُعْلِقِينَ فِي ذَاكَ إِنَّا المُعْلِقِةِ المُعْلِقِينَ فِي ذَاكَ إِنَّا هُو مُرْيِدُ مِنَ العَنايَةُ بِالرَّاةُ وَالْحُافَظَةُ عَلَى حَقَّوْقِها .

فبقدر ما أعطى الله سبحانه الرجال من الحقوق وميزهم ، (١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٨٨١ .

. ﴿ مُنْجَى ٤

فالقسم الأول: الصالحات القانتات الحافظات لحقوقهن وحقوق أزواجهن وقبل ذلك حقوق الله سبحانه ، وهؤلاء يرضى الله عنهن لأنهن صن حقوق الله سبحانه وحقوق أزواجهن في طاعة الله سبحانه .

وأما القسم الثاني : فهن الناشزات الخارجات على طاعة الله فيما أمرهن به من طاعة أزواجهن ، وصور نشوز المرأة كثيرة ومتعددة .

فهؤلاء قد أعطى الله سبحانه للأزواج حق تأديبهن إذا صدر منهن ما يسىء للعلاقة الزوجية أو يعطل الغرض من الزواج ، وذلك لأن الزوج هو القيم على مصالح بيته وزوجته وأسرته .

وقد أعطى الله سبحانه الزوج حق تأديب الزوجة ، لأن كل مجتمع لا يكون له مسئول عنه مهما كان حجم هذا المجتمع ومهما كان نوعه فإن مصيره إلى الضياع والفشل.

ولعل الشاهد على ذلك أن الحياة لا تسير في أى تجمع فيها إلا إذا كان هناك لهذا المجتمع راع مسئول عنه يثيب المخلص ويعاقب المسيء والبيت بالتأكيد هو تجمع صغير يحتاج إلى من يقوم على أموره من جميع ما يلزم لهذا البيت.

تلك هي حقوق الزوجية وهذا هو معنى التقابل فيها قد جعله الله وسيلة لصيانة تلك الحقوق والحفاظ عليها من كل من الزوج والزوجة .

بل نستطيع أن نقول إن صيانة حقوق الزوجة هو الهدف الأساسي لذلك ، وإن صان الزوج حقوق زوجته فلسوف يدفعها ذلك لصيانة حقوق زوجها وصيانة بيتها وأولادها .

ويوم أن خرجت الأصوات الشاذة الخارجة على أمر الله وأدب الإسلام في حقوق الزوجية ودعت إلى خروج المأة من مأدب الإسلام في حقوق الزوجية ودعت إلى خروج المأة من التما وأنها ليست وقيقاً وأن الطاعة التي يفرضها الإسلام على الرأة إنما هي أشبه بالرق ، عندما خرجت هذه الأبواق تنادي الشيطان في النساء وأفسدت على المستقرين استقراهم وعلى المشتقيدين استقراهم وعلى المستقيدين استقامتهم ، فاستجاب لأصوات الشيطان هذه المستقيدين المتقاميم ، فاستجاب لأصوات الشيطان هذه أناس كثيرون ، وجدنا أن هذه الأبواق أبواق جاهلة بأبسط قواعد أناس كثيرون ، وجدنا أن هذه الأبواق أبواق جاهلة بأبسط قواعد الإسلام وأبسط أسس الترابط الأسري حيث إنه عندما يلتزم كلا الإدجين بما له وما عليه في احترام وتقدير تسود روح الإسلام وتسود المودة .

والقوار في البيت هو نوع من أدائها لما أوجبه الله عليها حيث الاستقوار الذي يطعي أغوذجا صلحا لباقي أفواد الأسرة من الأبناء ، ويتيح للأبناء المشتئنا في سعادة .

وبنظرة مبسطة للمجتمعات التي يقدمونها مثلا لتحرر المرأة كما يقولون ، نجد على سبيل المثال أن هذه المجتمعات لا يوجد بها أى ترابط أو تعارف بل تفكك أفراد الأسرة فيها كل حيث يريد ، والواقع خير شاهد على ذلك .

يبوت من المجتمع الغربي مثلا ، الزوجة في طريقها ، علاقاتها بأبيائها لاتعدو أن تكون وسيلة إنجاب بلا روح بلا مودة ، وعلاقتها بزوجها كذلك ، فلا يكاد الزوج يرى ورجته إلا حيث تريد هي ، لا حيث يريد هو ، فإن كان دعاة زوجته إلا حيث تريد ها أو اننا مثل ذلك فأين المودة والرهمة تحرير المرأة يريدون لها أو اننا مثل ذلك فأين المودة والرهمة والحدان بين أفراد الأسرة ؟ ! إن هذه المعاني لا توجد إلا حيث التمسك بشرع الله تعالى ، حيث الالتزام بما للزوجة من حقوق وما عليها من واجبات ، والزوج كذلك .

إن التقابل في حقوق الزوجية إنما هو وسيلة لضمان تلك الحقوق وصيانتها من الضياع .

وللرد على من يقول إن قرار المرأة في بيتها هو وسيلة لهضم حقها ، نقول :

إن الله تعالى قد شرع من الأحكام والقواعد ما تصان به المرأة وما يدفع عنها كل سوء ، ونجد ذلك واضحاً في أمر الله تعالى الأزواج بحسن معاشرة الزوجات بكل ما تدل عليه هذه العبارات من مودة وألفة ولين في الكلام وحسن معاملة في كل الأمور ، حيث يقول الله سبحانه: ﴿وعاشروهن بالمعروف .. ﴾(١) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلى» .

وقد أمر الله تعالى أن تكون المرأة أمانة في عنق زوجها عليه أن يصونها وألا يقدم لها ما يضرها في نفسها أو دينها أو مالها ، فقال سبحانه ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن .. ﴾ الآية ، وقال سبحانه : ﴿ولا تحسكوهن ضراراً لتعتدوا ... ﴾ الآية .

<sup>(</sup>١) سورة النساء : من الآية ١٩ ـ

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاق: آية ٦ ـ

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة : آية ٢٣١ .

وكذاك فقد أمر الله تعلى الأزياج بأن تكون وعليهم الدوعاتهم شاملة لكل نواحي الحياة حتى الحرص على أن تؤدي الدواة من الحرص على أن تؤدي المرأة العبادة التي فرضها الله عليه ، حيث إن الله تعلى يعلم الرأة العبادة التي فرضها الله عليه ، حيث إن الله تعلى يعلم أن المرأة تشغلها حياتها عن أداء العبادة أو قد تغفل الزوجة عن العبادة ، فقد كلف الله سبحانه الزوج أن يعلم زوجته أداء العبادة والمحافظة عليها فقال سبحانه : ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً نحن نرقاك والعاقبة التقوى ﴾() .

وحتى لا يسيء الزوج استخدام أمر الله تعالى في ذلك قرن الله تعالى التوجيه بأمر أهل البيت بالصلاة بأن يكون ذلك الأمر

والتوجيه مقروناً بالصبر والحلم والرحمة . فأى تشريع أرحم بالناس وأشفق عليهم من الله سبحانه

. بالمن

تلك محمّة عن معنى التقابل وحكمته في حقوق الزوجية ما أن أين أنين أن التقابل يعني أن الذي يعرف ما له وما عليه لا يقصر ولا يهمل .

كذلك فإن وقوف الزوجين على ما لكل منهما من حقوق وما عليه تجاه الآخر من واجبات سوف يكون ألوم له لتدارك ما عنده من قصور ، وكذلك سرعة المحاورة للوصل بالحياة الزوجية إلى الأفضل والأحسن في ظل تشريع الله سبحانه وعدالته التي تحمي المؤمنين وتصون حقوقهم .

<sup>(</sup>١) سورة طه : آية ١٣١١ .

هذا وقد قصدت من عرض هذا البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين أن أبين تلك الحقوق وأن أظهرها بأسلوب جديد إلى حد ما .

ألا وهو التقابل بين تلك الحقوق وإظهارها على أنها عطاء من الزوج لزوجته يقابله عطاء من الزوجة لزوجها ورعاية وإصلاخ تستقيم من خلاله الحياة الزوجية وينمو عودها ..

وقد كان أمامي لتوضيح ذلك وإظهاره عدة سبل.

منها عرض حقوق الزوجة وكذلك عرض حقوق الزوج ووضع كل حق أمام الواجب الذي يقابله ، بمعنى أن نضع حق الزوجة في الصداق مثلا ويقابله حق الزوج في الاحتباس الذي هو احتباس الزوجة لحق لزوجها .

وأما المسلك الثاني: فهو عرض حقوق الزوجة على حدة على أنها قسم مستقل تماماً ، ثم عرض حقوق الزوج كذلك ، ثم بيان فلسفة التقابل ومعناه ، والغرض الذي أقصده من ذلك في فصل تمهيدي يسبق عرض الحقوق وبيانها .

وقد آثرت أن أتبع المسلك الثاني الذي يتضمن عرض فصل مجميدي عن معنى التقابل وفلسفته في الحقوق الزوجية لأبين من خلال هذا خلاله ما قصدته وما أريد أن أظهره للقارىء من خلال هذا المحث .

ثم عرضتِ حقوق الزوجية كلا على حدة .

الباب الأول : حقوق الزوجة على زوجها .

الباب الثاني : حقوق الزوج على زوجته .

ولعل الذي دفعني لأن أسلك هذا الطريق عند عرض الحقوق

كذاك فقد أمر الله تعلى الأزياج بأن تكون وعليهم الروحاتهم شاملة لكل نواحي الحياة حتى الحرص على أن تؤدي الروحاتهم شاملة لكل نواحي الحياة حتى الحرص على أن تؤدي الرأة العبادة التي فرضها الله عليه ، حيث إن الله تعالى يعلم أن الرأة تشغلها حياتها عن أداء العبادة أو قد تغفل الزوجة عن أن الرأة تشغلها حياتها عن أداء العبادة ، فقد كلف الله سبحانه الزوج أن يعلم زوجته أداء العبادة والمحافظة عليها فقال سبحانه : ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً نحن نرقاك والعاقبة التقوى ﴾().

وحتى لا يسيء الزوج استخدام أمر الله تعالى في ذلك قرن الله تعالى التوجيه بأمر أهل البيت بالصلاة بأن يكون ذلك الأمر

والتوجيه مقروناً بالصبر والحلم والرحمة . فأى تشريع أرحم بالناس وأشفق عليهم من الله سبحانه

رتعالى . ثلك محة عن معنى التقابل وحكمته في حقوق الزوجية تصلت بها أن أيين أن التقابل يعني أن الذي يعرف ما له

وما عليه لا يقصر ولا يهمل. كذلك فإن وقوف الزوجين على ما لكل منهما من حقوق ساعاء تحام الآن من بايدان بوريكين أليم ام إيداء

وما عليه تجاه الآخر من واجبات سوف يكون ألزم له لتدارك ما عنده من قصور ، وكذلك سرعة المحاورة للوصل بالحياة الزوجية إلى الأفضل والأحسن في ظل تشريع الله سبحانه وعدالته التي تحمي المؤمنين وتصون حقوقهم .

<sup>(</sup>١) سورة طه : آية ١٣١١ .

الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر . الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة .

الفصل الثالث: حق الزوجة في العدل.

وأما الباب الثاني : فهو يتضمن حقوق الزوج على زوجته ، وقد قسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .

الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين والقرار في البيت . الفصل الثالث : حق الزوج في ولاية التأديب .

ونلقي بعض الضوء على أبواب البحث وفصوله ومباحثه .

أما الباب الأول: فقد تضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر .

وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف المهر ومذاهب الفقهاء في ذلك والدليل على وجوب المهر ثم حكمه ، ولماذا شرعه الله سبحانه وتعالى .

وأما المبحث الثاني: فقد تضمن ما يجوز أن يكون مهراً وما لا يجوز ومقدار المهر، وقد بينت خلاف الفقهاء في ذلك .

ثم بينت مسألة هامة في هذا المقام وهي:

هل يجوز أن تكون المنافع والمصالح مهراً أم لا ؟ وبينت خلاف الفقهاء في ذلك مع الدليل والمقارنة .

وأما عن مقدار المهر فقد بينت موقف الفقهاء ومذاهبهم في هذه المسألة مع الدليل والمقارنة .

وأما المبحث الثالث: فقد يبنت فيه أنواع المهر وبيان كل نوع ومتى يجب ، ثم بينت بعد ذلك متى يسقط المهر عن الزوج وأحوال ذلك.

وأما البحث الرابع والأخير في هذا الفصل: فقط خصصه البيان أحكام المتعق ، ويتى تجب ، وما حكمتها ، والدايل على وجوبها ، هم عرضت لخلاف الفقهاء في ذلك مع المقارنة والبرجيع وقد خصص هذا المبحث ببيان مقدا المتعة ودايل ذلك .

وأما الفصل الثاني في حقوق الزوجة ، فقد بينت فيه أحكام النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

: شعلبه تعين أل إل للعظا الله تسسة للق

الأول: في حكمة مشروعية الففقة وأسبابها شعرا المعالية وأسبابها المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة على أوجها بما تقريب المالية المواجئة ال

وأما المبحث الثاني: فقد ينت فيه ، من من الزوجات للمتحدة المنافقة ومن منهن لا تستحقها ؛ إذ أن الزوجة التي حست لحق زوجها وقد مكنت زوجها منها التمكين الشرعي وهي في سنة الزواج فإنها تستحق النفقة .

ع : ومن الزوجات من لا تستحق النفقة ، مثل الزوجة الناشر المتدة مفاهدا

والمرتدة وغيرهما . وقد بينت مذاهب الفقهاء في تلك المسائل وأدلتهم مع

المقارنة والترجيح .

وأما المبحث الثالث: فقد بينت فيه كيفية تقدير النفقة للزوجة وخلاف الفقهاء في ذلك.

وهل يجب أن يراعى في ذلك حال الزوج أو حال الزوجة أو حال الزوجة أو حالهما معاً ، مع الدليل والمقارنة والترجيح .

وأما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل ، فقد بينت فيه ما تشتمل عليه النفقة الواجبة للزوجة من طعام وكسوة وسكني ، ومذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة والترجيح .

ثم عالجت في نهاية هذا المبحث مسألة هامة ، ألا وهي أجرة الطبيب وثمن الأدوية ، هل تدخل في النفقة الواجبة للزوجة أم لا ، ناقشت هذه المسألة وبينت كيف أن جميع الفقهاء قد قرروا أن أجرة الطبيب وثمن الأدوية لا تدخل في النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

ثم تساءلت كيف يقرر الفقهاء أن الخادم من مستلزمات النفقة إن كانت الزوجة ممن يخدم مثلها، ثم تكون أجرة الطبيب وثمن الأدوية ليسا من مستلزماتها، وأيهما أهم للزوجة ؟ .

ثم إن النفقة تجب على قدر الكفاية ، ومن الكفاية قطعاً العلاج إذ كيف تعيش الزوجة مع زوجها وهي مريضة ، وهو مسئول عنها ، ونقول : إن العلاج ليس من مستلزمات النفقة ؟ !! .

وأما الفصل الثالث والأخير في حقوق الزوجة ، فهو حق الزوجة في العدل .

وأما المبحث الثالث: فقد يبنت فيه أنواع المهر وبيان كل نوع ومتى يجب ، ثم بينت بعد ذلك متى يسقط المهر عن الزوج وأحوال ذلك.

وأما البحث الرابع والأخير في هذا الفصل: فقط خصصه البيان أحكام المتعق ، ويتى تجب ، وما حكمتها ، والدايل على وجوبها ، هم عرضت لخلاف الفقهاء في ذلك مع المقارنة والبرجيع وقد خصص هذا المبحث ببيان مقدا المتعة ودايل ذلك .

وأما الفصل الثاني في حقوق الزوجة ، فقد بينت فيه أحكام النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

: شعلبه تعين أل إل للعظا الله تسسة للق

الأول: في حكمة مشروعية الففقة وأسبابها شعرا المعالية وأسبابها المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة على أوجها بما تقريب المالية المواجئة ال

وأما المبحث الثاني: فقد ينت فيه ، من من الزوجات للمتحدة المنافقة ومن منهن لا تستحقها ؛ إذ أن الزوجة التي حست لحق زوجها وقد مكنت زوجها منها التمكين الشرعي وهي في سنة الزواج فإنها تستحق النفقة .

ومن الزوجات من لا تستحق النفقة ، مثل الزوجة الناشر المتدة مفاهدا

والمرتدة وغيرهما . وقد بينت مذاهب الفقهاء في تلك المسائل وأدلتهم مع ثم بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الدليل والترجيح . ثم بينت حكم القسم بين الزوجات في السفر مع الدليل والترجيح .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل: فقد تناولت فيه حق الزوجة في طلب التفريق عند عدم العدل مع بيانا مذاهب الفقهاء في ذلك ودليل كل مذهب والترجيح.

وأما الباب الثاني: فهو في حقوق الزوج على زوجته ، وقد عرضت في هذا الباب الحقوق التي أوجبها الله سبحانه للزوج على زوجته .

وفي التقديم لهذا الباب بينت سبب تقديم حقوق الزوجة على حقوق الزوج هو على حقوق الزوج ، وذكرت من أسباب ذلك أن الزوج هو المطالب دائماً بالبذل والعطاء والإيثار ، وكذلك فإن الرجل يبني بيته أولا ، فيختار الزوجة ثم يقدم لها المهر ويعقد عليها ثم يحضر الزوجة إلى بيته ثم يرعى بيته بالقوامة والنفقة ، فبعد بناء البيت وتكوينه تثبت الحقوق لكلا الزوجين .

وقد قسمت هذا الباب في حقوق الزوج إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .

الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين وقرار الزوجة في البيت .

الفصل الثالث: حق الزوج في القوامة وولاية التأديب. أما الفصل الأول: وهو حق الزوج في الاحتباس والطاعة. فقد بينت فيه معنى الاحتباس وهو انتقال الزوجة إلى بيت زوجها واحتباسها لحقه دون سواه، والطاعة كذلك لزوجها التي

وأما المبحث الثالث: فقد يبنت فيه أنواع المهر وبيان كل نوع ومتى يجب ، ثم بينت بعد ذلك متى يسقط المهر عن الزوج وأحوال ذلك.

وأما البحث الرابع والأخير في هذا الفصل: فقط خصصه البيان أحكام المتعق ، ويتى تجب ، وما حكمتها ، والدايل على وجوبها ، هم عرضت لخلاف الفقهاء في ذلك مع المقارنة والبرجيع وقد خصص هذا المبحث ببيان مقدا المتعة ودايل ذلك .

وأما الفصل الثاني في حقوق الزوجة ، فقد بينت فيه أحكام النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

: شعلبه تعين أل إل للعظا الله تسسة للق

الأول: في حكمة مشروعية الففقة وأسبابها شعرا المعالية وأسبابها المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة المواجئة على أوجها بما تقريب المالية المواجئة ال

وأما المبحث الثاني: فقد ينت فيه ، من من الزوجات للمتحدة المنافقة ومن منهن لا تستحقها ؛ إذ أن الزوجة التي حست لحق زوجها وقد مكنت زوجها منها التمكين الشرعي وهي في سنة الزواج فإنها تستحق النفقة .

ومن الزوجات من لا تستحق النفقة ، مثل الزوجة الناشر المتدة مفاهدا

والمرتدة وغيرهما . وقد بينت مذاهب الفقهاء في تلك المسائل وأدلتهم مع الزوجة إذا لم تمكن زوجها منها التمكين الشرعي الذي يمكن معه المعاشرة الزوجية فإنها تعد ناشزاً ولا تجب لها النفقة على زوجها.

وأما قرار الزوجة في البيت فهو أن تلزم الزوجة بيت زوجها وأن لا تخرج إلا بإذن الزوج .

والقرار في البيت هو من قوامة الزوج على زوجته وهو أيضاً من طاعة الزوجة لزوجها التي وجبت على الزوجة والتي تثاب عليها من الله سبحانه.

وقد بينت معنى القرار في البيت وأحكامه ، وكيف أن المرأة معدة بطبيعتها لذلك « حيث رعاية بيتها والقيام على شؤون زوجها وأولادها .

والرجل كذلك معد بطبيعته لأن يقوم بالإنفاق على زوجته وبيته وأن يسعى على الرزق وأن يجد ويعمل خارج المنزل.

تلك هي الفطرة ، ومادام عقد الزواج اتفاقا على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج ألزم أن يكون اتفاقاً أيضاً على قرار المرأة في بيت زوجها والقيام بشؤونه .

بينت أحكام ذلك بالتفصيل مع الدليل.

ثم بينت في هذا الفصل مسألة خدمة الزوجة لزوجها وأولادها في بيت الزوجية ، وهل ذلك واجب على الزوجة أو ليس واجبا ، وما علاقته بالقراز في البيت .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم مع الترجيح . وأما الفصل الثالث في حقوق الزوج ، فهو حق الزوج في ولاية التأديب .

ولاية التأديب تعني حق الزوج في تقويم الزوجة وإصلاحها عندما يصدر منها نشوز أو خروج على طاعة زوجها التي أمر الله سبعطنه بها .

ولاية الناديب إنما وجبت الزوج على زوجته لأن الزوج هو القيم على يبته وزوجته بما أهله الله سبحانه لذلك ، حيث يقول : «الرجال قوامون على الساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أمواهم» فولاية الناديب إذاً بما تشمله قوامة الزوج على زوجته ، حيث قد جعل الله سبحانه مذا الحق للرجل لما له من حق التغضيل ، إذ إنه هو الراعي

والمنفق على بيته وزوجته . وقد وجبت ولاية التأديب أيضاً للزوج على زوجته مقابل عدل الزوج مع زوجته وزوجاته .

فعادام الزوج قد أدى ما عليه من نفقة ورعاية وحماية الشؤون بيته وزوجته وكان عادلا فلم يفرط ولم يظلم فإن له على زوجته وزوجاته حق التأديب عندما يظهر منها أو منهن نشوز

أو خروج على طاعته . وقد ينت أحكام نشوز المرأة ووسائل العلاج التي وضعتها الشريعة الإسلامية لذلك .

غم عرضت لمسألة هامة في موضوع نشوز المرأة ، وهي :

هل ترك المرأة للصلاة من الشوز ؟ . عرضت المسألة مع مناقشتها وييان حكم الشرع فيها مع الأدلة . ثم عرضت لمسألة اشتهرت في الفقه باسم: «نشوز الرجل» هل يمكن أن يكون الرجل ناشزاً ؟ وكيف يكون ذلك ؟ .

وقد بينت أصل هذه المسألة وأحكامها مع الدليل .

ثم بينت كذلك حكمة التشريع في تلك المسألة مع التوجيه والدليل.

هذا وقد اعتمدت في بحثي هذا على كتاب الله سبحانه فأخذت منه الدليل في كل مسألة بل في كل فرع أجد له فيه دليلا وتوجيها ، ثم على سنة رسول الله عليلة التي شرحت القرآن الكريم وبينت أحكامه وفصلت مجمله ، ثم على الإجماع والقياس وأقوال الفقهاء ومذاهبهم .

وقد حرصت على أن أعرض مذاهب الفقهاء من مصادرها الأصلية .

وقد تجنبت التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية بل عرضت المذاهب بأمانة وتجرد حتى تتضح الحقيقة العلمية ظاهرة جلية .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ١٢٨.

هذا ، وقد قصدت من بحثي هذا أن أقدم قبساً من هدي القرآن الكرم ومن سنة النبي – عليه له لكري تنتفع به الأسرة المسلمة فتحلفظ على حقوقها وواجباتها .

فكما ذكرت في مقدمة هذا البحث، إذا عرف الزوج والزوجة ما عليهما وما لهما من حقوق والتزما بهما التزاما أميناً ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى استقرار الحياة الزوجية وسعادة جميع أفرادها .

رآتماه من الله سبحانه وتعالى . و أستميع القارىء الكريم عذراً عما قد يجد من قصور

أو هفوة هما من طبع البشر ، والكمال لله وحده . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه وأن

ينفع به إنه نعم الجيب . وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد علي اله وأصحابه أجمعين .

. زيالما بي مُل لمعلما ناأ لألهد، ب

## مقدمة ثانية

من المحاسن التي أكرم الله سبحانه بها المرأة وأعزها بها تشريع المهر ، إذ كانت المرأة في الجاهلية مهضومة الحق عليس لها كلمة ، ولا وجود لها في أى شيء ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، ولا يدع لها فرصة لأن تتملك أو يكون لها حق التصرف في أى شيء ، فكانت مثل سقط المتاع .

فلما جاء الإسلام وعم نوره حرر البشرية مما هي فيه من صنوف العبودية وأشكال السيطرة والاستغلال ، فرفع الإسلام قدر المرأة وأزال عنها كل أشكال العبودية وأعطاها حق التصرف في مالها وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل خالصاً لها ، وليس لأيها ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئا منها إلا برضاها واختيارها .

قال الله تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾ ن .

و آتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض ، فإن أعطين شيئاً من المهر بدون إكراه أو خديعة وكان العطاء منهن بكل الرضا ، فخذوه هنيئاً مريئاً .

وأما إن أعطت الزوجة شيئاً من مالها بالخديعة أو الإكراه أو الحياء فهو مال حرام ولا يحل أخذه .

<sup>(</sup>١) سورة النساء : آية ٤ .

قال الله تعلى: ﴿وإِنَ أَرْتُمُ اسْبِسَالُ وَجَ مُكَانَ وَيَ وآليمَ إحداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاناً وأغا مبيناً عركيف تأخذونه وقد أفضه بمحكم إلى بعض وأغان منكم ميثاقاً غليظا﴾‹‹

لَا أَنْ الْهِدِ حَقّ مَفْرِوضِ السَّرَاة تَكُرِيَاً لِمَا وَيَشْعَالُ بَأَنْ الزوج بذل لها أعز ما تملك النفس وهو المال ، فهو في نفس الوقت تطبيب انفس الرَّاة وترسيخ لإثبات قوامة الرجل عليها . قال الله تعالى : ﴿الرجمال قوامونُ على النساء بما فعنل اللهُ

بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الاية</a>. . وتقديم الزوج المهر لزوجته يعمل أيضاً على توثيق الصلات

وإيجاد أساس للمودة والتآلف والرحمة بين الزوج وزوجته . ولم تترك الشريعة الإسلامية أمر المهر ليكون مجالا للمسامعة به: الدوج وزوجته أو به: الدوج وول زوجته ؛ عمد

المسلومة بين الزوج وزوجته أو بين الزوج وولي زوجته ؛ بمعنى أن يكون الزوج حراً في أن يدفع أو لا يدفع فيعطي انطباعا لنفسه ولن حوله أنه متبرع أو يعطي شيئا من عنده .

وإنما جعلت الشريعة الإسلامية المهر حقاً من حقوق الارجة على زوجها و لحكم من أحكام على الروج وأثراً الروجة على زوجها و لهنا لا يكون الروج مائماً أو منفضلا بالبيا و وأثار منفضلا بالباد ويأثار و إن أراد و ينه إن أراد و ينه الله أنه أن أنه نفضل .

<sup>.</sup> ۲۱ د ۲ ، ناليرگاا : دلسناا قيم، (۱)

<sup>.</sup> ١٤ قيا : دلسناا قيهس (٢) .

والشريعة الإسلامية مع ذلك تركت أمر دفع المهر لتراضي الزوج مع زوجته أو مع وليها ، ولم تجعل المهر شرط صحة لعقد الزواج ، وإنما جعلته حقاً وأثراً من آثار عقد الزواج ، وتركت توقيت دفعه للزوجين ومن مظاهر تكريم المرأة في تشريع المهر أن الله تعالى شرعه على أنه هدية وعطية مقررة وواجبة السداد ولم يشرعه على أنه عوض كما يحاول بعض الناس أن يفهم ذلك .

يقول الكمال بن الهمام عن المهر: «إنه شرع إبانة لشرف عقد الزواج، إذ لم يشرع بدلا كالثمن والأجرة، وإلا وجبت تسميته ..» ا هـ .

ولذلك نجد القرآن الكريم قد سمى المهر صدقة ، ونحلة ، فقال تعالى : ﴿وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ أى : عطاء ، وهذا يعني أن المهر قد شرع ليكون هدية من الزوج لزجته ، ولكنها هدية لازمة لزوماً متراضياً من غير وكس ولا شطط ، ومن غير عنت ولا إجهاد .

وهنا يمكن أن نطرح سؤالا ربما جال في خاطر كثير من الناس ، ألا وهو : لماذا كان المهر أو تلك الهدية واجبة على الزوج دون الزوجة ؟

الجواب: أن طبيعة الرجل جعلته مكلفاً بالعمل والكسب والسعي ، والقيام على مصالح بيته ورعايته وكسب المال ، والمرأة تقوم برعاية شؤون البيت فكانت التكليفات المالية كلها على الرجل ، وكان من المناسب أن تكون تكاليف الزواج المشروعة عليه أيضاً ، فهو يقدم هذا المال

والله الهدية ليكون دليلا على تقدير الزوجة والاعتزاز بها ، وهو دليا على المودة والإخلاص بين الزوجين ، وأيضاً فإن المأة دليا على المودة والإخلاص بين الزوجين ، فأيضاً فإن المأة وهي تنقل من أيما إلى بيث أوجها إنا نشعب أحياة بين أحياء بين أنها أو يقد ذلك ، بينية ، فهي المنال تحتاج إلى ثبا أخد بيه فيه وفي أنال في اللان من اللان أن أسلا المال بين المومية وهي أنتيل الجديد : بيث الزوجية ، هذه بي المواجئ وهي أن المال المحافظ بي بعض المحافظ المحتمة والأهداف التي بوطا المواجئ من ولاء تشريم الهل ، أثرت أن أشير إليها ثلك الإمال في ولاء وائت نتبو أو نعم أبها ولي أبها ولي أبها ولي أبها ولي أبها ولي أبها ولي أبها وليه بنا ولاء التحديث أبها وليك المودة المحافظة المحتمة ا

# الباب الأول حقوق الزوجة على زوجها

وفيه فصول

الفصل الأول : المهر

الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة

الفصل الثالث: العدل

# الفصل الأول

## المبحث الأول تعريف المهر والدليل عليه وحكمته

### ١ ـــ تعريف المهر :

يسمى المهر صداقاً ، ونحلة ، وأجراً .

وقيل: إن الصداق له تسعة أسماء:

صداق، ومهر، ونحلة، وفريضة، وحباء، وأجر، ثم عقر، ثم علائق، والتاسع الصدقة.

قال الله تعالى : ﴿وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ ١٠ .

فقد سمى الله تعالى المهر هنا: صداقاً ، ونحلة ، والنحلة هي العطية والهدية .

وقال تعالى : ﴿فَمَا استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ﴾ ٠٠٠ .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد سمى المهر هنا أجراً وفريضة ، والصداق لغة ــ بفتح الصاد ــ وهو الأفصح ويجوز

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٤ .

<sup>(</sup>٢) سورة النساء: آية ٢٤.

كسوم . وهو في الأصل اسم مصدر ، أصدق ، ومصدو الإصداق ، وهو المهو ، وأنا يقال : أصدقت المرأة ومهرتها ، ولا يقال أمهرتها .

قيل في معنى الصداق أيضاً : إنه مأخوذ من الصدق - بكسر الصلد - خند الكذب . وذلك لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب الصداق .

وقيل في معناه غير ذلك . وقد سماه الله تعلى — كما سبق وأوضحناه — خلة أو أجراً وفريضة ، أما التحلة فهي العطية على سبيل التبرع ، و فالصداق بذلك مأخوذ من الصدقة أي العطية .

وأما الآجر، فإن الصداق يفرض على الزوج لزوجته نظير الاحتباس والاستمتاع، قال الله تعالى: ﴿فَعَلَّ استمتعتم بِهُ منهن فأتوهن أجورهن فريضة﴾.

## : لعهد قالمها دفيهنا

اختلف الفقهاء في تعريف الصداق ونورد مذاهبهم كا

### : تيكاللا بمنه – ١

عوف المالكية الصداق بأنه ما يعطي الزوجة في مقابلة الاستمتاع بهلا،

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٩٩٢ ، ١٩٩٢ .

فالصداق بذلك حق للزوجة على زوجها في مقابلة استمتاع الزوج بها فهو بذلك كالثمن في مقابلة السلعة إثباتاً ونفياً ولذا يشترط في الصداق ما يشترط في الثمن من ناحية الإثبات والنفي إثباتاً وضماناً لحق الزوجة في ذلك .

#### ٢ ــ مذهب الحنفية:

عرف الحنفية الصداق بأنه المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع ، إما بالتسمية أو بالعقد().

#### ٣ \_ مذهب الشافعية:

وقد عرف الشافعية الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً .

فأما قوله: ما وجب، فإن ذلك عام يدخل فيه المال والمنفعة وكل ما يصح أن يكون ثمناً ويقدم من الزوج لزوجته. وأما قوله: بنكاح، أى: بعقد وذلك في غير المفوضة.

وقوله: أو وطء، يدخل فيه الوطء بشبهة أو في النكاح الفاسد .

وقوله : أو تفويت بضع قهراً ، مثال ذلك ، كأن تزوج رجل

<sup>(</sup>١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٤٣٤ .

 <sup>(</sup>٢) حاشية الشيخ الشروقاوي على شرح التحرير لشيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري ج ٢ ص ٢٨٩ .

#### : تلالناما بعنه \_ ٤

عرف الحنابلة الصداق بأنه : العرض في النكاح ونحوه . وقوله : في النكاح ، سواء سمي في العقد أم فرض بعده

بتراضيهما أو بفرض الحاكم له . وقوله : ونحوه ، أي : نحو النكاح كالوطء بشبهة ونحوه .

## : تعيجيتا غنالقلا

راً! مميسقة بنكرة منأ ريم، ولكناا <sub>و</sub>لهقفاا سفيهم بكرة منا

المسان : المسان الأول : ويغم مالعب اللاكمة والحنفية السام الأول : ويغم مالعب اللاكمة والحنفية والمبالية و تعرف المساق والمبالية و تعرف المساق المربة في مقابلة الاستمتاع بها وغوه و تقلباً على المبابعة المبابعة

<sup>(</sup>١) كشاف القناع على منز الإقناع ج ٥ ص ١٢١١ .

معنى الصداق الذي هو العوض الذي يقدم للزوجة في الصداق وقد نحتاج إليها ، مثل الوطء بشبهة ونحو ذلك .

٢ — القسم الثاني: وهو تعريف الشافعية ، الذي انفرد بأن عرف الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً.

وبالمقارنة بين القسم الأول ، وهو مذهب كل من المالكية والحنفية والحنابلة ، والقسم الثاني وهو مذهب الشافعية نجد أن ما ذهب إليه الشافعية أكمل وأشمل لما يدخل في قوله : ما وجب ، وهو المال والمنفعة أو ما يصح أن يكون ثمناً في صحة جعله صداقاً ، وهو واجب سواء بنكاح ، أى : عقد ، أو وطء ، ويدخل فيه كذلك الوطء بشبهة النكاح الفاسد ، ويدخل فيه كذلك تفويت البضع قهراً .

وتلك معان ولمحات في تعريف الشافعية لم توجد في التعريفات الأُخرى .

وأما القول في غير مذهب الشافعية بأن الصداق هو ما وجب على الزوج في مقابلة منافع البضع ، فإن الشارع الحكيم لم يوجب الصداق في مقابلة منافع البضع فقط ، وإنما أوجبه إظهارا لخطر المحل وإكراماً للمرأة ، وتلك معان نحتاج إليها باستمرار لنثبت لمن يحاول أن يسىء للإسلام وشريعته بأن المرأة تشترى بالصداق ، وأنها تشبه الرقيق وتحبس في البيت ، نقول لهم : هيا انظروا إلى ما وصل إليه فكر الفقهاء في الشريعة الإسلامية ومحاولتهم إظهار كرامة المرأة بكل الصور ، وأنها تكريم عندما يتقدم لها من يريد

الذراج منها فيدفع له العدان ، وهو أعو ما يلك الإنسان الكون ورأ لإعزاز المرأة وتكريها والمدح ذلك في تعريف معلق باله منأ بله عالمصلا لمهفيها للمحقي لم لمعلق على أمه ملك تأليم المنافق المهال المحافية المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ المحرأة التي كومت بالإسلام ، والمحافظ المحرأة التي كومت بالإسلام ، والمحافظ المحرأة التي كومت بالإسلام ، والمحافظ المحراة التي كومت بالإسلام ، والمحافظ المحراة التي كومت بالإسلام ، والمحافظ المحراة التي كومت المحلولة المحلول

## ٢ - دليل وجوب الصداق:

ثب وجوب الصداق بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقد عدث القرآن الكرم في أكثر من وضع عن الصداق ، فقد صفه في موضع من سورة النساء وضع من سورة النساء أنه مدقة وفي أو مؤمه في فس السورة وفي آية أخرى بأنه فريضة ، وفي سورة الأحزاب جاء وصف الصداق بأنه فريضة أيضاً .

قال الله تعلى في سوة الساء: ﴿ وآتوا الساء صلاقاتهن قال الله معلى المعاه عنه عمده عنه فعلى الله محلى الله في الله قال الله في معه عنه في الله في الله

قال جل شأنه عن الصداق في سورة الأحزاب : ﴿قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزراجهم وما ملكت أينانهم لكيلا يكون

<sup>.</sup> و قوآ : بالسناا قى يمسر (١)

<sup>.</sup> ٣٤ قياً : دلسنا قيه ٢٠ .

عليك حرج ...﴾ الآية٠٠٠ .

وبنظرة في هذه الآيات الكريمة نجد أنها جاءت لتقرر وجوب المهر للزوجة على زوجها وذلك لأن الخطاب فيها جميعا موجه للأزواج ، حيث أمرهم الله تعالى بأن يعطوا المهور لأزواجهم عن طيب نفس منهم بأمر الله تعالى وفرضه من غير تنازع ولا شقاق .

وقال القرطبي \_ رحمه الله \_ في تفسير كلمة (نحلة) أى: هدية، وذلك لأن كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه، وقد جعل الصداق للمرأة كأنه عطية بغير عوض ".

وأما السنة: فقد ثبت أن النبي \_ عَيْضَةً \_ لم يعقد زواجا له أو لبناته \_ عَيْضَةً \_ ولا وجد به المهر، ولأنه لو لم يكن واجبا لتركه النبي \_ عَيْضَةً \_ ولو لمرة واحدة ليدل على عدم وجوبه، وكذلك كان \_ عَيْضَةً \_ مع أصحابه في موضوع المهر، ولعل أمره للرجل الذي جاء يريد الزواج وليس معه شيء، بقوله له: «التمس ولو خاتما من حديد» خير شاهد ودليل على وجوب المهر مهما قلت كميته ومقداره، وأنه واجب على الزوج ولا يعفى منه أبداً.

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم التابعون إلى يومنا هذا على أن الصداق واجب على الزوج لزوجته ولم يخالف في ذلك أحد ــ فيما نعلم ــ

<sup>(</sup>١) سورة الأحزاب: آية ٥٠ .

<sup>(</sup>٣) القرطبي: تفسير سورة النساء: ج ٥ ص ٣٤.

## ٣ – لوجوب الهو على الزوج حكمة وأسباب :

لقد شرع الله سيحانه الصداق على الزوج دون الزوجة لأسباب كثيرة منها :

وتقديم المهر الزوجة هو أحد مظاهر ثلك القوامة . ٢ — أن الذي ينتقل إلى يست الزوجية هي الزوجة ، والزوج

هو الذي يتكفل بكل ما يلزم ذلك من صداق وغيو . والشارع المكيم إنما أوجب المهر على الزوج إظهاراً لكانة الزوجة في نفسه ، وإشعاراً له بأن الزوجة شيء لا يسهل الحمول عليه إلا بالإنفاق والبذل .

٣ – ومن الحكم أيضا أن أوجب الله سبحانه المهر على الزوج حتى لا يفرط في الزوجة بسهولة بعد أن حصل عليها .
 وفي هذا العند بقول الكاساني ... عد علماء المختفة ... :

اللك بأدنى خشونة تحدث ينهما ، لأنه لا يشتى عليه إزالته ، لأن ما ضاق طريق إصابته يعز في الأعين فيعز به إمساكه ، وما تيسر طريق إصابته يهون في الأعين فيهون إمساكه » .

٤ - وفي إيجاب الشارع المهر على الزوج للبوجته ما يقويه كالم المعشور بأنها موضع مودته فعظه ومحل هايته ، وأنه الكفيل بحاجتها والمعين على أداء وظيفتها تقديراً لها وحفظاً وحيانة لكرامتها من الفيياع والامتهان ، لأنها متى هانت في

عين الزوج أصابتها الوحشة فلا تحصل مع ذلك على مقاصد الزواج التي هي أساس المودة والعشرة والسكينة والرحمة .

ولو أنه أبيح للزوج أن يتزوج بدون مهر لكان في ذلك امتهان للزوجة وحط لكرامتها واستهانة لأمر الزواج نفسه فتنفصم عرى الزوجية بين الزوجين لأتفه الأسباب، لأنه في الحقيقة لا يكلف الزواج الزوج شيئاً من المهر حيث لم يدفع مهراً في الزواج ولن يدفع شيئاً منه إذا ما طلق زوجته وأراد التزوج بأخرى.

٦ — ولو صح ووجب المهر على الزوجة دون الزوج كا تقرره بعض النظم لكان في ذلك قلب للأوضاع الفطرية ودفع للزوجة إلى الفساد ، لأن المرأة في هذه الحالة سوف تحرص على جمع المال بأي طريق كان لتقدم المهر لمن يريد أن يبني بها .

ولكن الإسلام الحنيف لم يكلفها السعي لجمع المال في هذه الحالة ولا في غيرها ليحتفظ لها بأنوثتها وليبعد بها عن مواطن الخشونة والزلل.

٧ – ومن الحكم السامية التي يهدف الشارع منها إلى الإبقاء على الزوجة والمحافظة عليها أن إيجاب المهر على الزوج يدعوه إلى استبقاء الزوجية بقدر الإمكان ويحمله على التأني في الطلاق إن دعت إليه الحاجة وتحكم الشقاق، فلا يقدم عليه إلا عند الحاجة والضرورة لما يتطلب الطلاق من نفقات يتحملها الزوج مثل مؤخر الصداق الذي يدفع إلى المطلقة وكذلك دفع المهر لزوجة أخرى عند الرغبة في الزواج منها.

وللد معان وحكم سامية يهاف الشارع المكيم منها إلى المدارة معان وحكم سامية يهاف الشارع المكيم منها إلى المودة فالمنام على الجودة فالمؤام المردة والمؤام المردة والمؤام المردة والمؤام المناه بين البوجين طالبا حافظ كل وحد منهما على حقوقه وأدى ما على به مناود بالمراحة المراجعة المراجعة

وأما سبب وجوب المهر على الزوج فأمران :

الأول : العقد الصحيح .

الثاني : الدخول بالزوجة دخولا حقيقياً وذلك في موضعين :

الموضع الأول: في الزواج الفاسد كالزواج بغير شهود . الموضع الثاني: في الوطء بشبهة كشخص وفت إليه امرأة

على أنها فرجته ثم تبين أنها ليست وجته . . في المحال أسباب وجوب المهر على الرجه التالي .

أما وجوبه بسبب العقد الصحيح فهو وجوب غير مستقر ، فأحيانا ما يسقط المهر كله كا لو حصلت فرقة بسبب من جانب الزوجة قبل اللخول بها حقيقة ، أو حكما كردتها

مثلا ، فإن هذه إلحال للمقل المهر كله . با المخدل المؤلف ما لا منفع لمقس الما الرب إلى المخدل بما مقيقة أو حكما ناكل المال تل سي في العقد تسمية

معيمة وحيثاً عبد له نصف المهر. ويتأكد وجوبه بالدخول بها أو الخلق الصعيمة كا يراه

بعض العلماء ، أو الموت كما سنوضحه بعد . وأما وجوبه بسبب اللخول الحقيقي بها في الزواج الفاسل أو الوطء بشبهة فإنه واجب مستقر فليس هناك ما يعرضه للسقوط كله أو بعضه بسبب ما ، لا من جهة الزوج ولا من جهة الزوجة ، لأن دخول الزوج بالزوجة دخولا حقيقيا استوفى الاستمتاع فوجب عليه مهرها إذا تفرقا ، سواء أكان التفرق من جهتها أم فرق بينهما القاضي إلا تبرأ ذمة الزوج منه .

## المبحث الثاني ما يجوز أن يكون مهراً وما لا يجوز ومقدار المهر

ذكرنا أن الشارع الحكيم قد بين أن المهر في عقد الزواج له خطره وله أثره في تطيب نفس الزوجة وتكريمها .

وقد اتفق الفقهاء على أنه لابد أن يكون اللهر مالا معلوماً متقوما في حق المسلم ، فلا يصح أن يكون مهرا ما ليس بمال أصلا ، كحفنة تراب أو ما قل شأنه كإبرة الخيط أو ما شابه ذلك ، أو ما كان مالا لكنه غير متقوم في حق المسلم ، كالخمر والخنزير .

كا أن الجهالة الفاحشة التي تفضي إلى المنازعة لا تصلح أن تكون مهراً ، كما لو سمي المهر دابة أو ثوباً مثلا دون بيان نوعيهما .

أما إذا كانت الجهالة يسيرة بمعنى أنها لا تفضي إلى النزاع

لا يكون هناك حرج في قبوله في نظر الشارع مثل: ذكر شيء معلوم جنسه ونوعه ولا يعلم وصفه كتسمية الرجل عشرة أرادب من القمح فإن هذه التسمية يصح جعلها مهراً لأن الجهالة فيها

#### النافع وصلاحيتها للمهر :

المنافع على ثلاثة أنواع :

الدوع الأول : منافع تقدر بمال مثل إعطاء الرجل وجته سيارة لتركبها أو تؤجرها ، أو يبتأ لتسكنه أو تؤجره متى

كان جميع ذلك محدودا بمدة معلومة ، فهذه المنافع يجوز جعلها مهوأ وذلك لأنها تقابل بمال .

٢ – النوع الثاني: منافع لا تقدر بمال ، كطلب المرأة طلاق ضرتها أو ألا يتزوج زوجها عليها ، أو لا ينقلها من بلدها ، فإن هذه المنافع لا يصح جعلها مهراً لأنها لا تقدر

بمال . ٣ – منافع تسمى منافع الحدمة ، مثل تعليم القرآن الكريم ، أو تعليم حرفة ، أو تعليم القراءة والكثابة ، فقد الحجم العقها، في ذلك ، فيصل مناميم على التحو التالي :

( أَ ) أما منافع الخدمة ، مثل تعليم الحرف في الحياة ، أو قيام الزوج بعمل من أعمال الخدمة العامة للزوجة ، فقد اختلف فيها الفقهاء على النحول التالى:

#### ١ \_ مذهب الحنفية:

للحنفية في هذا الموضوع تفصيل ، وهو: إن كانت الحدمة لا تؤدي إلى الإهانة والإذلال للزوج فإنه يجوز جعلها مهراً ، وعلى ذلك فقد فرقوا بين خدمة الزوج الحر والعبد ، وقالوا: لو سمى الزوج العبد مهر امرأته خدمته لها مدة معلومة فعليه ذلك ، لأن العبد مملوك وهو عرضة للاستخدام وليس في ذلك إذلال له .

أما إذا كان الزوج حراً فلا يصح ذلك ، لأن فيه قلباً للوضع المطلوب في الحياة الزوجية ، وهو خدمة الزوجة زوجها ، وقد يؤدي ذلك إلى إذلال الزوج وإهانته ، حيث يستدعى استخدام الزوجة زوجها أو خدمته إياها(١) .

ومن ثم رأوا عدم جواز رعي الغنم أو زراعة الأرض مهراً لها ، لأن فيه معنى الاستخدام أو الخدمة .

ورأى بعض الحنفية جواز جعل ذلك مهراً لأن الرعي والزراعة وجميع الأعمال الخارجية التي يقوم بها الزوج من باب العادة وهي اشتراك الزوجين في القيام على مصالح مالهما وليس من باب الخدمة .

 <sup>(</sup>١) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام: ج ٢ ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .
 بدائم الصنائع في ترتيب الصنائع: ج ٢ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

#### : مَيغُلشاا بهنه - ٢

أبه ذهب الشافية إلى محمة جمو المعامل المعاملة المهار المارة الما

## : قابالنام الجمالة :

قالوا: لو تزوجها على أن يخدمها ويرعي غنمها في مدة معلومة أو يخيط ثوبها وهو معين جاز (٣)، ورأوا أنه ليس هناك فرق بين منافع الحر والعبد فهي سواء بينهما وأن منفعته نما

<sup>.</sup> ٢٧ تيا : يصعقاً! قيهم (١)

<sup>.</sup> ۱۲۱ مه و تر دوانقا خالف ۱۲۱ .

<sup>.</sup> ٣٤. يح ٣ 5 . 5 المحتم يحتم

يجوز أخذ العوض عنها كذلك .

أما إذا كانت هذه المنافع مجهولة أو المدة فيها غير محدودة عكأن يخدمها فيما شاءت فلا يصح جعلها صداقاً ، لأنه عوض في هذا العقد مثله مثل الأجرة في الإجارة والثمن في البيع فلا يصح مجهولا ، وكما يصح جعل منافعه مهراً وكذا منافع غيره .

#### ٤ \_\_ مذهب المالكية :

ذهب الإمام مالك رضي الله عنه إلى منع جعل الخدمة مهراً ، وذهب بعض أصحابه إلى كراهيته والبعض إلى جوازه ، حيث إنهم اتفقوا على صحته إذا انعقد عليها(١) .

## منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين ، وآراء العلماء فيها :

اختلف الفقهاء في جواز جعل منافع حدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين مهراً ، ونورد خلافهم على النحو التالي :

#### ١ \_ مذهب الشافعية:

يرى الشافعية صحة جعل القرآن وغيره من علوم الدين مهراً ، واستدلوا على ذلك بتزويج الرسول \_ عَلِيْكُ \_ الواهبة

 <sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ص ٣٠٩ .
 بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج ١ ص ٤١٦ .

ويقول الشافعية : إن هذا الحديث مع صحته وكثرة رواته يدل على صححة جعل تعليم القرآن الكريم مهوا للزوجة ، وقاسوا العلوم الدينية الأخرى على ذلك .

#### : قلولتها بعمله ــ ٢

ويرى الحدابات محمد جعود ماهمة العدا لها كالباط ويرا أيهم ولوي الدين الأحرى عدر أيهم ولوي الدين الأحرى ، حيث إن فرقول بين تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين الأحرى ، حيث إن علوم الدين مما يأخط عليه أجر فيقوم تعلمهم بال ، فيحتم أن تكون مهواً بشرط أن تكون معينة وفي أبواب معينة برأوا أن

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار للشوكاني: ٢٥ ص ١٩١١، ١٩١٢.

<sup>(</sup>١) كشاف القناع عن متن الإقناع: ج ٥ ص ١٣١٠

هذه المنافع مما يجوز أخذ الأجرة عليها بخلاف تعليم القرآن الكريم فإنه مما لا يجوز جعله مهراً ولو كان معيناً لأن تعليمه من العبادات التي يتقرب بها العبد إلى ربه فهو كالصوم فلا يصح أخذ الأجرة عليها ولا جعلها عوض مال.

وقالوا: قد أباح الله سبحانه في هذه الآية الفروج بالأموال ولم يفصل ، فإذا حصل بغير المال لا تقع الإباتحة به لأنه على غير الشرط المأذون فيه وهذا يدل على عدم جواز البذل فيه ما ليس بمال فلا يصح جعل تعليم القرآن مهرا لكونه غير مال.

#### ٣ \_ مذهب المالكية:

رأى الإمام مالك وأصحابه رؤيتهم في منفعة الخدمة وكذا تعليم القرآن في صحة جعله مهرا ، لقد منعه مالك وكرهه بعض أصحابه وأجازه بعضهم ، وأنه إذا انعقد عليه فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل ، ولكنهم مع اختلافهم فيه رأوا أنه إذا انعقد عليه فالنكاح صحيح وواقع به من المنافع . وهذا هو القول المشهور عند المالكية

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٢٤.

<sup>(</sup>٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٠٩ .

المنتقي : ج ٣ ص ٢٧٧ - مواهب الجليل : ج ٣ ص ٥١٣ .

## عُ — منهب الإمام أبي حنيفة :

أما الإمام أبر حيفة هذي الله عنه نقد منع جعل التعليم مهرا المارا المارا المارا المارا في أن أسلاء كال المعند في أنا أو غيره من علوم الدين وقالوا: أن أسلوع في عمد الديام عبو الابتغاء بالمال القوله تعالى: الماليون أن الماليون الكريم وغيره أن تبتغوا بالمحاليم أن يكون مهران هذا ما ذهب إليه فدامي الدي بالمارا الماري أبد يصح أن يكون مهران هذا ما ذهب إليه فدامي فهاء المحتفية وأما عند التأخرين فيصلح أن يكون ما ذكر

وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن وغيو من علوم الدين ، وبالتالي فمن جوز من الحنفية أخذ الأجرة أجاز هذه الحدمة مهوا ، ومن م يجوز أخذ الأجرة منهم منع جعله مهوا .

#### : رقيلهن منالقه

دليل كل منعب من المناسب ، في دلوقفاا وال المنهمة معمل وبيان دليل كل منسب من المناسب ، في دليل كل مناهم من المناسب ، في ال

<sup>(1)</sup> my siz lithing: 3 / oy 103.

عدم صحته بل إن النكاح صحيح وماض بما انعقد عليها بالإتفاق .

والحق أن ما ذهب إليه الشافعية هو الأوفق والأرجح، والأقرب لمصالح الناس، لما فيه من قوة الدليل حيث أجازوا جعل منافع التعليم مهراً ؛ سواء أكان التعليم قرآنا أم غيره من العلوم الأعرى، وأنها من المنافع التي يصح أخذ الأجرة عليها وخصوصاً في عصرنا الآن حيث اختلف عن العصور السالفة بتداول الأزمان وتغير الأحوال ... كما أقر بذلك المتأخرون من فقهاء الحنفية .

وربما يكون المنع من أخذ الأجرة على خدمة تعليم القرآن الكريم، قد يقلل عدد الراغبين في تحفيظه مما يؤدي إلى ضياعه وقد صح القول بأن الاختلاف في مثل هذه المسائل هو اختلاف عادة لا اختلاف صحة لاختلاف الأزمان والعادة والمصالح.

وأما عن خدمة الزوج زوجته فإن ما ذهب إليه بعض أصحاب أبي حنيفة من عدم جواز جعل خدمة الزوج لزوجته مهراً هو الأوفق والأنسب لما فيه من مصالح الحياة الزوجية التي لابد وأن تقوم على المحبة والمودة والاحترام والتعاون.

وإنه في خدمته إياها قد يقلل مكانته ويحط من قدره نحوها وقد يؤثر ذلك في قلب الزوج نفسه بالشعور بشيء من الاستخدام والإهانة والإذلال مما يؤدي إلى سوء العشرة بينهما وعدم التوافق والتوادد .

وبهذا المنهجي في تونيع الأعمال بين الزوجين تتيسر أسباب الراحة والاطمئنان للزوجين في حياتهما الزوجية ؛ والله أعلم .

## : بهذا المهد :

أما المسألة الثانية في هذا المدن فهي مقدار المهر، والمهر وإن كان حقاً من حقوق الزوجة، فقد أجمع الفقهاء على أنه ليس المعهر حد أعلى، وذلك لأنه لم يرد عن الشارع نص في ذلك. ولا تحديد إلا بنص.

وإن كان الأفضل والأولى علم الخالاة في المهور حتى لا يؤدي ذلك إلى صد الشباب عن الزواج ، الأمر الذي يؤدي إلى فساد الأحوال وسوء الأخلاق .

## النكاح بركة أيسره مؤنة»··.

وكذلك قوله عليه : «خير الصداق أيسره»، .

وهذه الأحاديث تدل بوضوح على أن الصداق اليسير قد رغب الشارع فيه وحبب إليه ، بل هو الأفضل لما فيه من جلب البركة والتيسير على الناس والتسهيل على راغبي الزواج وحتى لا تكون المغالاة سبباً للانصراف عن الزواج ، ومع ترغيب الشارع في عدم المغالاة في المهور فليس معناه أن الزيادة في المهور ممنوعة وممقوتة ، فليس هناك نص يدل على ذلك ، فقد صح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس ودعاهم إلى عدم المغالاة في المهور وقال : لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة الكان أولاكم بها النبي عيضة ، ما أصدق رسول الله عيضة امرأة من بناته أكثر من اثنتى عشرة أوقية (٣).

فردت عليه امرأة وقالت: ليس ذلك لك يا عمر إن الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ أَرِدْتُمُ اسْتَبِدَالُ زُوجٍ مَكَانُ زُوجٍ وَآتِيتُمُ الحَدَاهُنُ قَنْطَاراً ..﴾ الآية ١٠٠٠.

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ١٨٩ ــ ١٩٠ .

<sup>(</sup>٢) نفس المرجع .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار، ج ٦ ص ١٨٤.

سنن النرمذي ، ج ٣ ص ٤١٤ . (٤) سورة النساء : آية ٢٠ .

فقال عمر : اللهم عفواً كل الناس أفقه من عمر ، ثم رجع إلى المنبر وقال : إنهى كست نميتكم أن تزيدوا في صدقات النساء على أربعمائة درهم ، فمن شاء فليعط من ماله ما أوجب .

م ارجب . ومع اختلاف الفقهاء في معنى القنطار إلا أن المراد به هو

الما الكثير لا تحديد الهر بهذا المقدار .
وأما عن الحد الأدني في المهر فذلك على خلاف بين المقدان بونوده فيما يأتي:

## : مَيفنا- ا بعدَّه - ١

ذهب المنفية إلى أن أقل الهر عشرة دراهم من الفضة أو ما قيمته ذلك، ويقدر ذلك في كل بمان ومكان جسبه — واستدلوا على ذلك بما رواه جابر ضي الله عنه عن النبي — أي الله عند أقل من عشرة دراهم»(). ماستدلها أدفيد بأن الله تعالى له محب المد الالاظاما.

واستدارا أيضا بأن الله تعلى لم يوجب المهر إلا لإظهار خطر المحل وشوفه ، ولذا يقدر بماله خطر وهو عشرة دراهم .

## : تيكاللا بسمنه \_ ٢

وذهب المالكية إلى أن أقل المهر ربع دينار أو ثلاثة دراهم من القضة أو ما قيمته ذلك.

<sup>(</sup>۱) نیل الأولار: ج ۲ ص ۱۸۸۲ . سبل السلام : ج ۲ ص ۲۵۲ .

ودليلهم على ذلك ، ما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، قال : «بارك الله لك ، أو لم ولو بشاة» ( ووزن النواة يساوي ربع دينار وربع الدينار مال محترم ويجب أن يكون أقل ما يستحل به بضع المرأة .

#### ٣ ، ٤ \_ مذهب الشافعية والحنابلة :

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا حد لأقل المهر بل كل ما يطلق عليه اسم المال يصح أن يكون مهراً قل أو كثر ما لم تنته القلة إلى حد لا يتمول (١) ، واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿وَأَحَلُ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلَكُمْ أَنْ تَبَعُوا بِأُمُوالَكُمْ ﴿ فَلْفَظُ بَأُمُوالُكُمْ ﴿ فَلْفَظُ بَامُوالُكُمْ ﴾ فلفظ بأموالكم مطلق غير مقيد .

واستدلوا بما روى جابر أن النبي \_ عَلَيْكُ \_ قال : «لو أن رجلا أعطى امرأة ملء يديه طعاماً كانت له حلالا» .

وتمسك الحنفية بحد أدنى للمهر جعلهم يحملون هذا الحديث وما شابهه إما على الخصوصية لهذا الرجل، أو أن المراد بما ورد ذكره من قليل المهر في هذه الأحاديث إنما هو

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار للشوكاني: ج ٦ ص ١٨٧.

<sup>(</sup>٢) الأم للشافعي ، ج = ص ١٤٤ .

المغني ج ٧ ص ٢١٠ .

وهذا تأويل بعيد . معجل الصداق اقتداء بالعرف والعادة التي كانت عندهم ،

#### : مَن القار

بعد أن استعرضنا مذاهب الفقهاء في تقدير الحد الأدلى

Unde extilary at liamore ! L' éçaxi:

أنَّ يكون مهواً ، حيث لا نص يحدد ذلك. . يشترطوا حداً لأقل مهد ، بل كل ما يصح أن يكون مالا يصح ا – الْفَرْيْقِ الْأَوْلِ: وهم السَّافعية والحنابلة وهؤلاء لم

clay. يقدر بعشرة دراهم ، وعند الملكية هو ربع دينار أو ثلاثة ، قيفنكما لمند يهو ، بالمعنال ذلك المالية ، فيهنك المنفيك ، أن يكون نصاباً في حد السوَّة ، وإن اختلفت مذاهب كل من قيمة لابد وأن يكون له حد ، وقاسوا تلك القيمة على ما يصح يرون أنه لابد من حد أدني للصداق، حيث إن المال الذي له ٢ — أما الفريق الثاني : وهم المالكية والحنفية ، وهؤلاء

خصوصية كا يقول الحنفية ، لا للنبي - على - ولا للرجل at lang of rest & all though , they is their - عَلَيْكُ - يُجبنا الهسف قبعالما ئينك ناباً ديمة أخياً نعم، الديل وأولى وأقرب لصالح الناس حيث لا تشديد على أحد ، حد لأقل الهد هو الأول والأوق ، وذلك لأنه أرجح من جهة والحق أن ماذهب إليه الشافعية والمنابلة ، وهو عدم تقدير الذي تزوج فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، كل ما فيه أنه باب من أبواب التيسير على العباد .. وأما الحديث الذي استدل به الحنفية ، وهو «لا مهر أقل من عشرة دراهم» فهو حديث ضعيف من حيث السند والرواية وقال البخاري فهو حديث ضعيف من حيث السند والرواية وقال البخاري موقوف على على رضي الله عنه ، ولو صح الحديث فإنه معارض بالأحاديث الدالة على عدم التحديد لأنها أقوى منه (١٠) ؛ والله أعلم .

## المبحث الثاني أنـواع المهــر

المهر على نوعين:

المهر المسمى ، ومهر المثل .

فما هو المهر المسمى إذاً وما المراد به ؛ وما مهر المثل وما المراد به ؟

#### المهر المسمى:

١ ــ أما المهر المسمى فهو ما سمي في العقد تسمية

 <sup>(</sup>۱) سبل السلام ، ج ۳ ص ۱۵۲ .
 نیل الأوطار للشوکانی ، ج ۲ ص ۱۸۸ .

صحيحة وانفق الطرفان عليه ، وهذه حالة ، وحالة أخرى المهر المسمى ، وهي : ما إذا فرض الزوجة بعد العقد الذي خلا من تسمية المهر بالتراضي ، وكان العقد صحيحاً ، كأن يسمى الزوج شيئاً معلوماً له قيمة مالية في اعتقاد التعاقدين.

#### ؟ يجسل يهل المسح ؟

الدوجة إلى السعى الدوجة في حالة واحدة ، وهي ما إذا العلم المهر السعى الدوجة في حالة واحدة ، وهي ما إذا العام الدوجة في العلم الدوجة على الدوجة الدوجة من الجهالة الدوجة الدوج ، كأن يسمى تقوداً أو ما يعادل عشو دراهم كا يقول الحنفية — أو ما يعادل ثلاثة دراهم ، كا يقول الكرية ، أو ما يطلق عليه اسم المال ، قل أو كثر كا يقول المالكية ، أو ما يطلق عليه اسم المال ، قل أو كثر كا يقول الشافعية والحنابلة ، أو عقاراً أو منقولا معلوما ، أو منعة الشافعية والحنابلة ، أو عقاراً أو منقولا معلوما ، أو منعة مشروعة محددة ولم يكن في قيام الروج بها ما يؤثر عليه كونه وبحل ، أو ما تراضيا على الذي فرضه الزوج بعد العقد الذي زجل ، أو ما تراضيا على الذي فرضه الزوج بعد العقد الذي خلا من تسعيته ، أو ما اتفقا عليه إن كان العقد صحيحا ، في هذه الأحوال يكون المهر الواجب هو المسمى .

المثالة قالما جوء عالمان : كالما جوء امأة كالمان تسنو أ د لهتمد بأ د لهتخال د لهيواً المحق نه المتالقة أ

مهمرة المحالة المعالمة المعالمة المحمدة المحم

منكل، فالنامل من ساتة لم كد دلهقفا تفقا ملقا المقالما . تقللما البر منحق تبعية المغللخا فقد اتفق الفقهاء على أن المماثلة تكون في :

الجمال ، والسن ، والبكارة ، والثيوبة ، والخلو من الولد ، والخلق ، والعقل ، والعلم ، والتدين ، والمال ، ويجب إضافة إلى ذلك مراعاة الزمان والمكان ، كما يجب كذلك مراعاة حال الزوج وصفاته ، فإن المهر يزيد وينقص تبعا لما عليه الزوج من صفات .

فَإِن وجدت واحدة من قوم أبيها تساويها في الصفات قيست عليها ، وإن لم توجد واحدة من قوم أبيها فمن تقاس عليه المرأة في مهرها إذاً ؟

قال الشافعية والحنابلة: تقدم الأرحام ، وهي القرابات من الأم ، كالأم والجدة والخالة وبنات الأخوات وبنات الأخوال ، ويفضلن عن الأجانب لأن الأرحام أولى من الأجانب .

وقال الحنفية: بل تقدم امرأة أجنبية في مستواها ومستوى أسرتها، ولا يعتبر بمهر أمها أو خالتها إلا إن كانتا من قوم أبيها.

وقال المالكية: مثل ما قال الحنفية في ضرورة أن تكون المماثلة بقرابات الأب ، ولكنهم قالوا: إذا لم يوجد في قرابات الأب فيعتبر في ذلك العرف والعادة().

وإنني أميل إلى الأخذ بمذهب المالكية في هذا الشأن

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج: جـ ٣ ص ٢٣٢ .

كشأف القناع للبهوتي : ج ٥ ص ١٥٩ .

رد المحتار على الدر المختار : جـ ٣ ص ١٣٧ .

مواهب الجليل لشرح مختصر سيدي خليل: ج ٣ ص ٥١٧ .

من إن موخوع المماثلة هذا يجب أن يخضع بعد ألا يوجد من أما و وأبات الأب المعافي في العادة مع مواعاة اختلاف الزمان أحد من قوابات الأب المعافي والعادة مع مواعاة اختلاف الزمال والكان ، وذاك لأن هذه الأمور كما يعمجه وببطها ، لنال وجب اللجوء المعرف والعادة ، فاختلاف الناس في ذاك واختلاف المستويات قد يؤدي إلى عدم الضبط في مثل هذه الأمور .

#### : المثل بهم المثل

بجب المزوجة مهر المثل في الحالات الآنية : ا ـــ إذا كان المسمى غير ممل ، مثل أن يسمى المهر

 $^{i}$   $^{2}$   $^{2}$   $^{2}$   $^{4}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{6}$   $^{7}$   $^{7}$   $^{6}$ 

Star ettige.

٣ ـــ إذا كان المسمى منفعة ولكنها لا تقابل بمال ،
 كطلب المرأة طلاق ضرتها أو لا يتزوج عليها ، على أن يكون ذلك مهراً لها .

إذا كان المسمى مجهولا جهالة فاحشة ، كذكر شيء غير معلوم جنسه ولا نوعه ، أما إذا كان المجهول صفة ،
 فلا يكون مجهولا جهالة فاحشة .

#### متى يجب للزوجة نصف المهر :

إذا عقد الزوج على الزوجة وسمى لها تسمية صحيحة ثم انحلت هذه العقدة قبل الدخول بها بطلاق أو فسخ ، ففي هذه الحالة يجب على الزوج للزوجة نصف ما قد سمى لها من المهر ، ويسقط عنه نصفه الآخر ، لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَقتُمُوهُنَ مِنْ قَبِلُ أَنْ تَمْسُوهُنَ وقد فَرَضَمَ لَمَنْ فَرِيضَة فَيْصَفَ مَا فَرَضَمَ لَمَنْ فَرِيضَة فَيْصَفَ مَا فَرَضَمَ ... ﴾ الآية(١) .

فإن هذه الآية الكريمة قد دلت بنصها على أن للزوجة التى طلقها زوجها من قبل أن يمسها (أى : من قبل أن يدخل بها دخولا حقيقياً وكان قد فرض لها مهراً) فالواجب المستحق لها عليه نصف ما فرض لها .

والحكمة في إيجاب نصف المهر في هذه الحالة: أن لها وجهتين متعارضتين تقتضي كل واحدة منهما خلاف الأخرى .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

الأولى: أن الزوج هو السبب في هذه الفرقة ، وأنه بقطعه أواصر الزوجية بلا سبب من قبل الزوجة قد تجنى عليها ، إذ كان في إمكانه أن يستمتع بها ويستوفي حقه ، ولكنه لم يفعل فهو ملكه طوعاً واختياراً .

وهنا يقتفي وجوب المهر عليه أزوجته كاملا .

الثانية: أنّ الزوج بمأه الفرقة لم يستمتع بزوجته ولم تقم الزوجة له بواجب من وجبات الزوجية، وحلفا بعد الفرقة كحلفا قبل العقد، وأن المعقود عليه لم يس فيمود إليه سلأ، وهذا يقتضي علم استحقاقها شيئاً من المهو.

والشارع الحكيم بعدالته وحكمته نظر إلى هاتين الوجهتين المتعارضتين وراعى الجانيين سوياً ولم يلغ إحداهما دون الأخرى الم وفق ينهما وتوسط في الأمر حيث أوجب على الزوج فصف المنوي ينهما وتوسط في الأمر حيث أوجب على الزوجة عما لحقها من الضرر المعنوي المنوي يكون تعويضما للزوجة عما لحقها من الضرر المعنوي وجبراً ها وتخفيفاً للحزن والأمى الذي أصابها بسبب من قبل الزوج و وأوجب على الزوجة أن تتنازل عن نصف ما كانت تستحقه لأبها لم تفقد شيتا.

ويهذه الطريقة العادلة الحكيمة لم يلحق الضرر بأحد الزوجين ، حيث إنه لا يلزم الزوج بكل المهر الذي سماه ، ولم يجرم الزوجة من كل حقها في المهر .

متي يسقط المهر عن الزوج؟ يسقط كل المهر عن الزوج سواء كان المهر مسمى أو مهر المثل إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل أن يوجد ما يؤكد وجوب المهر وذلك في ثلاث حالات :

١ — الحالة الأولى: إذا فسد العقد بسبب من الأسباب . المقتضية لفساده كأن تم عقد النكاح بدون شاهدين وحصلت الفرقة بين الزوجين من تلقاء نفسهما ، أو فرق القاضي بينهما قبل الدخول الحقيقي ، وذلك لأن الزواج لما كان غير صحيح لم يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ، لأن سبب وجوب المهر في عقد الزواج الفاسد ، وهو الدخول الحقيقي ، لم يتحقق ، ولذا لم يجب عليه للزوجة شيء .

٢ ــ الحالة الثانية: إذا كان العقد صحيحاً ثم انحل قبل الدحول حقيقة أو حكما وذلك بسبب من قبل الزوجة ، وذلك كأن ترتد الزوجة عن الإسلام والعياذ بالله تعالى ، أو أن تأبى الزوجة الدحول في الإسلام ، فعند ذلك لا يجب لها شيء .

" — الحالة الثالثة: إذا وقعت الفرقة من قبل الزوج قبل الدخول والخلوة بسبب خيار البلوغ أو خيار الإفاقة من العته والجنون ، وذلك كأن يزوجه غير الأب والجد في صغره أو في جنونه ثم يبلغ أو يفيق فيختار لنفسه قبل الدخول حقيقة أو حكما عند زوال الحجر عليه من الصغر أو العته أو الجنون لما له من حق خيار وطلب الفرقة بينه وبين زوجته ، فعند ذلك لا حق للزوجة في شيء من المهر (۱)

 <sup>(</sup>۱) شرح فتح القدير ، ج ٤ ص ٤١٥ ــ المجموع ، ج ١٥ ص ٤٧٣ .
 كشاف القناع ، ج ■ ص ١٤٩ .

## الرابع المحاكم أحكامها

لقد رعمى الشرع الحكم جانب المرآة ولم يفيع عليها حقاً من حقوقها ، فأوجب لها الصداق بالأحكام والشرط التى من حفوقها ، فأحوال لا يجب المعرأة فيها من المهر نجع: هل يغيع حق المرأة وقد ارتبطت بزوج ولكن لم يتم شيء: هل يغيع عق المرأة وقد ارتبطت بزوج ولكن لم يتم الزواج وحل بهذا الزواج من الأسباب ما حوم المرأة من المهر كله أو بعضه ؟ عند ذاك نجد الشارع الحكم قد راعى حابب المرأة فأوجب لها المتعة .

ولكن ما هيم المتعق ? وسحة تجب ؟ وما مقدارها ؟ . الما المعقد الله المسالية : همو السم المال يدفعه الزوج

لزوجته التي فارقها قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه . المناسبة ال

واستدارا بقول الله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تسوهن أو تفرضوا هن فريضة ومتعوهن على السع قدره وعلى القتر قدره مناعاً بالمورف حقا على البسع فينسخان.

فني هذه الآية الكرية نجد أن الله سبحانه قد فع الحرج عن المُطَلِّقِ قبل الدخول بقوله سبحانه : ﴿لا جناج عليكم﴾ وذلك إن لم يكن في النكاج تسمية مهر ، فقد أمر سبحانه

<sup>.</sup> ١ ٣٣ قياً : قيقياً قيهم (١)

الأزواج بإعطاء المرأة المتعة تعويضاً لها وإشعاراً بأن الزوج لابد وأن يعوض المرأة عما يكون قد فاتها لمجرد الإعلان عن زواجها منه حتى وإن لم يتم الزواج ، هذا هو تعريف المتعة الواجبة والتي تجب بسبب فرقة من قبل الزوج ، أما إذا كانت الفرقة قد حصلت من جهة الزوجة أو بسببها \_ كردتها أو وجود عيب بها أدى إلى الفسخ أو رضاعها مما يفسخ نكاحها ونحوه \_ فلا متعة للمرأة في هذه الحلات ؛ وذلك لأنها لا يجب لها المهر أصلا وبالتالي فلا تجب لها المتعة ، وحيث إن المتعة أقيمت مقام المسمى فلا تجب في أي موضع لا يجب فيه ، ولذا لا تجب المتعة للمختلعة والملاعنة لأنهما لا يجب فيما مهر فلا تجب لهما متعة .

#### متى تجب المتعة ؟

وأما عن سبب وجوب المتعة فقد اختلف الفقهاء فيه ، ومرجع اختلافهم هو الإختلاف حول تفسير قول الله تعالى : هومتعوهن أى : أعطوهن شيئاً يكون متاعاً لهن ، وهل الأمر في هذه الآية للوجوب أو للندب ؟ .

١ ــ قال الشافعية والحنابلة والحنفية : إن الأمر في هذه الآية للوجوب ، وعلى هذا تكون المتعة واجبة على الزوج للزوجة المطلقة قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه(١) .

 <sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ؛ ج ٣ ص ١١٠ .
 المغنى لابن قدامة ؛ ج ٧ ص ٢٣٩ .

Y — ecan Kady alle blands eel llimbers &

القديم إلى أن الأمر في هذه الآية للندبن . وستدل أصحاب المنصب الأول والقائلون بأن الأمر للوجوب

بأن الأمر بالإمتاع عام ، وقد وردت تأكيدات تدل على الوجوب أكثر مما تدل على الندب .

منه : فالمنظا منها تعمل المعتما الما تعليا في توله سبحانه : المنطلقات عمل ولته تالطلعمال) : مناحب

المنفرين) (١٠). وقد أكدها الله تعالى أيضاً بقوله: ﴿عَمَا عَلَى الحَسينِ﴾ أي: يحق ذلك عليهم حقاً ، فهو تأكيد لوجوبه ، وأن الناس مأمورون بأن يكونوا حسين فيؤدون فوائض الله ويجتببون

سمعداً الله بسبعة مري لها أموء لم تسبعة الم

الإيحاش.

واستدار القائلون بأن الأمر في الآية للندب وبالتالي فإن الستدار القائلون بأن الأمر في الآية للندب وبالتالي فإن المتعنع مندونية بأن الله سبحانه قال: ﴿ قَمْ عَلَى الحَسْمِينَ ﴾ ، فيعلم المباد بإحسان يدار على أبها يست وجبة ، إذ لو كانت وجبة لم يختص بها المحسنون دون غيوم ، بإل أطلقها على الخانق أجمعين (١٠).

<sup>.</sup> ١١٧ يه ١ و ؛ خلالساا بهائم خلاساً تغل (١)

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : أية ١٤٢ .

<sup>(</sup>٣) بلغة السالك لأقرب السالك: ج 1 ص ١١٧.

ورد الأحناف وهم من أصحاب المذهب الأول الذي يقول بأن المتعة واجبة ، ردوا قول المالكية (بأن الأمر للندب) بأن الوجوب على المحسن وعلى المتقى ليس مقصوراً عليهما ، كقواهم : إن الندب فيها ليس مقصوراً عليهما أيضاً .

وأن قوله سبحانه: ﴿حقاً على المحسنين ﴾ تأكيد لها لأن الحقيقة تقتضي الثبوت، وأن لفظ (على) يدل على الإلزام فالجمع بين الثبوت والإلزام يقتضى التأكيد.

واستدلوا أيضاً بأن المتعة بدل الواجب وهو مهر المثل، وبدل الواجب يكون واجباً لأنه قائم مقامه، وذلك مثل التيمم فهو واجب لأنه بدل الوضو().

#### المقارنة والترجيح :

وبعد استعراضنا لمذاهب الفقهاء في حكم المتعة وهل هي واجبة أم مندوبة ، نجد أن ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ومن وافقهم من الحنابلة وبعض الشافعية هو الأقوى والأحق ، وذلك لقوة الدليل الذي يتمشي مع مفهوم الآية الكريمة التي استدل بها الفقهاء على المتعة ، والفهم الواضح لمعنى قوله تعالى : ﴿وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ وعلى أن الآية تدل على الوجوب أكثر مما تدل على الندب ، وأن قوله تعالى في آية ثانية : ﴿حقاً على المحسنين ﴾ إنما هو تأكيد لمعنى الوجوب ، لأن كل واحد منا يجب عليه أن يتقى الله تعالى بأداء أوامره واجتناب معاصيه ،

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج ٢ ص ٣٠٣ ، ٣٠٣ .

حيث إن أداء الواجب هو الإحسان ، ووجوب المتعة كذاك حيث إن أداء الواجب هو الإحسان ، ووجوب المتعة كذاك المسأة التي حوث المهر أو نفشه بسبب من جهة الزواج إغا هو عدل وعوض لها وتكريم من الله سبحانه ، ولو أنصف الناس واحتكموا إلى شريعته لوجدوا كل إنصاف وإكرام ، ويوم انصرف واحتكموا إلى شريعته لوجدوا كل إنصاف وإكرام ، ويوم انصرف الناس عن شريعة الله سبحانه ولم يحكمول كتاب الله وسنة الناس عن شريعة الله سعيم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أيهم يحسنون منعاً .

#### : معدل الملقه

الله مناطق الله الله المعادة : «أحب على الموسع قدره وعلى المادة والمادة والمادة المادة الماد

فمن خلال تلك الآية يتضح انا أن المتعة ليس لها حد معين ، لا في قليلها فلا كثيرها ، وإلى هذا المعنى ذهب الملكية والشافعية ، لأن الملكية يرون أنها مجرد تطوع يكفي فيه ما يستطيعه الزوج .

واشافعية يقولون: يفضل أن تكون المعة مالا متقوماً محترماً ، بمني أن تكون له قيمة ، وإن كانوا لم يحدو ذلك القدر الطلوب ، ثم يقول الشافعية : إن تراضيا على شيء فذاك ، لأن الله سبحانه لم يحدها بحد بقدر ...

<sup>(</sup>١) ع الله عند المعالم المحافظ المتعالم عند المحافظ ا

ويرى فقهاء الحنفية أن الحكم في تقدير المتعة هو العرف ، بعنى أن الزمان يختلف والمكان كذلك ، بل يختلف الناس في مكاناتهم وطبقاتهم ، لذا فإنه يفضل أن يحكم العرف في ذلك وتقدر المتعة بناء على هذا بما يليق بحال المرأة ومكانتها مع إمكانيات الزوج .

والنبي أرى مذهب الحنفية في ذلك مناسباً جداً وذلك لأمرين ، أولهما : أن ترك تحديد المتعة للطرفين : الزوج والزوجة قد يترتب عليه ظلم للزوجة وضياع لحقها ، حين يسوء تقدير الزوج وفي ذلك ضياع لحق المرأة وعصيان لله سبحانه . الثاني : أن عدم التقدير للمتعة نهائياً من الشرع أو من طرف ثالث بين الزوجين يحدده الشرع يؤدي إلى الغبن وضياع الحق أيضاً حين يسوء التقدير ويوجد الظلم، والله تعالى لا يحب الظالمين لذا فإن مذهب الحنفية الذي يفضل أن يحكم العرف هو أقرب وأنسب لمصالح الناس؛ والله أعلم. وتلك مسألة يجب أن يكون لأهل الخبرة من الناس فيها كلمة حتى تنصف المرأة فلا تخضع لسيطرة الزوج وظلمه في كثير من الأحيان ، حيث يسود في تلك الظروف بين الزوجين الغضب وعدم الرضا، لأنهما غالباً ما يكون ذلك بعد شقاق وخلاف كبيرين، فوصولهما إلى الحق بدون حكم بينهما أمر صعب وفي كثير من الأحيان يسوده الظلم والعناد من الطرفين. والمتتبع لأحوال الناس في هذا المقام يجد أن مذهب الحنفية هو الأولى والأصلح ، بل أستطيع أن أقول : إن هذا الفهم من الحنفية لتقدير المتعة إنما هو امتداد لفهم قول الله

سبحانه ، عند بداية الشقاق والخلاف بين الوجين : ﴿فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يهدا إصلاحاً يوفق الله عند من أهلها إن يهدا إصلاحاً يوفق الله المبها ..﴾ الآية الا فيجد عنا أن الله سبحانه قد حثنا على أن يمهما بين البوجين عند الشقاق ككم أو حكام يفصلون بينهما يكون بين الوجين عند الشقاق ككم أو حكام يفصلون بينهما حتى لا يجور طوف على الآخر عند أداء الحقوق ، وحيث إن المتحة فرع من فروع الحقوق التي ترتب على فراق الزوج المتحة فرع من فروع الحقوق التي ترتب على فراق الزوج الجور موجودة أو الجور موجودة أو الحوف لأداء الحقوق هو خير ضامن لوصوفا إلى أمسحابها ؛ والله أعلم .

## المهر وجهاز المرأة

من المسائل التي تحتاج إلى بحث والتي لها علاقة وثيقة بموضوع المهر هي مسألة تجهيز المرأة بجهاز وملابس وخلاف ذلك عند زنافها لزوجها .

والسؤال المطروح للبحث وللمح هو: هل المرأة ملزمة شرعاً بأن تشتري جهاز بيتها من مهرها أو من مالها أو مال أيها ؟

ار سرل سعد او سمن انبه : أم أن تجهيز يبت الزوجية إنما هو مسئولية الزوج ؟ قد يتبادر إلى ذهن البعض أن المرأة يلزمها أن تجهز بيت الزوجية ، وذلك لأنها قبضت المهر وبالتالي فإن عليها أن تقوم

<sup>.</sup> ٣٥ قياً : دلسنا قيهم (١)

بشراء ما يلزم البيت من هذا المهر ، وعلى وليها أن يقوم بمساعدتها في ذلك ، وقد يفهم بعض الناس أن المسئول عن تجهيز البيت وإعداده إعداداً تاماً ومناسباً من جميع ما يلزمه من أثاث وفراش وغيره إنما هو الزوج ، وذلك لأن الزوج هو المسئول وعليه أن يعد البيت لاستقبال زوجته • وما المهر إلا هدية للمرأة وليس عليها أن تشتري منه شيئاً للبيت .

ولكن ما موقف الشريعة الإسلامية من هذه القضية ؟ .

يقول الله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مرئياً ﴾ ١٠٠٠ .

يقول الفخر الرازي في تفسير هذه الآية: هذا خطاب لأولياء النساء ولذلك كانوا يقولون لمن ولدت له بنت: هنيئاً لك النافجة ، (ومعناها: أن تأخذ مهرها إبلا فتضمها إلى إبلك) وقال ابن الأعرابي: النافجة: ما يأخذه الرجل من الحلوان إذا زوج ابنته ، فنهى الله تعالى عن ذلك وأمر بدفع الحق إلى أهله ، وهذا قول جمع من العلماء (وأهل اللغة ، فنرى أن الله سبحانه قد أمر أولياء الأمور ألا يأخذوا شيئاً من مهور بناتهم ، وذلك لأن المهر حق خالص للمرأة ولا يجوز لأحد أن يأخذ منه شيئاً .

وقد تناول الفقهاء تلك المسألة بالبحث وكان محور بحثهم في أكثر الأحيان حول تلك الآية أيضاً .

ونورد مذاهب الفقهاء على النحو التالي :

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٤ .

<sup>(</sup>٣) الفخر الرازي ؛ ج ٥ ص ١٨٦ .

## ١ — منعب أهل الظاهر :

لا يجوز عند أهل الظاهر أن تجهز المرأة أي شيء من مهرها نما يلزم البيت، وذلك لأن المهر إنما هو حق خالص ها، ولا يجب عليها أن تجهوز شيئاً البيت منه.

#### : المنفية الحنفية :

زهب الحنفية وجمهور من الفقهاء ، إلى أن تجهيز بيت الدورة المنفية وجمهور من الفقهاء ، إلى أن تجهيز بيت الدورية لا يجب على الزوجة ، ودليهم على ذلك: أنه لا يوجد لا يوجد نص من مصلار الشريعة يفيد ذلك ، كما أنه لا يوجد ما يواب على أن تجهيز المرأة واجب على وليها ، ولو كانت المرا مل بل على أله تجبر المرأة مشمولة بوليته الإجبارية ، وعلى ذلك فلا تجبر المرأة مئماً على تجهيز نفسها من مهوها ولا من غيو ، كا لا يجبر

<sup>(1) 12</sup> Kis 49; 3 P or 400.

وليها على أن يقوم بتجهيزها سواء كان من مهرها أو مالها أو من ماله هو ، وسواء كانت الزوجة بكراً أو ثيباً ، وليس للزوج أن يلزم الزوجة أو وليها بالتجهيز ‹‹› .

#### ٣ ــ مذهب المالكية:

وقد خالف المالكية جمهور الفقهاء في تلك المسألة حيث إنهم انفردوا بالقول بوجوب تجهيز الزوجة نفسها من مهرها، حيث قالوا: يجب على الزوجة الرشيدة أن تجهز نفسها بقدر ما قبضته من المهر قبل البناء بها، وبما يناسب جهاز مثلها لمثل زوجها بشرط أن يكون الصداق عيناً، وألا يسمي الزوج شيئاً غير ما قبضته للجهاز، أو يجري العرف بأن يدفع الزوج شيئاً للجهاز، وأن تقبضه قبل الدخول، فإن لم تقبض شيئاً فليس عليها الجهاز إلا إذا جرى العرف بذلك أو شرط الزوجن.

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي ؛ ج ٥ ص ٦٣ .

الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون ؛ ص ٣٠٤ .

 <sup>(</sup>۲) حاشية الدسوق على الشرح الكبير ؛ ج ۲ ص ۳۲۱، ۳۲۲.
 بغة السالك للصاوي ؛ ج ١ ص ٤٢١ .



## الفصل الثاني

#### النفقـــة

معنى النفقة: تُعرَّفُ النفقة في اللغة بأنها مأخوذة من النفوق ، أى : الهلاك والفناء ، يقال : نفقت الدابة تنفق نفوقاً : إذا هلكت .

وأنفق بمعنى نفق ، أى : أفنى وذهب ، ومنه قول الله سبحانه : ﴿ إِذاً لأَمْسَكُمْ خَشِيةً الْإِنْفَاقَ ﴾ (١) أى : خشية نفاد المال وفنائه .

وأنفق المال واستنفقه : بمعنى أذهبه وصرفه .

ويسمى المال الذي يصرفه الإنسان على غيره «النفقة» لأن في إنفاقه عليهم إهلاكا للمال المنفق، أو لأن في الإنفاق رواجاً لحال المنفق عليه .

وقد عرَّف الفقهاء النفقة : بأنها مال يشمل الطعام والكسوة يقدمه الإنسان لقريبه رعاية له وصوناً لكرامته من مذلة السؤال .

<sup>(</sup>١) سورة الإسراء: آية ١٠٠.

قال الأحناف : إنه المفقة هي الطعام والكسوة والسكني() . وقال الشافعية : إنها طعام مقدم إزوجة وخادمها على زوج ،

ولميرهم من أصل وفرح وقيق وحيوان ما يكفيهم " . ملمشة لم نالين تقفنا رخعه ناليا في دلوقفا لمفات يمان ما تشمله مقفنا باللم إلى المبا لما ألم قفنا ملى أشفنا إلى المعلمشة بهم الإنسان على زوجته وعلمه وأصله وفرعه من طعام وكسوة ومسكن .

#### : مَقَفِنا بِهِي بِلِسا

من خلال ما تقلم في تعريف النفقة يتبين لنا أن الفقهاء قد حصروا الأسباب التي توجب النفقة على الإنسان لغيرو في ثلاثة أسباب وهي :

. فالملا د قبابقا د قيجهانا

والزوجية في الشريعة الإسلامية تعني وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، فالزوجية بذلك هي سبب وجوب النفقة للزوجة . والقرابة سبب في وجوب النفقة من الشخص لأصله وفرعه

وأقاربه على خلاف الفقهاء في ذلك . وأما السبب الثالث وهو الملك فهو سبب في وجوب النفقة

على المالك لمملوك. · وإذا أردنا أن نلقي بعض الضوء لتوضيح تلك الأسباب فإننا

<sup>.</sup> ١٧٥ عليم ٢ تي ، عليلين ، ٢٣٥ م ١٧٥ .

<sup>(</sup>١٨٦ عَلَمَةُ الْحُقَقِينَ للسُوقِادِي ، جِ ٢ هـ ١٨٦ .

نقول: إن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة التي وجبت على الزوج نفقتها هي التي تزوجها بعقد صحيح، وقد ذهب الأحناف إلى أنه إذا تزوجها بعقد فاسد لم تجب عليه نفقتها، وإن أنفق عليها وهو لا يعلم ببطلان العقد ثم ظهر له بعد ذلك بطلانه رجع عليها بما أخذته من النفقة، لأنه قد أعطاها مالا على أنه جزاء للاحتباس في عقد صحيح، وحيث إنه قد تبين فساد العقد فإن النفقة لا تجب على الزوج لزوجته".

فيؤخذ من ذلك أنه لابد وأن يكون الزواج قد تم بعقد صحيح حتى تجب به النفقة على الزوج لزوجته .

وأما السبب الثاني وهو القرابة فإن الفقهاء قد اتفقوا على أن النفقة واجبة على الإنسان لوالديه وأولاده ، وإن كانوا قد اختلفوا في تحديد من تشملهم النفقة بعد ذلك ، فمنهم من توسع ومنهم من توسط ومنهم من ضيق .

فنجد أن الأحناف قد توسعوا في بيان من تشملهم النفقة فقالوا: إن النفقة تجب من القريب لقريبه في كل قرابة موجبة لحرمة الزواج فيشمل الوجوب بذلك عندهم الآباء وإن علوا، والأبناء وإن نزلوا ويشمل أيضاً الإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات لأن الزواج ممتنع بين هؤلاء جميعان.

وأما الشافعية : فإنهم قد توسطوا ، فقالوا : إن النفقة تجب على الأبناء للآباء وإن علوا ذكوراً كانوا أم إناثاً ، وتجب على

<sup>(</sup>۱) حاشیة ابن عابدین ، ج ۳ ص ۵۷۳ ، ۹۳۷ .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٣ .

. الآباء الأبناء وإن نزلوا ذكوراً كانوا أم إناثاه .

أما المالكية فقد ضيقوا الباب، فقيالوا: إن النفقة تجب على الأبوين والأولاد من الصلب فقط دون بقية الأصول والفروع فلا تجب على الولد نفقة جده ولا جدته لا من جهة الأب ولا من جهة الأم كا لا تجب على الجد نفقة ابن الابن ولا بن الابن.

فرى أن وجوب النفقة ينحصر عند المالكية في الأبوين

» الأبناء المنالي دلا آباء الآباء ولبناء الأبناء الأبناء).

وأما الحنابلة فإنهم قد سلكو مسلك الحنفية في أنهم توسعوا وقالوا: إن النفقة تجب على الآباء وهم وإن علوا وعلى الأبناء وهم وإن نزلوا سواء كانوا محجوبين أو وارثين وتجب أيضا لغيرهم من الأقارب بشرط أن يكون النفق وارثأ للمنفق عليه بغرض أو تعصيباس.

: المالقة د وميلة إدارة قييفنا المقفل بدقة والعالم المالة المالة المالة المالة المالة المالة المنالة المنالة

## أ**دلة وجوب المُفقة للأقارب :** دليل وجوبها للأصول (الأب والأم) قول الله تعالى :

<sup>(1)</sup> with literail 3 , 3 7 ou 133 .

<sup>(4)</sup> dim though , 51 or 110.

<sup>(</sup>T) Things this allow 2 5 1 ou 117.

#### ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾○.

لقد أمر الله سبحانه الأبناء بالإحسان إلى الوالدين ومصاحبتهما بالمعروف ولو كانا كافرين ، فالمسلمان أولى ، وأعلى درجات المعروف: الإنفاق على الوالدين عند الحاجة ، وقال سبحانه: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا .. الآية ( ) في هذه الآية وصية من الله سبحانه بالإحسان للوالدين ، ومن أعلى درجات الإحسان إليهما أن ينفق الإنسان عليهما .

وروي جابر رضي الله عنه ، أن رجلا قال : يارسول الله إن لي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال \_ عَلَيْكُ \_ : «أنت ومالك لأبيك» ٣٠٠ .

#### وأما دليل وجوب النفقة للأبناء :

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٢) سورة الإسراء : آية ٢٣ .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ١٤ .

سنن الترمذي ، ج ٣ ص ٦٢٠ .

<sup>(</sup>٤) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ٣٦٢ .

فقد دل هذا الحديث على وجوب الفقة الرأباء على الآباء مناه إلجأ لمعند كالأجب أماق — علي الله عندا أبا شبع مناه إلجأ لمعند بأن تأخذ من الفقة ما يكفيها والدها العمالي لهيفكر له تقفقاا بن بخان بأن تأخل بالمعلوف

. رر - . وحيث إن موضوع بحثنا هو نفقة الزوجة فسوف نركز الحديث عنها حتى نوفي الموضوع حقه من البحث .

### أدلة وجوب نفقة الزوجة على زوجها :

لقد ثبت وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، بالكتاب والسنة والإجماع ، ونورد ذلك تفصيلا فنقول :

الادهن حولين كاملين لن أواد أن يتم الوضاعة وعلى الادهن حولين كاملين لن أواد أن يتم الوضاعة وعلى المولود له رقهن وكسوتهن بالمعروف ... الآية الأية المولود له والمولود له الآية المولود له الأية المولود له الأية المالود له المواد على عو الزوج النبي ينسب الولد إليه ، وقد أوجب الله سبحانه على الزوج نفقة الروجات وكسوتهن بما جرت به العادة من غير إسراف ولا تقتير .

وقول الله سبحانه: ﴿أَسَكُنُوهِنَ هِن حِيثُ سَكُنَّمُ هِن وجلمُم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ..﴾ الآية(٢) هذه الآية ، يأمر الله سبحانه فيها الأزواج بأن يسكنوا الطلقات من حيث سكنوا من وسعهم وطاقتهم ، والأمر هنا للوجوب ، فإذا كان

<sup>.</sup> ١ ٣٣٣ قياً : قَهِقَاا قَهِيهُ (١)

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاق اية ٢.

الأمر بالإسكان والرعاية هنا للمطلقات ، فوجوب ذلك للزوجات أولى وأوجب ، وذلك لقيام الزوجية بينهما حقيقة وحكما .

#### وأما السنة :

فإن الأحاديث في ذلك كثيرة وهي تدل على وجوب النفقة للزوجة على زوجها .

منها ما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله في — عَلَيْتُهِ — قال في خطبته في حجة الوداع: «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (١٠).

ومنها ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ فقال \_ عَلَيْكُ \_ : «أَن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت» . . .

ومنها ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أن هنداً امرأة أبي سفيان اشتكت للنبي \_ عَلِيلَة \_ أن أبا سفيان لا يعطيها ما تحتاجه فقال لها النبي \_ عَلِيلَة \_ : «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف».

فنجد أن هذه الأحاديث قد دلت دلالة واضحة على أن نفقة الزوجة واجبة على الزوج ، إذ أنها لو لم تكن واجبة لما أمرنا بها

<sup>(1)</sup> سبل السلام ، ج ٣ ص ٢٢١ .

<sup>(</sup>۲) سبل السلام ، ج ۳ ص ۲۲۱ -

ولو لم تكن النفقة واجبة البروجة على زوجها لما أمر النبي - عَلَيْكُ – منداً امرأة أير سفيان بأن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها والدها بالمعروف ، فعال ذلك على وجوب النفقة البروجة في مال زوجها .

## وأما الإجماع :

فقد انعقد إجماع الأمة من لدن رسول الله — علي — وفي المعدر إلى عصرنا هذا مستنداً إلى الأدلة الصحيحة على المحدر إلى عصرنا هذا مستنداً إلى الأدلة الصحيحة على وجوب النفقة النوجة على زوجها ، كما أجمعوا على أن الزوج إذا امتنع عن الإنفاق على زوجته بغير حق شوعي كان ظالماً وفرض عليه القاضي أداءها ، ولم يخالف في ذلك أحد

## المألما شعبلا

## تمقفناا بهجو تميدي بشد تممك لهلى بن البابا

(أ) حكمة مشروعية وجوب المفقة: أوجب الله سبحانه وتعل التفقنا المروجة على (وجها لحكم بالغة ومعان سامية ، نجملها فيما يأتي :

١ ــ أن الزوجة بموجب عقد الزواج محبوسة في بيت زوجها لحقه ، وهذا الاحتباس استوجب حقاً للزوجة في الإنفاق والكسوة والسكنى كما أمر الله سبحانه وتعالى .

٢ \_ أن الزوجة قد تفرغت للحياة الزوجية من حفظ النسل، وتربية الأولاد، ورعاية شؤون البيت، وخصصت نفسها لمنفعة زوجها وفائدته، وهي بذلك لا تمكن من الخروج للاكتساب والسعي على الرزق فوجب لها حق النفقة والكسوة نظير ذلك، وهي في ذلك كالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايته في مالهم.

فيقضي ذلك بأن كل من حبس نفسه لمصلحة غيره وجب على ذلك الغير القيام بنفقته لعدم تفرغه لحق نفسه .

وهي في ذلك أيضاً تشبه القاضي والمفتي لأنهما يستحقان نفقتهما من الدولة لاحتباسهما وعملهما لمصلحة الدولة ومنفعتها ، ومثل هؤلاء جميعاً مثل الزوجة ، ولذا وجبت نفقتها على زوجها عملا بالقاعدة العامة (كل من حبس نفسه لحق غيره ومنفعته فنفقته على من احتبس لأجله)().

٣ ـــ لقد جعل الله تعالى الرجل راعياً للأسرة وحامياً لها ، .
 وأعده كذلك لحمل أعبائها ، وأن يكفي زوجته مؤنة السعي

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، ج ٥ ص ١٨١.

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٢ .

بدائع الصنائع للكاسائي ، ج ٤ ص ١٦ .

الكسب قوتها تقديراً لجهودها ووقوفها في بناء الأسرة بجوار

روجها . ع — واقط اقتضت حكمة الله سبحانه وتعلى أن يودع في

الرجل القدرة على العمل والاكتساب ليوفر نفقته ونفقة روجته وعياله وهو واجب عظيم تقتضيه الفطرة السليمة التي فطره الله

م التهو

م المارة علم المارة والبدل والجلد في تحمل المارة والجلد في تحمل المارة في البدل والجلد في تحمل المارة في المارة في المارة والمارة والأداء ، فقد أوجب الله سبحانه عليه المنفقة الوجعة وأولاده ، وبذلك فإل الإسلام الحمية في المارة التحمية والمحلة والتحمية والمارة التحمية والمرازق المحمية وقوت الرجل ، إذ جعو الكدح والسعي على المرق المحمية وقوت الرجل ، إذ جمو الكدر ثواباً من الجهاد في سبيل الله ، وهو باب مارة البوا النبول المارة بي المارة ويتمارة أفقته في سبيل الله ، ودينار أنفقته في حسكين ودينار أمناء والمارة أبية ، ودينار أمناء والمارة المارة ، ودينار أمناء أبياً أبياً ، والمارة أبياً ، ودينار أمناء أبياً أبياً والمارة والمادة أبياً أبياًا

قافا كما تسباا قوله في تماسلا لمعة في دسعا نا لم الله المسال في المراق الماسلان في المراق الماسلان في وسلما في المراق المراق المراق المراق المراق المراق المراق المراق المراق في المراق في المراق في المراق المراق في المراق المراق في المر

<sup>(</sup>١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، ج ٢ ص ١١٧ .

١ ـــ زوجات تستحق النفقة بلا نزاع .

۲ — زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء .

٣ ــ زوجات لا تستحق النفقة بالاتفاق .
 ونبين ذلك تفصيلا على النحو التالى :

#### ١ ــ زوجات تستحق النفقة بلا نزاع :

الزوجة التي تستحق النفقة بلا نزاع هي الزوجة التي تتحقق فيها الشروط السابقة: وهي الاحتباس لحق الزوج وتمكينه من زوجته التمكين التام الذي تتحقق به أغراض الزواج ومطالبه على أن يكون ذلك في عقد صحيح.

فإن تحققت هذه الشروط مع تباين آراء الفقهاء في تفصيلاتها استحقت الزوجة النفقة ، وهذا هو المقياس الذي تعرف به الزوجة التي تستحق النفقة .

## ۲ ــ زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء :

في هذه المسألة نريد أن نتعرف على نوع آخر من النوجات، عقد الزوج عليها ولكن الفقهاء اختلفوا في استحقاقها النفقة:

فمنهم من قال: إنها تستحق النفقة على الإطلاق، ومنهم من منع، ومنهم من فصل القول في ذلك، ومن هؤلاء الزوجات:

(ب) مذاهب الفقهاء في سبب وجوب النفقة للزوجة وشروطها :

ا المعالمة المعالمة

ر الله منعب الشافعية : ذهب الشافعية إلى أن سبب

التحقاق الزوجة الفقة هو العقد . وقال الإمام الشافعي : رإذا ملك الرجل عقدة المرأة فقد

١ - منهم الحفية: ذهب الميفنة إلى ان سبب المنعيم المنعيم المنعنا المناع المناع المناع المنعنا المنعنا المنعنا المناع المناع المناع المناع المناع المناع المناعنا الم

<sup>(</sup>١) الأم للشافعي : 5 0 ص ١٠٨ . المجموع للنووي : 5 ١٨ ص ١٢٧ ، ٢٧٢ . الحول لابن حزم : 5 ١١ ص ٨٨ ، ٢٨ .

ولكن يمكن الانتفاع بها في الخدمة، أو المؤانسة، فقد اختلف فيها المذهب الحنفي .

فقال أبو حنيفة ومحمد: لا تجب على الزوج نفقتها ولو كان قد احتبسها في داره ، لأن احتباسها حينئذ كعدمه ، وعللوا ذلك بأن هذا الاحتباس لا يؤدي إلى المقصود منه ، وهو الاستمتاع والمعاشرة الزوجية ، وذلك لعدم قبول المحل لذلك .

وقال أبو يوسف : إن الزوجة الصغيرة التي لا يشتهيها الرجل ، متى سلمت نفسها لزوجها ، كان له أن يمسكها في بيته لخدمته والانتفاع بها ، كما يكون له الامتناع عن قبولها ، فإن أمسكها فلها النفقة ، لأنه بذلك قد انتفع منها ورضي بهذا التسلم القاصر .

وإن لم يمسكها في داره ، بل بقيت عند أبيها لم تجب عليه نفقتها() .

وإنني أرى أن مذهب أبي يوسف في تلك المسألة هو الأرجح والأولى بالأخذ به وذلك لأنه يحمل العدل والإنصاف ، ولأنه يتمشى مع روح الأدلة الشرعية التي توجب النفقة للزوجة عند احتباسها .

إذ كيف يعقل أن تسلم الزوجة نفسها لزوجها وتبقى في بيته

<sup>(</sup>١) يراجع في مذهب الحنفية :

المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ص ١٨٧ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ١٩ .

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٧٤ .

ُ فينهوا ذلك بالمؤجر إذا أسلم العامل نفسه إليه ولم يعطه عملا فإن الأجرة تجب له حيث لا مانع من العمل من جهة العامل.

وعلم من ذلك أن النفقة لا تجب بالعقد عند الحدابلة بل تجب بالبذل فالتسلم من قبل الزوجة() .

#### : رحيجها من لقلا

بعد أن استعرضنا مذاهب الفقهاء في سبب استحقاق الزوجة للنفقة وجدنا أنهم جميعاً قد اتفقوا على شرط واحد تستحق الزوجة به النفقة ، وهو التسليم التام ، سواء كان التسليم في بيتها أو في بيت زوجها ، وأن يكون ذلك في العقد

على أن الفقهاء قد اختلفوا بعد ذلك في الشروط الأخرى

 <sup>(</sup>١) براجع كشاف الفناع للبهوتي ، 5 ه ص ٧٤٠.
 بحاشية الروض المربع للشيخ النجدي ، 5 ٧ ص ٢٢١.

في ذلك مثل المريضة في وجوب النفقة لها(١) .

**٣ ــ مذهب المالكية**: ذهب الإمام مالك إلى أنه ليس على الزوج نفقة الزوجة الصغيرة ، حتى تبلغ وتطيق المعاشرة

كأن الإمام مالكا رضي الله عنه قد علل عدم وجوب النفقة للزوجة الصغيرة ، بعدم إمكانية معاشرتها وأنها لا تطيق المعاشرة ، وهم بذلك قد سووا بين الصغيرة في جميع أحوالها ، سواء كانت تستطيع الخدمة في بيت زوجها أو لا تستطيع ، وأصبح المانع مقصوراً عندهم على عدم إمكانية المعاشرة لها .

٤ ــ مذهب الحنابلة: ذهب الحنابلة إلى أنه لا تجب نفقة الزوجة الصغيرة التي لا تطيق الوطء ولا تصلح لمعاشرة الزوج لها، فهم بذلك يعللون عدم وجوب النفقة للزوجة الصغيرة بعدم إمكانية استيفاء الزوج حقه منها.

وقال ابن قدامة في ذلك: إن الصغيرة في مثل هذه الحالة بمنزلة الناشزة ، لأنها لم تسلم الواجب عليها فلا يجب تسليم ما في مقابلته من النفقة ، لأنها وجبت في مقابلة التمكين ولم يحصل منها ذلك (٢).

وقال ابن حزم الظاهري: إنّ النفقة تجب للزوجة من حين العقد ، حتى وإن كانت في المهد ، وسواء أكانت يتيمة أم ذات أب ، غنية أم فقيرة انتقلت معه أم لم تنتقل .

<sup>(</sup>١) المجموع للنووي ، ج ١٨ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

<sup>(</sup>٣) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٢٥٩ .

كشاف القناع ، ج ٥ ص ٤٧١ .

#### يالتا شحباا

# الففة المحتسة الفقة المواردة المحتسبة المواردة المواردة

في هذا الموضوع نويد أن نتموف على نفصيل جديد لا سبق إجماله ، حيث إننا في الموضوع السابق كنا نتحدث عن أسباب وجوب النفقة الزوجة ، بعنى أنه متى تستحق الزوجة أسباب وجوب النفقهاء ومذاهبهم في ذلك عموما ، حيث النفقة ، ويينا آراء الفقهاء ومذاهبهم في ذلك عموما ، حيث كان الحديث عن حق الزوجة على العموم في وجوب النفقة ، كان الحديث عن حق الزوجة على أن الزوجة تستحق النفقة من ويننا أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة تستحق النفقة من زوجها عند احتباسها بقكينها زوجها من نفسها تمكيناً تاماً تتحقق معه آثار الزوجية ، على خلاف بين الفقهاء في فروع تتحقق معه آثار الزوجية ، على خلاف بين الفقهاء في فروع منه المسألة وتفصيلاتها .

ولان نويد أن نمصل ما سبق إمماله فايين تعيد أن من ون ون والله فاين با الله فا الله فا الله فا الله فا الله فا الله في الله في

؛ دلهقفاا ملحة فيح ؟ دلك عبد فيكاء؟ في البداية بخن نها نان نن تفصيلات هذا الموضوع بستطيع أن نقسم الزوجات في هذا المقام إلى ثلاثة أنوع: ٢ مذهب المالكية: وقال المالكية: لا تجب على الزوج نفقة زوجته إذا كان صغيراً لا يستطيع المعاشرة الزوجية .
وكانت الزوجة كبيرة صالحة للمعاشرة الزوجية .

وعلل المالكية مذهبهم بأن مجرد التمكين من الزوجة غير كاف ولا أثر له مادام العجز الطبيعي متحققاً من الزوج.

ثم يقول المالكية وهم يستدلون على مذهبهم هذا: بأن الصغير غير مكلف وبالتالي لا تجب عليه النفقة ، والقول بتكليف ولى الزوج الصغير بدفع نفقة زوجته قول لا دليل عليه(١).

### المقارنة ووالترجيح :

وإنني أرى أن الأخذ بما ذهب إليه جمهور الفقهاء في تلك المسألة هو الأولى والأوفق ، وذلك لما يلي :

١ لأنه يتمشى مع عدل الله ورحمته حيث إن الزوجة مادامت قد سلمت نفسها لزوجها وهي مطيقة للمعاشرة الزوجية وعلى استعداد لها ، فإن العدل يقتضي أنها أولى بأخذ حقها مادامت قد احتبست لحق الزوج .

٢ ــ أن ما ذهب إليه الجمهور قد استندوا فيه إلى أدلة صحيحة: هي أدلة وجوب النفقة على الزوج لزوجته عموماً ، سواء أكانت أدلة من القرآن أم من السنة النبوية المشرفة ، أم بإجماع علماء المسلمين .

٣ \_ إن قول المالكية: بأن مجرد التمكين من جهتها

<sup>(</sup>۱) المدونة الكبرى ، ج ٤ ص ٢٥٥ .

### ١ — الزوجة الصغيرة :

إذا كانت الزوجة صغيرة السن وهي لا تصلح للمعاشرة الزوجية ، وكان الزوج قد عقد عليها عقداً صحيحا وصارت عبوسة لحق الزوج ، فهل تجب لها النفقة أم لا ؟

: قال ناء والهقفاا لعلتما

الله منهم الأحاف : ذهب الحنفية إلى تقسيم الزوجة المرابعة المرابعة

: يحمه الموات المرات الموات : ( أ ) زوجة صغيرة لا يمكن الانتفاع ، لم في الحداث ، ولا في المؤانسة .

. قيجها المشامعلاً مُعلمه عليمه عجها (ب)

(جـ) زوجة صغيرة يمكن الانتفاع بها في الخدمة ،

وبين الأحتاف تصيل ذلك فقالوا : وبين الأحتاف تصيل ذلك فقالوا :

الله الروجة الصغيرة التي لا يمكن الانتفاع بها لا في السائل الروجة الصغيرة التي لا يمكن الانتفاع بها لا في الخدمة ، وكالما ذلك بأن الخدمة ، وكالم المحتمال مع إمكان استيفاء الأحكام ، بعنى أن تؤدي آثار الزواج على الوجه الصحيح ، وهذا غير متصور في هذه الصغيرة .

٢ — وأما الزوجة الصغيرة التي تصلح للمعاشرة والحدمة فتجب لها النفقة ، وذلك لأنها في حكم الزوجة الكبيرة ويمكن استيفاء أحكام الزواج منها .

٢ - وأما الصغيرة التي لا يمكن بها المعاشرة الزوجية ،

الصغير أرش الجناية مثلا فهذا أمر واجب ، وقد قام الولي بدفعه نيابة عن الصغير فكيف نقول : إن تكليف الولي بدفع النفقة عن الصغير أمر لا دليل عليه وهو الذي يمكن قياسه على دفع أرش الجناية عن الصغير .

كذلك فقد ثبت أن ولي الصغير يجب عليه أن يدفع عنه الزكاة ، ولكن مع اختلاف الفقهاء في ذلك ، ودليل من أجاز ذلك هو حديث الرسول عليستيم : «من ولى يتيما له مال فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» .

إذاً فالأخذ بما ذهب إليه الجمهور في تلك الحالة وهو وجوب نفقة الزوجة إذا كان زوجها صغيراً وكانت كبيرة وسلمت نفسها لزوجها ، هو الأولى والأوفق ، بل والأرفق بمصالح الناس ؟ والله أعلم .

### ٢ ــ الزوجة الناشز :

ويعرف الفقهاء الزوجة الناشر بأنها هي التي خرجت من بيت زوجها بدون مبرر شرعي وبدون إذنه ، أو امتنعت عن الإنتقال إليه بغير حق أو منعته من دخول بيتها الذي تملكه ويقيم معها فيه بدون أن يسبق منها طلب تحويلها إلى بيت له ، أو امتنعت من فراشه أو رفضت السفر معه .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الزوجة الناشز لا تستحق النفقة مدة نشوزها(١) ، فإن عادت إلى طاعة زوجها ، عادت لها

<sup>(</sup>١) الميسوط للسرخسي، ج ٥ ص ١٨٦ .

ولا ينفق عليها ؟ علماً بأنها ليست ناشراً ولا مخالفة لأوامر زوجها ، بل إنها تقوم بحدمته في ييته ، وإذا كان هناك قصور في إمكانية الاستمتاع بها الآن ، فإن ذلك لا يور عدم الإنفاق عليها .

كما يؤيد الأخذ برأى أبي يوسف ، أننا نستطيع أن نقيس الزوجة الصغيرة التي احتبسها الزوج على الزوجة المريضة ، وذلك أن الفقهاء قد أجمعوا على وجوب النفقة لها مادامت قد مرضت في بيته أو مرضت في بيت أبيه وقبل بها زوجها واحتبسها على ذلك .

بل إنبي أقول: إن الزوجة الموضة التي يجب لها الفقة الروحية التي المن أي الموضة التي المن أي المن المن المن المن المن المن المن أي وجه ، لا من جهة الحاشق الزوجية ومع ذلك وجبت لها المفقة ، أما الزوجة المعاشوة الزوجية المنافعة الجاجات الحافيق التي تستطيع الحامة في البيت قطفة الحاجات الروجها ، فإنها أولى وأشد احتياجا الوجوب الفقة لها .

بهجع للد لمدند — شا محى — نفسه به أ ضعا ملح ب مع لهجها تاجله دلخة وهم لهذا قيغمها تجها المقفنا المقفنا واعلمه دمت با لهلة للساب كا رجها نالا مه ميا سلقنا بهلداً مناه د هقفنا له تسجع ملقه د ملجه مت با لهلق مة

Y— when, I the size is the confidence of I of I the size of I of I

الإسلام فإن نفقتها تسقط ، فإن عادت إلى الإسلام عادت إليها النفقة .

لأن ردتها عن الإسلام قد أسقطت حقها في النفقة ، فإن عادت إلى الإسلام ، عاد حقها في النفقة .

#### ٤ ــ الزوجة المحبوسة :

إذا حبست الزوجة بسبب من الأسباب ، أو في حق لغير الزوج ولو كان الحبس ظلماً ، فقد ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أنه لا نفقة لها مدة الحبس .

وعللوا ذلك بأن حق الزوج قد فات بسبب لا دخل له فيه ولأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهتها فسقط لذلك حقها في النفقة .

وأما إذا كان حبس الزوجة في حق لزوجها فلا تسقط نفقتها لأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهة الزوج ولا ذنب لها فيه » فلا تسقط نفقتها .

ومثل ذلك ما إذا كان الزوج هو المحبوس، فإن نفقة الزوجة الا تسقط سواء كان حبسه في حق الأجنبي أو للزوجة الإوجة وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية أيضان.

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ، ج ٧ ص ٥٧٨ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ٢٠ .

مغني المحتاج للخطيب ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

<sup>(</sup>٢) حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٥١٧ .

eath his right will serve sile - it . « edus

عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف». فقال ابن حزم: إن رسول الله – عَلَيْنِهُ – لم يفرق في النفقة لزوجة يين كونها صغيرة أو كبيرة ، عبوسة في داره

أم لا ، وهذا يدل على مطلق وجوبها على الزوج (٠٠) .

هذا إذا كانت الزوجة صغيرة ، وماذا لو كان الزوج صغيراً ،

ولم يستطع أن يؤدي المعاشرة الجنسية القصودة من الزوج ؟

فهل عند ذلك تجب النفقة الزوجة أم لا ؟ على اعتبار أن
الغرض من الزوج لم يتحقق وهو المعاشرة بين الزوجين .

## : خالف في داهقهاء في ذلك:

<sup>(1) 12</sup> Kir. 43 + 5 - 1 2 NA -

 <sup>(</sup>۲) البسوط السرختي ، 5 ه ص ۱۸۸۱ ، ۱۸۸۱ .
 کشاف الفناع ، 5 ه ص ۱۷۱ ، ۲۷۱ .

انجموع للنووي ، ج ۱۵ هر ۱۶۲ .

المالكية ، ويشترط الحنابلة أن يكون سفر الزوجة في الوقت الواجب ومن الميقات ، ويعللون ذلك بأن النفقة واجبة للزوجة إذا سافرت للحج الواجب ، لأنها فعلت ذلك لأجل الفرض الواجب عليها شرعاً ، وهذا يشبه صيامها في رمضان فإنه لا يسقط نفقتها .

وأما إذا كان سفر المرأة لغير فريضة الحج، بأن أدت الفريضة من قبل، وسافرت بدون زوجها، أو بدون إذنه فلا نفقة لها باتفاق جميع الفقهاء.

وعللوا سقوط نفقة الزوجة في تلك الحالة: بأنها ليست معذورة في ذلك السفر ، وأنها عندما خرجت مسافرة بغير إذن زوجها ، فقد صارت ناشزاً ، والناشز لا نفقة لها باتفاق الجميع ؛ والله أعلم .

#### ٢ \_ الزوجة العاملة :

الزوجة العاملة هي التي تعمل في وظيفة أو حرفة من الحرف ، والحديث عن نفقة الزوجة العاملة يتناول حكم أخذها للنفقة مع عملها ، أم أن العمل للمرأة وهي زوجة يتسبب في حرمانها من نفقة الزوجية ، ثم هل يشترط لعمل المرأة أن يأذن لها زوجها في العمل ؟ أم يجوز أن تعمل بدون إذنه ؟ نتناول تلك النقاط بشيء من التفصيل:

أما عن إذن الزوج للزوجة في العمل ، فهذا مما أجمع عليه الفقهاء .

3 — ومن الذي يقول: إن الزوجة الكبيرة ولمتزوجة من عاص ومن الذي يقول: إن الزوجة الكبيرة ولمتزوجة من المناشرة الزوجية ، لا فائدة منها في حصله ورعى شون حياته بيت زوجها ، فإذا كانت تقوم على مصلهه ورعى شؤون حياته وتراسه ، كل ذلك إنما يتحقق معه جزء كبير من أغراض وتؤانسه ، كل ذلك إنما إنما أن المعاشرة الزوجية تمثل الجزء الزوج ، وإن كنا نسلم أن المعاشرة الزوجية تمثل الجزء الأكبر ، إلا أن السبب في منعها ليس من قبل الزوجة .

ه — أم إن الدايل الأخير للماكمية والذي قالوا فيه: إن المساهية لل بوفي الدايل الأخير للماكمية والذي قالول بتكليف المساهية الموفية الكبيرة لأنه صغير والقول بتكليف إن ولي مغير والماكمية: إن الماكم هذا كله في تلك النقطة هو الذي يعوزه الدايل ، وذلك قولكم هذا كله في تلك المنقطة هو الذي يعوزه الدايل ، وذلك لأنه من الأمور المجمع عليها بين جمهور الفقهاء أن ولي المنفر ووصيه يفعل له ما في مصلحته ويفعل نيابة عنه ما يكلف به شرعاً وإلزاماً ، وذلك مثل أن يدفع الولي عن ما يكلف به شرعاً وإلزاماً ، وذلك مثل أن يدفع الولي عن

احتباس الزوجة وبقاءها في بيت زوجها شرط من شروط الإنفاق ، بل هو الشرط الأساسي ، فإن رفضت الزوجة الامتثال لأمر زوجها ولم تترك العمل ولم تعد للقرار في البيت ، فإن نفقتها تسقط .

ولم يفرق الفقهاء بين عمل وآخر ، بل إنهم قد ربطوا الأمر في كل ذلك بموافقة الزوج ورضاه ، فإن لم يرض لها العمل خارج البيت حتى وإن كان العمل من الأعمال الضرورية للمجتمع كالطبيبة والقابلة مثلا فلا تستحق الزوجة النفقة إذا خالفت الزوج(١).

والحق أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البيان والتفصيل ، فهناك فرق بين علم الزوج مسبقاً بعمل الزوجة حين العقد أو أنها اشترطت عليه ألَّا تترك عملها ، وبين الزوج الذي لا يعلم بذلك .

فإن علم الزوج من حين العقد ولم يشترط على زوجته ترك العمل ، فلا حق له في أن يطلب منها ترك عملها ، خصوصاً إذا كان عملها عملا شريفاً يناسب وقارها وعفافها وليس فيه اختلاط مهين للمرأة أو مشقة أو تبذل أو ماشابه ذلك ، فإن كانت المرأة تعمل مع النساء في التدريس أو الطب أو خدمات الرعاية الاجتماعية وعلم الزوج مسبقاً بذلك فليس له الحق في منعها ، لأن رضاه بالعقد عليها مع علمه بعلمها هو موافقة

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، ج ٥ ص ١٨٦.

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٨ .

المنفقة من حين عودتها ، قال السرخسي(١٠ : سئل شريج : هل المناشز نفقة ؟ قال : نعم قيل كم ؟ قال : جراب من تراب ، مناه : لا نفقة لها أبداً .

وقال ابن حزم : إن النفقة لا تسقط أبدأ وإنها واجبة على الزوج منذ العقد على الزوجة .

دا يفرق ابن حزم بين الزوجة الناشز وغيرها واستدل ابن حزم على مذهبه هذا بظاهر قوله تعلى: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجودهن في المضاجع واخبرهن فإن أطعنكم

قال ابن حزم : إن هذه الآية تدل على أن الله نعل لم الله تعلقا الكسوة من الزوجة الناشز حالة نشوزها ، وإنما أمر الله تعلل الأزوج بعظتهن وهجرهن وخبربهن ، ولم يشرع الله سبحانه في التعقيب بإسقاط حقهن في النفقة ٣.

### ٣ — الزوجة المرتدة :

فلا تبغوا عليهن سبيلا .. ١٤٠١ يغ. .

المراد بالزوجة المرتدة: همي اليميا وتدن عن الإسلام — العياذ بالله تعالى — فكفرت بالله سبحانه وأشركت به بعد أن تدملسه تنالا نأ

وقد اتفق الفقهاء على أن الزوجة المسلمة متى ارتدت عن

<sup>(1)</sup> Hingel Uniting, 1 3 0 00, 111.

<sup>.</sup> ٣٤ قياً : دلسنا قيهس (٣)

<sup>(\*) 12/2</sup> kg -49, 5 p or p.03.10.

فالإسلام حين أراد من المرأة أن تتفرغ للأمومة وأعبائها ، وألزم الزوج أو الولي بالإنفاق عليها ، إنما شرع ذلك صوناً لكرامتها وشرفها وحفظا لها من عبث الرجال وإغرائهم وكيدهم ، لتظل لها سمعتها الكريمة النظيفة في المجتمع ، ولتظهر آثار ذلك في انتظام شؤون البيت ، وتربية النشء الجديد تربية سليمة حسنة ، ليكونوا قدوة ينتفع بهم المجتمع ؛ والله أعلم .

### المبحث الثالث

## كيف تقدر نفقة الزوجة

وعن نعرض لموضوع النفقة من البداية قدمنا من الأدلة الشرعية ثبوت حق الزوجة في النفقة آيات من القرآن الكريم والمالية على المالية على المالية الم

قوله تعالى : ﴿لِينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ﴿ الآية .

وعرضنا كذلك لحديث النبي عَيْضَة عندما اشتكَّت إليه هند زوجة أبي سفيان بأن زوجها لا يعطيها ما يكفيها وولدها بالمعروف، فقال لها النبي عَيْضَة : «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» .

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق : آية ٧ .

### ٥ - الزوجة السافرة :

إذا سافرت الزوجة ، فإما أن تسافر لأداء فريضة الحج ، أو تسافر سفراً عادياً ليس للمحج ، فإذا سافرت الزوجة للمحج ، فإما أن يسافر معها الزوج أو تسافر بمفردها .

وم المنظمة المرك الإصلام بمورسة . فإن سافرت ومعها زوجها فلا خلاف في أن لها النفقة ،

ولا يسقط حقها فيها مادامت مع زوجها . وإن سافرت الزوجة للحج وحدما ، فإما أن يكون ذلك بإذن

## : قالسلا كلك في دلهقفا مفلحا

. زوجها او بدون إذنه .

عفردها ولم يكن الزوج معها فلا نقفة لما ، سواء كان السفر عفردها ولم يكن الزوج معها فلا نقفة لما ، سواء كان السفر لعبادة الحج ، أو العموة أو غير ذلك ، وقد عللوا هذا بأن البيادة بهنا السفر قند فوت الاحتباس على زوجها بسبب من البوجة بهنا البها تكون علمة ، إذ ايس المرأة أن تسافر من غير مصاحبة زوجها أو ذي رحم عم كأيها أو أخيها أو زوج عماحبهان .

۲ – روی المالکیة والحابلة أن لها النفقة متی سافرت لأداء فریضة الحسی، ولو کان بغیر إذن الزوج کا بری

<sup>(</sup>۱) انجموع النبودي ، ۲۵ همر ۱۵۲ . . ۱۲ ، ۲۷ هم د و د وثالتجا لوثال.

#### ٣ \_ مذهب الحنفية ١٠٠٠ :

وذهب الحنفية إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين ، وأنها مقدرة بما يكفي الزوجة لأن الكفاية تختلف باختلاف الناس واختلاف الأزمنة والأمكنة .

#### ٤ \_ مذهب الحنابلة:

وذهب الحنابلة إلى أن الأمر في تقدير النفقة للزوجة يرجع إلى اجتهاد الحاكم أو نائبه إن لم يتراضيا على شيء معين ، فيفرض للمرأة قدر كفايتها من الخبز والإدام ، ويفرض للموسر قدر كفايتها ، وللمعسرة تحت المعسر قدر كفايتها ، والمتوسط من أوسطه ٧٠.

وبهذا يكون فقهاء الشافعية وحدهم هم الذين قالوا: إن النفقة للزوجة مقدرة بنفسها ولا يرجع في تقديرها لحال المرأة ، وذلك لأن النساء لو فتح لهن الباب للكفاية من غير تقدير لوقع التنازع وبات من الصعب كفاية النساء من المال والإنفاق .

ويكون بقية فقهاء المذاهب الثلاثة: الأحناف والمالكية والحنابلة قد ذهبوا إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين وإنما تقدر بما يكفي الزوجة ، مع مراعاة حال الزوج واختلاف الأزمنة والأمكنة .

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي، ج ٥ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

 <sup>(</sup>۲) کشاف القناع علی متن الإقناع ، ج ٥ ص ٤٦٠ .
 الشرح الکبیر للمقدسی ، ج ٩ ص ٢٣٣ .

وأن الزوجة إذا خرجت العمل نهاراً بدون إذن الزوج وعادت البيت ليلا فقد سقط حقها في النفقة ، وذلك إذا طلب منها الزوج القرار في البيت ورفضت أن تمثيل لطلبه .

على فقهاء المنفية والشافعية ذلك بأن المرأة عدما خرجت العمل فضما البار خارج البيت بدون إذن زوجها ، فقد ممار المحال بيت الزوجية نافعل ، ومن حق الزوج أن يمنع الجربة من الحروج ، فإن أبت سقط حقها في الفقة ، وهذا أمر أجمع عليه جمهور الفقهاء .

بل إن الشافعية والحابلة : قد صرحوا بأن المرأة إذا خرجت

باذن نجع المجال الله نان ذاك سقط لهجمي نابار . و الليل نان بالهار لعنهش مبشو منأل دال الملك ، و ممال مسكم المتعن المناس ، فانه ، مسكم بأ

أما إذا كان احتراف المرأة وعملها برضا الزوج وموافقته ، فلا يسقط حقها في النفقة ، وذلك لأن الزوج برضاه بعمل الزوجة يعتبر مسقطاً بعض حقه ورضى الاحتباس الناقص ، ولكن هل يجوز للزوج أن يسلب الزوجة رضاه بالعمل بعد أن أعطاه لما ?

نعم مجوز للزوج ان يسلب الزوجة ضاه وموافقته بخروجها للعمل بعد فترة من موافقته ، لأن ذلك من حقه وهو الذي وافق أولا فاله أن يرجع في موافقته ولو بعد فترة طالب أم قصرت ، لأن إليها دليل واضح على أن النفقة تقدر بقدر الكفاية .

وقد رد أصحاب هذا الرأى على الشافعية في قولهم: إن النفقة تقاس على الكفارة في التقدير ، وقالوا: إن هذا لا يصح لأن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار ولا هي مقدرة بالكفاية ، وإنما اعتبرها الشرع بها في الجنس دون القدر ولهذا لا يجب فيها الأدم ،

ومما لا شك فيه أن الأخذ بما ذهب إليه أصحاب المذاهب الثلاثة هو الأولى والأرجح .

وذلك لقوة الدليل ، ولأنه الأنسب لمصالح الناس والأيسر في التقدير ، ولأنه الأنسب خصوصاً مع اختلاف الأزمنة والأمكنة واختلاف حال الناس من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان .

ثم إن الأخذ بأن النفقة تقدر بالكفاية ، ليس فيه ضرر ولا ضرار بأحد الزوجين .

والأخذ بقول النبي \_ عَلِيلَة \_ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» إنما أخذ به بعض فقهاء الشافعية ، فقد قال الأوزاعي: لا أعرف لإمامنا رضي الله عنه سلفاً في التقدير بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت: الصواب أنها بالمعروف تأسيسا واتباعاً ٢٠٠٠.

<sup>(</sup>١) الهداية شرح بداية المبتدي ، ج ٢ ص ٤٠ .

بدایة المجتهد، ج ۲ ص ۲۱.

<sup>(</sup>۲) مغتی المحتاج ، ج ۳ ص ٤٢٦ .

هريحة أو ضمنية على دوام استمراها فيه وعلى الأحص في مريحة أو ضمنية على دوام استمراها فيه وعلى الأحص في الخص في المنتق المنتق المنتق المنتق المنتق إلى أن عملها المناسب لها نوع من الحماية المادية والأدبية في ومن خربت المناسب له نوع من الأحيان لا تشعر من الأحيان لا تشعر المنال ، وإن كان الزوج حين العقد على زوجته لا يعلم بأن الزوجة تعمل أو لم تشترط عليه عنا العقد أن تبقى في وظيفتها الزوجة تعمل أو لم تشترط عليه عالم العلم إذا لم يرغب في فللزوج أن يطلب من الزوجة أن تبرك عملها إذا لم يرغب في فليها في العمل ، وعلى الأحص إذا أحس بأن العمل لا يناسبها في أنه تنشل لأمر زوجها فإن لم تبثل أن تمثل لأمر زوجها فإن لم تنشأ قسقط نفقتها .

. دانع من أن يجالجا ن. وجاءا الووج نا ن. وجاء . خلفاً الكرامتها وجمله أستها .

، قالسًا لمعما منه: قالمًا شفاكم لم شينكما كي السال للمعما منه: قالمنا المعمد به عالمنه وامام لهسفا ركو يتفنتا عن ذل الحاجة في المعمل به عالمه المعمل به تعالم المحال با بن ومنهم من خص الطعام بأصناف معينة بدون النظر إلى ما يقتات في البلد التي يعيش فيها الزوجان ؛ ونفصل مذاهب الفقهاء على النحو التالى :

### ١ \_ مذهب الجمهور: المالكية والحنفية والشافعية:

ذهب الجمهور إلى أن الواجب من الطعام في نفقة الزوجة ، هو غالب قوت البلد الذي يعيش الزوجان فيه ، سواء كان ذلك من الحنطة أو الشعير أو التمر أو غيره ، ويجب كذلك للزوجة ما يلزم الطعام من قوت وإدام ونحو ذلك مما يلزم للحياة العادية ، وأن يكون ذلك من غالب قوت البلد أيضاً .

ولكن الفقهاء اختلفوا فيما ليس قوتاً ، مثل الفاكهة وبعض الخصروات وغير ذلك مما يعد من الكماليات أو ليس ضرورياً للحياة العادية .

قال المالكية: لا يجب على الزوج ما ليس من الطعام الضروري ، مثل الفاكهة وغير ذلك .

وقال الحنفية: إن الواجب على الزوج الطعام الضروري وغيره من الفاكهة والخضروات والمواد الدهنية مما يحتاجه الطعام ولا يستغني عنه الإنسان، وإن كان غير ضروري للحياة إلا أن الطعام يحتاجه.

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه ، بقوله تعالى : هوعاشروهن بالمعروف، .

وقول النبي عَلِيْكُ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» . فالمعروف هنا: هو ما يقتاته الناس ويكون في

حول تلك الآية القرآنية بعذا الحديث النبوي الشريف دار خلاف الفقهاء رضي الله عنهم حول كيفية تقدير النفقة ومقياس ذلك ، ونورد خلافهم على النحو التالي:

### : تيعفلشا بمنه - ١

Lais, kip aans jul ligg K salu liggers, all gi liggers, all liggers, all liggers, all liggers, all liggers, and liggers, and liggers, and liggers, and and light lights are all lights, and and lights are all lights, and all lights are all lights, and all lights, and all lights, and all lights, and all lights are all lights and all lights, and all lights are all lights and all lights, and all lights are all lights and all lights.

### : تيكاللا بعمله – ٢

ذهب المالكية إلى أن النفقة مقدرة حسب حمل الزوجين ، فيجب أن يراعي فيها سعة الزوج وإعساره وحمل المرأة ، وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأرمنة() .

۱۲۰۰ می ۱۸۰ و دو پیمنجا (۱)

مغنو انختاج ، ع ۴ مل ۲۲۶ . (۲) حاشیة الدسونی ج ۲ می ۱۰۵ .

اعطى الزوج الزوجة بدل الخبز ، حبأ أو دقيقاً مثلا ، جاز بتراضيهما() .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه فقهاء الحنابلة من وجوب إعطاء الزوجة الطعام مصنعاً ، فلا تحتاج الزوجة معه إلى بذل جهد أو تعب في تصنيعه ، هو الأولى بالقبول لأنه يناسب حال الزوجية ، وهو أكثر مراعاة الحال الزوجة فلا يكلفها المشقة والتعب .

ومن ناحية ثانية فإن مذهب الحنابلة قد جمع أيضاً مذهب الجمهور ، عندما أجاز أن يعطي الزوج زوجته الطعام من الحبوب أو غيرها ، بتراضيهما .

ولو أخذنا بما ذهب إليه الجمهور من أن الطعام الواجب في النفقة ، هو من غالب قوت البلد لأدى ذلك إلى مشقة على الزوج والزوجة معاً .

إذ قد يحدث أن يكون الزوج لا يستطيع أن يوفر ما يقتاته أهل البلد من الحبوب ، فكان فيه المشقة عليه ، وربما كانت الزوجة لا تستطيع الطعام باستمرار من طعام أهل البلد ، فكان التراضي بينهما على طعام يناسبها أو يناسب أحدهما بالتراضي بينهما ، هو الأولى والأنسب لمصلحة الزوجين ؛ والله أعلم .

## الكسوة الواجبة للزوجة في النفقة:

اتفق جمهور الفقهاء على وجوب الكسوة ضمن النفقة

<sup>(</sup>١) المغني والشرح الكبير، ج ٨ ص ١٩٧.

قد استدل الشافعية على ماذهبول إليه بقوله تعالى : ﴿لِينفَقَى ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق كما آتاه الله ..﴾‹‹ الآية .

قَالُوا إِن الآية تفيد أنه يجب أن ينفق كل واحد من الموسر والعسر ما بلغه وسعه ، ولذا جاء التقدير بالآية(٪) .

قد استدل أحمحا المذاهب الثلاثة الأخرى: المنية، في استدل أحمحا المذاهب الثلاثة الأخرى: المنية، المالية، في المناكنة، في المناكنة، في المناكنة، في استدارا بقوله — عَلَيَّةً — فند زوجة أبي سفيان: المنافزة، استدارا بقوله المنافزة، هنا أمرها — عَلَيْقًةً — «خاني ما يكفيك وولدك بالمروف، فقد أمرها — عَلَيْقًةً — أَنْ نَاجْداً مِن عَبِر تقدير، ورد الاجتهاد في ذلك بأن تأخذ ما يكفيها من غير تقدير، ورد الاجتهاد في ذلك

 <sup>(</sup>١) سورة الطلاق : آية ٧ .

<sup>(</sup>٢) الكثاف الزخشري ؛ 5 ع صر ٢٢١ .

<sup>(1)</sup> Hare 3, 3 NI on 107.

<sup>.</sup> ۱۲۱ به ۲ ر د ولتخا پیخه

ما تحتاجه الزوجة للقعود والنوم وما إلى ذلك. ٠

لا حقال الحنابلة: إن الكسوة تجب للزوجة باعتبار كفايتها ، ويرجع تقديرها إلى اجتهاد الحاكم على قدر يسر الزوج والزوجة وعسرهما ، وما جرت عادة أمثالهما به(١) .

• \_ وقال أهل الظاهر : إن الكسوة تجب على الزوج لزوجته بحسب حال الزوج في يساره وإعساره" .

هذه هي نظرة الفقهاء عند مراعاة تحديد الكسوة وتقديرها ، ويلاحظ أنهم جميعاً اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج من اليسار والإعسار وحال الزوجة من الكفاية في محدود ذلك حتى لا يكون هناك ظلم لطرف لحساب الطرف الآخر .

ويلاحظ أيضا أن أهل الظاهر وحدهم الذين قالوا بوجوب مراعاة حال الزوج هو الذي يقدم الكسوة والنفقة للزوجة ، لذا وجب مراعاة حاله هو فقط دون مراعاة حال المرأة .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى والأرجح حيث إنه يراعى حال الزوج وحال الزوجة بدون هضم أو ظلم لواحد منهم لحساب الآخر ، وهو يتمشى مع الكفاية والمعروف الذي أمر به الرسول — عَلَيْكُ — عندما قال لهند روج أبي سفيان : «خذي ما يكفيك أنت وولدك بالمعروف» .

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج ، ج ٢ ص ١٢٩ .

<sup>(</sup>٢) الشرح الكبير للمقدسي، ج ٩ ص ٢٣٥ .

<sup>(</sup>٣) المحلي لابن حزم ، ج ١٠ ص ٨٩ .

بلغا فإن الأخذ بمناهب القائلين بأن الفقة تقدر بالكفاية ، وهو الأولى والأرجح ؛ والله أعلم .

## وباياا ئحبلا

## ما تشتمل عليه المنشة

كل المنكسم المتوسك المواحمة طعامها كسوتها هقفناا كاسكنها كل ما يازم لمشيمة لهنسب العرف ، وتشمل المتشيعة كذلك خادما المزوجة إن كانت تحتاج إلى خادم ؛ وللصل ذلك فيما يأتي :

### : مَقفنا في سِجاياً المُعلمان

اتفق الفقهاء على وجوب الطعام في نققة الزوجة ، وذلك لأن الطعام هو عماد النفقة وأساسها ، فلا يستطيع الإنسان أن يحيا بدون طعام .

وجوب الاستدلال على وجوب التي ودت في الاستدلال على وجوب التي ودت في الاستدلال على وجوب القرآن أو الحديث، إمّا تصدت الإطعام على الأساس الأول في الإنفاق، ولكن الفقهاء اختلفوا فيما يجب أن يكون طعاماً.

فمن الفقهاء من أوجب من الطعام خالب قوت البلد الذي يعيش فيه الزوجان . على الزوج أن ينفذ لها ما وعد ، بصرف النظر عن حال المرأة ومكانتها ،

₹ \_ وذهب الحنفية والحنابلة: إلى أنه يجب أن يكون مسكن الزوجة بقدر حال الزوج والزوجة من اليسار والإعسار، وأن يكون المسكن خالياً من أهله وأهلها وغيرهم إلا إذا رضيت الزوجة بذلك، لأنه واجب لها على الدوام ، فهي التي ترضى بالسكنى مع أهله ، أو لا ترضى "،

" \_ وذهب الشافعية: إلى أنه يجب أن يراعى في مسكن الزوجية حال الزوجة بأن يكون المسكن لائقاً بها عادة من سعة أو ضيق ، لأنها لا تملك الانتقال منه ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾ بخلاف الطعام والكسوة حيث روعى فيهما حال الزوج(").

هذه هي مذاهب الفقهاء فيما يجب أن يراعى في مسكن الزوجية وهم جميعاً قد اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج والزوجة عند إعداد المسكن ، وهذه عدالة اتسمت بها الشريعة الإسلامية في تشريع النفقة وفي غيرها من التشريعات .

فمراعاة حال الزوج في المسكن من ناحية العسر واليسر، أمر حث الشرع عليه ، قال الله تعالى : ولينفق ذو سعة من أمر حث سكنتم، وقال سبحانه : وأسكنوهن من حيث سكنتم،

<sup>(</sup>١) حاشية الدسوقي: ج ٢ ص ٥١٣ .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن عابدين : ج ٣ ص ٥٩٩ .

الشرح الكبير للمقدسي: ج ٩ ص ٢٣٦.

<sup>(</sup>٣) مغنى المحتاج: ج٣ ص ٤٣٢ .

. الله ما الروجة (١) عد المرابع عنا المروجة (١) .

### : قابلنام الجنابلة :

فظاف الحابلة جههور الفقهاء في الطعام الواجب في ففقة الروجة ، فقالوا: إن الواجب من الطعام هو الحبز والإدام ، وليس الحبوب ، بعنى أن الحنابلة يرون أن الطعام يعني الطعام الحبيب ، بعنى أن الحنابلة يرون أن الطعام يعني الطعام المستح فعلا حتى لا يشق على الزوجة صناعته ، بل بكا الحسام صناعته إلى وقت وجهد وإنفاق ، فوجب على الزوج أن يكفي الزوجة وأن يكون الطعام مصنعاً بالفعل حتى يكفي الزوجة معاناة تصنيعه .

واستلل الحنابلة على ذلك بتأويل ابن عباس رخي الله عبما، لقوله تعالى: ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ ، فقال: هو الحبز والزيت . واستلموا كذلك بتأويل ابن عمر وخي الله عبما ، الآية ، فقال: (هو الحبز والسمن ، ومن أفضل ما تطعمونهن ، الحبز واللحم ) .

وستدل الحنابلة كذلك بدليل آخر ، وهو : أن الله تعالى قد أمر بالإنفاق مطلقاً من غير تقييد ولا تقدير ، وعلى هذا وجب الرجوع إلى العرف ، والعرف الجاري بين الناس هو الخبز والأدم ، فكان ذلك هو الواجب ، ويقول الحنابلة : وإن

<sup>(1)</sup> thing ! + 1 or 9.0.

حاشية الشوقاري ز ح ۲ ص ۲۸۲ . مغير المحتاج على شرح المناج ، ح ۲ ص ۷۲۷ . حاشية عابليو ، ح ۲ ص ۶۸۵ .

خادماً لأنه مما تحتاج إليه الزوجة(١) .

أجرة العلاج وثمن الأدوية: هل يدخل في النفقة الواجبة للزوجة ؟

الله تعالى أوجب على الزوج أن ينفق على زوجته ، وقد فسر الفقهاء النفقة التي أوجبها الله تعالى بأنها تشتمل على الطعام والكسوة والسكن ، والخادم إن استطاع الزوج ، واحتاجت الزوجة إلى الخادم ، ولكن هل تشتمل النفقة على الدواء والعلاج إن احتاجت الزوجة إلى ذلك ؟ أم أن النفقة تقتصر فقط على ما ورد ذكره ؟

إننا إذا تتبعنا مذاهب الفقهاء في ذلك نجد أنهم لم يوجبوا على الزوج نفقات العلاج والأدوية ، فنجد أن فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية قد صرحوا بعدم وجوب نفقة الأدوية والعلاج للزوجة ضمن النفقة الواجبة للزوجة ، وكذلك لا تجب للزوجة أجرة الطبيب وثمن الأدوية عند فقهاء الحنابلة .

وهناك سؤال يجب أن يطرح في هذا المقام ، ألا وهو : هل الدواء والعلاج يعد من الحاجات الضرورية لها أم أنه لا يعد من ضروريات الحياة ؟ .

إن تصريح الفقهاء بعدم وجوب أجرة الأدوية والعلاج ضمن النفقة الواجبة للزوجة على زوجها ، إنما جاء لأنهم اعتبروا أن

<sup>(</sup>۱) حاشیة ابن عابدین ، ج ۳ ص ۵۸۸ .

مغني المحتاج ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

المُغني لابن قدامة ۽ ج ٨ ص ٣٠٠ .

حاشية الدسوقي ، ج ٧ ص ٥١٠ .

الواجبة لها . وتلخل الكسوة خممن الكفاية ، والإنفاق بالمعرف والتي وتلخل الكسوة خممن الكفاية ، والإنفاق بالمعرف والتي شلها قول النبي – عَلِيْكُ – لهند زوج أي سفيان : «خلوي

ما يكفيك وولدك بالعروف» . غير أن الفقهاء قد اختلفت مذاهبهم فيما يراعي في الكسوة

وما يجب فيها:

الماكمة : إن الكسوة وجبة الزوجة مثل وجوب
 الحامام لها ، وأنه كا لا يقدر الطعام بقدر معين فإن الكسوة المصل ما ، وأنه كا لا يقدر الطعام بقدر معين فإن الكسوة ليس لها قدر معين أيضاً ، بل إنها تجب على قدر يسار الزوج
 إلى إذا المتطاع الزوج ذاكر، .

٧ - وقال الحنفية : إن الزوج يجب عليه الكسوة لزوجته ويراعي فيها عند فرضها ما يراعي في تقدير نفقة الطعام من حال الزوج يساراً وإعساراً" .

٣ - وقال الشافعية : إن الكسوة واجبة على الزوج البوجته حسب كفايتها .
البوجته حسب كفايتها عند الشافعية بطول الزوجة وقصرها وهزالها فختلف كفايتها عند الشافعية بطول الزوجة وقصرها وهزالها

و المناع الكفاية بحسب حال الزوج في جنسها ونوعها

وليس في قدرها . الله المنافعية أينا ألفياً أن الكفال في الكسوة تشمل جميع

 <sup>(</sup>١) حاشة الدسوقي على الشرح الكبيد ، ج ٢ ص ٢٠٥ .

<sup>.</sup> ٣٩ س ٢٥ تر د يجلها قياله ريم ٢٩ .

## الفصل الثالث

# الحق الثالث من حقوق الزوجة

## العبدل

## تنقسم حقوق الزوجة إلى قسمين:

١ \_ حقوق مالية .

٢ \_ وحقوق غير مالية .

أما الحقوق المالية فتشمل المهر والنفقة .

وأما الحقوق غير المالية فكثيرة: منها العدل، وثبوت النسب، والذمة المالية وغير ذلك.

وقد انتهينا من بيان الحقوق المالية وهي المهر والمنفعة .

وسوف نبحث إن شاء الله الحقوق غير المالية ونبدأ منها بالعدل.

## السكنى الواجبة للزوجة في النفقة :

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الزوج يجب عليه أن بيماء السكن اللائق لزوجته باعتباره حقا من حقوق النفقة .

إلا أن الفقهاء قد اختلفوا فيما يجب أن يكون عليه حال المسكن وقده ، وهل يجوز للزوج أن يلزم الزوجة بالسكن مع أهله أو مع أهلها في مسكن مشترك أم لا يجوز له ذلك ؟ . • قال المالكية : إن هذه السألة تختلف باختلاف

حال الزوجة ، فإن كانت الزوجة عمن لا يرضى أمثاله بالسكن مع أهله ، بأن كانت عالية القدر ولمكانة ، فيجب على الزوج أن يخصص لها مسكنا خاصا بها .

فإن كانت الزوجة من وسط متواضع لا قدر لها ، فليس لها

الامتناع عن السكن مع أقارب الزوج .

وإذا اشترط الزوج على زوجته أثناء العقد أن تسكن معه عند أهله ورضيت بذلك، فيجب عليها أن تنفذ ما اتفقت عليه مع زوجها .

ربع، لم المحمد الم المحمد بنا ميلد لمحمد الله المرابع المربع المر

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق: أية ٢.

والعدل للزوجتين يعني العدل في تقسيم أيام وجود الزوج عند كل واحدة ، بمعنى أن يعدل فلا يزيد هذه أياما على حساب الزوجة الأخرى .

فما معنى العدل بالنسبة للزوجة الواحدة إذاً ؟ لاشك أن للعدل مع وجود الزوجة حالات كثيرة منها :

أنه يجب على الزوج أن يكون أميناً مع زوجته ، فيطعمها مما يأكل ويكسوها بما يليق بها وأن يسكنها بما هو في طاقته .

ومن أسس العدل في المعاملة للزوجة : أن يعاملها بالمعروف ولا يؤذيها في القول ولا في الفعل<sup>،</sup> .

### أنواع ا**لعدل** :

كا سبق وبينا فإن الزوج مطالب بالعدل سواء كان له أكثر من امرأة أو كان له امرأة واحدة .

فنجد أن العدل هنا قد تشعب إلى قسمين وإن كانت حقيته واحدة :

القسم الأول: عدل الزوج الذي له زوجة واحدة:

قلنا: إن هذا يعني أن الزوج يعدل في معاملة زوجته في مأكلها ومشربها وملبسها ومسكنها وحسن معاملتها في القول والفعل.

<sup>(</sup>۱) شرح فتح القدير، جـ ۲ ص ٥١٦.حاشية الدسوق، جـ ۲ ص ٣٤٠.

ومراعاة حمل الروجة يعني أن يكون المسكن لائقاً بها بقدر إستطاعة الزوج.

وأما ما قال به الشافعية من أنه يجب أن يراعى حال الزوجة فقط ، فإن هذا قول فيه إضرار بالزوج حيث أن الزوجة تعلم حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلابد وأن ترضى بالمسكن الذي يستطيعه وهذه عدالة تتمشى مع أصول الشريعة .

# نفقة خادم الزوجة :

يرتبط وجوب خادم الزوجة بيسار الزوج وإعساره . وذلك لأن الخادم لا يعد من الحاجات الضرورية للزوجة فهو

ي خمرورة الطعام أو الكساء أو السكني . يتر ابنه الديما ما أن ال الله الما كان

وقد اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا كان معسراً فلا يجب

عليه نفقة خادم الزوجة . وعللوا ذلك بأن الزوج المعسر تجب عليه النفقة الضرورية وهي أدنى الكفاية ، والخادم ليس خبرورياً وتستطيع الزوجة أن تخدم نفسها عند الضرورة .

وأما إذا كان الزوج موسراً ، وزوجته ثمن يخدمون فقد انفق على أن الزوج جب عليه نفقة خادم لها مادام موسراً ، والزوجة في حاجة إلى الخدمة .

وعلى الفقهاء ذلك بأن الخادم للزوجة التي يخلم مثلها والزوج قادر على أجرته يعد لازماً لها، مصداقاً لقوله تعلى: (عاشروهن بالعروف) ومن العاشو بالعروف أن يقيم لها في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن ، كا جاء في قول أحمد في رجل له امرأتان ، له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهوات والسكنى إذا كانت الأخرى في كفاية(١).

وذهب الحنفية إلى أن الزوج يجب عليه أن يسوي بين زوجاته في المأكل والملبس والمسكن ، فإن فضل واحدة على غيرها في شيء كان آثماً .

ومذهب الحنفية هذا مبني على أساس أن النفقة تكون على حساب الزوج وحده ، ولذا وجب عليه العدل والتسوية بين زوجاته ١٠٠٠ .

وأما من قال بأن الزوج لا يجب عليه أن يسوي بين زوجاته فذلك مبني على القول بأن النفقة على حسب حاليهما معاً ، فلا يجب على الزوج التسوية بينهن إن اختلفت درجاتهن يساراً وإعساراً ، بل له أن يزيد نفقة الموسرة على المعسرة ، وهل العدل بين الزوجات والمساواة بينهن يستلزم أن يسوي الزوج بين زوجاته في الحب والميل القلبي ؟ .

الحق أن ذلك لا يدخل تحت أسس العدل والتسوية الواجبة من الزوج لزوجاته ، لأنه ليس في مقدور الزوج ولا يدخل تحت طاقة البشر ، وإنما هو حالة طبيعية في النفس تنبعث من الإنسان بلا إرادة منه .

<sup>(</sup>١) المغني لابن قدامة ، جـ ٧ ص ٣٠٥ .

<sup>(</sup>۲) حاشية ابن عابدين ، جـ ۲ ص ۲۰۲ .

الدواء والعلاج ليس من الحاجات الضرورية للزوجة . والحق أن العلاج وثمن الأدوية يعد الآن من الحاجات الضرورية ، فلا يقل أهمية عن الطعام والسكن وللبس .

است عن الطعام والسحن والمبس . إن الله تعلى قال : ﴿وِعَاشِرُوهِن بِالْعِرِوْنِ ﴾ ومن المعاشرة

بالمروف القيام بنفقات الأدوية والعلاج . إذ كيف يتحدث الفقهاء عن أجرة الخادم ويعتبرونها خبرورية على أي المعض ، با الن الفقواء كما ثبا ع. أن النه عني .

على رأى البعض ، بل إن الفقهاء تمدئوا عن أن الزوج يجب عليه أن يحضر للزوجة أكثر من خادم إن احتاجت الزوجة إلى ذلك ، فهل الخادم للزوجة أهم من الدواء والعلاج ؟ .

. مُجهها ميا ركاتخ يعتا داميال وكالعا تعلقفنه رج عاباً (مهمّ: ولهقفاا لهند ثبيد شعد رحتاً مدلها بأن قلفناً المنتلة لم أنا

والروجة مريضة تحتاج إلى علاج ويتركها الزوج ولا يدفع لها ثمن العلاج والأدوية ، بحجة أن ذلك ليس من النفقة الواجبة .

إن خبرورة العلاج للزوجة لا تقل عن خبرورة الطعام والشراب خصوصاً مع تفشي الأمراض وحاجة الإنسان الملحة للدواء

والعلاج ؛ والله أعلم .

### المدة التي يجب فيها العدل بين الزوجات :

لا يوجد زمن مقدر للمدة التي يجب أن يقيمها الزوج عند كل واحدة من زوجاته ، بل قد تركت الشريعة ذلك لظروف الزوج وتقديره ، فهو الذي يقدر المدة ، إن شاء جعلها يوماً فذلك أقل القسم ، وإن شاء جعلها يومين أو ثلاثة ، ولكن الأولى ألا تزيد المدة عن سبعة أيام حتى لا تطول الوحشة على زوجاته .

ولكن عندما يريد الزوج أن يبدأ القسم هل تعيين الزوجة التي يبدأ بها راجع إلى اختيار الزوج؟ أم أن ذلك لا يجوز إلا بالقرعة بين الزوجات؟

قال فقهاء الحنفية : إذا عين الزوج مدة القسم بين زوجاته كان له أن يبدأ بمن شاء الله .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إنه لا يجوز للزوج إذا كان عنده نسوة أن يبتدىء بواحدة منهن إلا بقرعة ، وذلك لأن البداءة بها تفضيل لها مع أن التسوية بينهن واجبة ، وهن متساويات في الحق () .

<sup>(</sup>١) شرح بداية المبتدىء، جـ ١ ص ٢٢٢.

 <sup>(</sup>۲) تكملة المجموع ، جـ ١٦ ص ٢٣٢ .
 مغنى المحتاج ॥ جـ ٣ ص ٢٥٥ .

حاشية الدسوقي ، جـ ٢ ص ٣٤١ .

المغني لابن قدامة ، حـ ٧ ص ٣٠١ .

# المأكما شعبلا

## مداينأع بالمعاا

تعريف العدلي: العدل في كسب الفقه هو «القسم» بفتح القاف وسكون السين ، جعنى فرق وهو مصدر من قسم ، يقال: قسمت المال بين الشركاء ، أى : فرقته بينهم ، ومنه القسم بين النساء لأن الزوج يقسم بينهن البيتوتة ونحوها .

قالمراد بالعدل إذاً : هو التسوية بين الساء في البيتوتة وغيرها .

وهل العمل بهذا المفهوم يعني أنه لا وجود له إلا إذا كان عند الزوج أكثر من زوجة حتى يقسم ويعمل بينهن ? .

إن العدل من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للزوجة عموماً سواء أكان عند الزوج زوجة واحدة أم كان عنده أكثر

من زوجة . قال الله تعلى : ﴿فَانْ خَفَتُم أَلَّا تَعَدِّلُ فِواحِدَةَ﴾ ١٧ الآية ، أي : أن الله سبحانه أمر بالاقتصار على الواحدة عند خوف المد.

الجور . فالعدل بذلك حق ثابت للزوجة سواء أكان الزوج متزوجا بواحدة أم كان متزوجا بأكثر من واحدة .

<sup>.</sup> ٣ قيآ : بلسنا قايمه (١)

جديدة وعنده زوجات أخريات .

ذهب الجمهور: وهم المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر إلى أن الزوج إذا تزوج زوجة جديدة، وعنده زوجات أخريات خصها بسبعة أيام بلا قضاء إن كانت بكراً، وإن كانت ثيباً خيرها أن يخصها بثلاثة أيام، وبين أن يقدم لها سبعة أيام ويقضيها في حق الباقيات، ولعل السر في ذلك أن البكر حياؤها أكثر فاحتاجت إلى أن يقسم لها سبعة أيام لها ولا قضاء عليه لزوجته القديمة.

ودليل الجمهور على ذلك هو ما روى عن أنس رضي الله عنه ، أنه قال : سمعت رسول الله عنه عليه يقول :

«للبكر سبعة أيام والثيب ثلاثة أيام ثم يعود إلى نسائه» (١٠ . رواه مسلم

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله عَلَيْكُم لما تزوجها قام عندها ثلاثة أيام وقال: «إنه ليس بك هوان على أهلك فإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي» رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

وفي رواية لمسلم: «وإن شئت ثلثت ثم درت قالت: ثلث» وهذا لأن الثيب تستطيع أن تتحمل سرعة فراق الزوج لها ، لأنها خبرت الزواج من قبل.

وأما البكر الجديدة فقد تنفر وتستوحش أول الأمر ، فلذا

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود جـ ١ ص ٤٩٠ .

نيل الأوطار : جـ ٦ ٢٤١ .

In the part of th

وهل مجوز للزوج أن يفضل واحدة على غيرها في شيء من جالات العدل التي أقرتها الشريعة الإسلامية ؟ اختلف الفقهاء في ذلك:

دمب المالكية واشافية والحابلة: إلى أنه لا يجب على الزوج أن يسوي بين زوجاته في الفقة والكسوة ، وإن كان أصحاب المناهب الثلاثة قد اختلفوا في حدود العدل في ذلك .

الما يا الماكية : بجب القسم للزوجات في البيت

غفظ ، لا يجب في غير الميت كالوطء والمفقة() . ¥ — قال الشافعية : والمراد من القسم الزوجات هو المياد من المياد من المياد من المياد تبعيم المياد تبعي المياد عند من بغي .

الله على الزوج التسوية بين نسائه الزوج التسوية بين نسائه

<sup>(</sup>١) حلمية اللموقي ، جـ ٢ ص ١٣٩

<sup>.</sup> ۱۲۵ می ۱۲۵ می د بالمها کریشا کریمه یجا (۱) منابع د بالمها کریشا کی ۱۲۵ میل

يريد السفر إلى جهة من الجهات له أن يختار من زوجاته الزوجة التي يريدها هو ، بمعنى أن الجنفية يعطون الزوج الحق في أن يختار من يشاء من زوجاته بدون نظر أو اعتبار إلى من يختار . وعلل الحنفية ذلك بأن الزوج هو الذي يقدر مشقة السفر التي تحتاج إلى الجهد والتعب وقوة التحمل ، وبالتالي هو الذي يعرف من يصلح من زوجاته ومن لا يصلح منهن ، وربما كان الزوج أعلم بمن تستطيع مساعدته في غربته من زوجاته أو كان أخذ بعضهن فيه من الفتنة ما يضره إن أخذها في سفره ، ويرى الحنفية أن الزوج إن سافر بإحدى زوجاته لا تحتسب مدة سفرها من أيام دورها ، لأن مدة السفر لا تدخل تحت القسم الواجب ، ولأن للزوج أن يسافر وحده بدون زوجاته .

هذا هو الحكم عند الحنفية وإن كان الأفضل عندهم أن يقرع من يريد السفر من نسائه ، فيسافر بمن تخرج لها القرعة اقتداء بعمل النبي عَلَيْتُ في ذلك ، ولكن القرعة بين الزوجات في هذا الأمر غير واجبة على الزوج (١٠).

Y ـ مذهب الشافعية والحنابلة: وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على الزوج الذي يريد أن يسافر وعنده أكثر من زوجة أن يقرع بين زوجاته ، فمتى خرجت قرعتها سافر بها ، أو أن يرضي جميع الزوجات عن الزوجة المسافرة بدون قرعة

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع للكاساني : جـ ٢ ص ٣٣٢ .

نار ذلك هو القصود في قوله تعلى : ﴿ولن تستطيموا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالعلقة ﴾ ﴿ .

على الزوج أن يجدُّ في ألَّا يجمل لهذا الميل القلبي أثراً خلامراً في العشرة وللعاملة .

وقد كان النبي  $= \frac{1}{2} = 1$  ين نسانه ، فعن عائشة منه وقد كان النبي = 1 ين نسلة عنها أن رسول الله = 1

وعن أم المؤمنين عائشة ضي الله عنها أنها قالت: كان الله الله — عليه — لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكنه عندنا ، لكان ما من يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً ، فيدنو من امرأة من غير مسيس حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندما(»).

<sup>.</sup> ١٢٩ هيا : دلسنا قيه، (١)

<sup>.</sup> ٢٨٢ توا قهقباً قيهس (٣)

<sup>(</sup>T) will by cles + 1 or 193.

<sup>(</sup>३) सु प्रिंसी पिन्देश् , र र व, १३१ .

ورد الحنفية على الشافعية والحنابلة في قولهم بوجوب القرعة بين الزوجات عند سفر الزوج، أو أن يرضي الزوجات بدون قرعة فقالوا:

إِنَّ الزوج لا يجب عليه أن يصطحب أحداً من نسائه معه في سفره ، وعلى ذلك فلا يجب عليه أن يقرع بينهن .

وأجاب الحنفية عن حديث عائشة رضي الله عنها: بأنه محمول على الندب تطييباً لقلوب نسائه « لا لوجوب ذلك على الزوج .

وَلَأَن مطلق فعله عَلِيْكُ لا يقتضي الوجوب إذ أنه عليه الصلاة والسلام ما كان يجب عليه القسم، لا في السفر ولا في الحضر.

وإني أرى أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في هذه المسألة هو الأولى بالقبول لأنه أقرب إلى عدالة الإسلام ولأنه يحمل العدل والرحمة للزوجة خصوصاً عند سفر الزوج وغيبته عنها ، فلا تشعر بجور أو تميز ، خصوصاً وأن القرعة أو رضا الزوجات أمر سنه رسول الله عليه وشرعه وهو لا يكلف الزوج شيئاً بل سوف تستفيد منه الزوجات جميعاً ، ويستفيد منه الزوج أيضاً ؛ والله أعلم .

# يغالنا ئحباا

# العدل بين هيع الزوجات بدون تفريق بينهن في الحصر والسفر

المدك على السلامية الإسلامية حق العدل للزوجة مع زوجها وكفاته للزوجات بدون نفيان يين زوجة وأحرى أيضاً ، حتى تصان حقوق الزوجة في بيت الزوجية .

ولقد تضمن العدل الذي كفلته الشريعة الإسلامية للزوجة والزوجات، ألا يوجد عند الزوج تفريق بين زوجة وأخرى، فيجب على الزوج أن يعدل بين زوجاته بدون نظر إلى ما كانت عليه الزوجة قبل زواجها منه.

فيجب على الزوج أن يعدل بين زوجاته جميعاً بعنى أن تستحق الزوجات القسم والعدل سواء أكانت غنية أم فقيرة ، عجوزا أم شابة ، صحيحة أم مريضة ، بكراً كانت أم ثبياً ، قديمة أم جديدة .

ذا بجب على الزوج أن يكون قسمه وعداء شاملا للزوجة الحائض والنفساء ، ونستطيع أن نقول : إن الزوج بجب عليه العدال مع كل زوجة وجب عليه نفقتها ، وذلك لأن القصد من العدل هو الإيواء والسكن ولمؤانسة ، ولأن القسم من حقوق العدل هو الإيواء والمكن والمؤانسة ، ولأن القسم من حقوق

هذا ، وقد اختلف الفقهاء فيما إذا تزوج الرجل زوجة

القاضي ما تدعيه الزوجة أنبه القاضي بالقبول أو عذره بما يراه حتى يعدل في قسمته(١٠).

ويقول الحنفية: إنه لاحق للزوجة في طلب التفريق لعدم عدل الزوج في القسم، ولو طلبت الزوجة ذلك فلا يجيبها القاضي.

وذهب الحنابلة إلى القول بمثل ما قال به الحنفية إلا أن الحنابلة تفرعوا بتلك المسألة واتجهوا بها اتجاها مخالفا للحنفية .

فقالوا: إذا تضررت الزوجة فإن القاضي يؤجل لها أربعة أشهر ، فإن دخل بها وعدل الزوج ، وإلا فرق بينهما .

فجعل الحنابلة الزوجة في هذه المسألة كالزوج المولى من زوجته وقاسوا الضرر الذي يحدث للزوجة إذا آلى الزوج منها .

فمشاركة الحنابلة للحنفية إنما كانت في عدم تضرر الزوجة ، أما إذا تضررت فإنها تطلب التفريق كالتي آلى منها ربيها (١).

وذهب الشافعية إلى أن القسم غير واجب على الزوج وغير لازم عليه ، فيجوز له تركه إن شاء ولا يعدل فيه ، وليس لزوجاته مطالبته لأن هذه أمور ترجع إلى الطبع ؛ وقد يستغني عنه الزوج .

<sup>(</sup>١)حاشية ابن عابدين : جـ ٣ ص ٢٠٥ .

<sup>(</sup>٢) المغني لابن قدامة : جـ ٧ ص ٢٠٤ .

كانت الزيادة لها سبعة أيام لإزالة وحشتها أو حتى تتعود حياتها الجديدة مع زوجها().

وذهب الحنفية: إلى أن الزوج عجب عليه أن يسوي وأن يعدل بين جميع زوجاته بدون تفريق بينهن سواء في ذلك الزوجة الجديدة والقديمة ، بمعنى أن الحنفية لا يجيزون تميز الزوجة الجديدة بأيام في القسم كما هو مذهب الجمهور .

ولعل الحنفية في ذلك يفضلون التسوية بين جميع النساء حيث إن الشريعة قد أمرت بالعدل بين جميع النساء على العموم بلمون تفريق بين الزوجة الجديدة والزوجة القدعة(٠).

## حكم العدل بين الزوجات في السفر :

الذي الله على السالة هو سفر الزوج الذي الماية عود سفر الزوج الذي الماية هو سفر الزوج الذي الماية هو سفر الزوج الدينة و مناهج من البحثة أيأ خذ الماية أو الجديدة أو يقرع أيأ عند أو يتبار أو يتبار أي أسلوب يرى ؟ .

# : قالساً منه في دلهقفا بفلتخا

ر منه الحنفية : ذهب الحنفية إلى أن الزوع الذي

<sup>(1) -</sup> أشية الدسوقي : جـ ٢ ص ١٤٣٠. تكملة المجموع : جـ ٦1 ص ٧٢٤ . المغني لابن قدامة : جـ ٨ ص ٥٨١ .

انحلی لاین حزم : جـ ۱۰ ص ۲۲ . (۲) حاشیة این عابدین : جـ ۳ ص ۲۰ .

الساب الشاني

حقوق الزوج

وقالوا: إن القرعة واجبة عند عدم الرضا ، ولا يجوز للزوج أن يسافر ويصطحب إحدى زوجاته إلا بإحدى اثنتين القرعة أن ال ا

وقال الشافعية والحنابلة : إن الزوج إن اصطحب واحدة من غير قرعة ، فإنه يأثم ، وذلك لأن سفره بواحدة بدون قرعة فيه تفضيل لها وميل إيها ، فإذا لم يقرع الزوج جاز له أن يسافر بواحدة بشرط أن يرضي بذلك جميع نسائه() .

قال الشافعية والحنابلة : إذا سافر الزوج ببعض نسائه في المائع المائع : إذا سافر الزوج ببعض نسائه في القرعة فلا يقضي للباقيات مدة سفوه ، لأنه لم يتعد بذيك ، أما إذا سافر بإحداهن بغير قرعة فقد أثم ، وعليه أن يفضي للباقيات بقدر غيبته مع التي سافر بها .

٣ - مذهب الماكمة : أما المالكة فلهم قولان :
 القول الأول : مثل قول الحنفية ، والقول الثاني : مثل قول الشاندية ولمنابلة

. (۱)هيلد رکيفته د «همه لمبر <sub>5 ک</sub>ند

<sup>(1)</sup> if likell limedly: + 1 or 33d. mil limky: + 1 or 971.

<sup>(</sup>Y) ideals 1 = 2 : = 11 ey YY3. Naise Chimy 3 : = 1 ey 001 , 317.

<sup>(</sup>٣) حلمية اللسوقي: جـ٢ ص ٢٤٣.

### حقسوق السزوج

القسم الثاني من الحقوق هو حقوق الزوج على زوجته، وقد سبق وبينا القسم الأول من الحقوق، وهو حقوق الزوجة على زوجها.

وتقديم حقوق الزوجة جاء أولا لأن الرجل هو المطلب بالبذل والعطاء ، فهذه وظيفته ومكانته ، والرجل مطالب بأن يبني بيته أولا ، ولا يكون ذلك إلا بالزواج والبذل للزوجة من جميع جوانب البذل .

عندما يعقد عليها: يقدم لها المهر ، كدليل على تقديره لها ومدى مالها عنده من مكانة جعلته يبذل لها أعز ما يملك وهو المال .

ثم بعد بناء الزوج بزوجته تكون الزوجة في بيت الزوجية ، وهنا فإن الزوج مطالب بالإنفاق على زوجته ، حقاً واجباً لها كفلته الشريعة الإسلامية .

ولذا كان من الطبيعي أن تقدم أولا حقوق الزوجة على زوجها باعتبار أن ذلك يمثل البداية الطبيعية لترتيب وجود تلك الحقوق .

وهناك من الأسباب الأخرى ما يدعو إلى تقديم حقوق الزوجة ، ألا وهو أن الزوجة أحق بالتقديم لأن الزوج يقدم لها كل شيء ، فالرجل دائماً هو الذي يعطى .

تلك لمحة سريعة ، قصدت بها أن أبين سبب تقديم

#### شالئاا شعبلا

## حق الزوجة في طلب التفريق عند عدم العدل

إذا لم يغدل الزوج يين زوجائه في القسم ، وكان غبور ويهضم حق زوجته ، فهل هذا الجور وهذا الحيف يعطي للزوجة الحق في طلب التفريق ينهل وبين زوجها ؟ .

### : تمالسلا كلة يم دلهقفا للمانة :

قال المالكية : إن الزوع إذا جار فظلم وتضرب الزوجة من ذلك ، فإن ذلك يعطيها عن التفريق إ ن ادعت ذلك شبئ عند القاضي ما تضرب به ادعته ، وثبت ذلك بإقرار الزوع أو ببينة الزوجة .

قال المالكية أيضاً: إن الزوجة لها حق التفريق إذا كان المال الدي ادعته لا يمكن معه العشو بين أمثالها ، فإن طبت الزوجة التطليق ، طلب القاضي من الزوج أن يطلقها وإلا طلق عليه القاضي<sup>()</sup> .

وفعب الحفية إلى أن الروجة إذا تضررت من جور روجها ، جاز لها أن ترفع أمرها إلى القاضي فإذا ثبت عند

<sup>(</sup>١) حلية الدسوقي: جـ ٢ ص ١٤٠٠.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ويقول الشافعية : ولكن المستحب عام تعطيل الزوجات من المبيت لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف ، وتحصين الزوجات واجب على الزوج ، ولأن ترك الزوج المبيت يؤدي إلى الفجور .

ويستفاد من ذلك أن الشافعية لا يجوز عندهم أن تطلب الزوجة التفريق عند عدم عدل الزوج في القسم بين زوجاته .

ولعل الشافعية قد بنوا ملحمهم هذا على أساس أن القسم عبر لازم على الزوج فله تركه إن شاء ، وإن تركه فلا يعد ذلك

«بررا تطلب الزوجة به حق التفريق. وإنني أرى ماذهب إليه المالكية في هذه المسألة هو الأول بالقبول لأنه يراعي مصلحة الزوجة. ومصلحة الزوج على السواء.

حيث إنه يصون كرامة المرأة وحقها في أن تدفع الضرر عن

نمسها . وهو أيضاً يؤدي إلى علم تعطيل مقاصد الزوج ، فالعشرة

والسكن من أهم مقاصد الزواج وأهدافه . وفي الأخذ بمذهب المالكية أيضاً في تلك المسألة صيانة المرأة وبعد بها عن الفجور ، حيث يؤدي الزوج ما عليه بالمعروف لزوجته أو يفارقها بالمعروف ؛ والله أعلم .

701

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

زوجها إلا بإذنه ، وذلك باستثناء والديها ومحارمها ولا تدخل الا من يرضى عنه زوجها ولا تفعل الزوجة شيئاً من شأنه أن يبعث الريبة في قلب زوجها من جهتها ، وقد أشار النبي الم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فحقكم عليهن ألا يوطئن فراشكم من تكرهونه ولا يأذن في بيوتكم من تكرهونه ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» وإه ابن ماجه والترمذي .

### القرار في البيت وعلاقته بخدمة المرأة في بيتها :

هل قرار المرأة في البيت يعني أن المرأة مطالبة بالقيام بجميع الأعمال المنزلية من خدمة زوجها وعجن وطبخ وغسل وما إلى ذلك ؟ لقد اختلف الفقهاء في تلك المسألة .

قال بعضهم: إن ذلك من واجبات الزوجة نحو زوجها فعليها أن تقوم بكل شؤون المنزل الداخلية وقالوا: إن الواجبات بين الزوجين في تلك المسألة مقسمة ، فالرجل عليه واجب والمرأة عليها واجب ، قال الله تعالى: ﴿وَهُن مثل الذي عليهن درجة ﴾ . فالآية هنا تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها فكلما طولبت المرأة بشيء طولب الرجل بمثله .

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار، ج ٦ ص ٢٣٧.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

العمل في بيتها ولم يأمر الني عَلِيْكُ عليا أن يحضر لها خادما ، بل إنه أقر أن خدمة البيت عليها .

وقال جمهور الفقهاء \_ وهم المالكية والحنفية والشافعية والخنابلة \_ ومعهم أهل الظاهر: إن خدمة المرأة وقيامها بجميع أعمال المنزل ليس من الواجب عليها . وعللوا ذلك بأن المعقود عليه من جهة المرأة إنما يتضمن الاستمتاع ولا يتضمن الاستخدام .

وقالوا: إن أساس عقد الزواج هو الاستمتاع المادي والروحي معاً، وليس الاستخدام وبذل المنافع، وعلى الزوج أن يقوم بإعداد ما يحتاج المنزل، والزوجة تتولى الإشراف والترتيب والتدبير، ثم قالوا: إن قامت الزوجة بالمساعدة في أعمال المنزل والقيام على ما يحتاجه فإنما ذلك من باب تعاون الزوجين ومكارم الأخلاق بينهما وما جرت به العادة في ذلك وليس من باب الواجب.

ورد أصحاب هذا المذهب على من قالوا بوجوب قيام الزوجة بجميع أعمال البيت ، بأن ما قسم به النبي \_ عليه \_ بين على وفاطمة إنما كان من باب الندب وعلى ما تجري به العادة ، وليس من باب الوجوب .

#### الترجيح :

والحق أن الزوجة إذا كانت تستطيع القيام بخدمة البيت بعنى أنها ليست مريضة أو بها علة فإن خدمة بيتها أمر واجب

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكَ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

أن تمتنع .

فالحياة الزوجية يجب أن تقوم على التعاون المخلص بين الزوج وزوجته خصوصاً وأن الزوجة لم يأمرها الشارع بما تعجز عن عمله بل ترك ذلك إلى استطاعتها وإلى تعاونها مع زوجها على إقامة صرح الحياة على تقوى من الله ؛ والله أعلم .

واتباعاً لقتضيات الضرورة ، والمرأة إن خرجت ازيارة والديها أو خلمتهما في مرضهما لا تكون بذلك خارجة عن طاعة زوجها ، والسب في ذلك أن حق الوالدين مقدم على حق الزوج عند التعارض

ولا نص فقهاء الشافعية على أنه يجوز للزوجة أن تخرج خير إذن زوجها إلى بيت أيها أو أقارتها أو جيرانها لزيارة أو عيادة أو تعزية أو لقضاء حوائجها التي يقتضي العرف خروج مثلها لها لتعود عن قرب().

وفي قرا المرأة في بيت روجها حفاظ على حقوق الوج بل عفاظ على حقوق الوجين معا ومنها طاقلاقل والفتن ومقالة على حقوق الوجين معا ومنع للقلاقل والفتن ومقالة السوء ، ولما وجب على الوجة أن تلتوم تعاليم السرع وتصون السب عن على على والسب بهوطن الشهاب بسبها في مال روجها وكراءة بيته ، وقد ومنه الله المناه وكمانة وكمانة وكمانة وكمانة وكمانة وكمانة المناه ويتها تقال : ﴿فالصالحات الرأة المالحات العب بما خفظ الله والقائنات عن الطائعات المانطات المني بما تكون المناه المناه وبنا أسمى ما تكون عليه أوجهن فلا يخنه في نفس أو مال وهذا أسمى ما تكون عليه الرأة وبه تلوم الحلة الوجية وتستقر .

وقرار المرأة في البيت يقتضي منها عدم إدخال من يكره الزوج إلى بيته ، فالزوجة الأمينة على بيتها لا تلخل أحدا بيت

<sup>.</sup> ۲۱۹ سم ۳ تر ، قطع المحام (۱)

أزواجهن في الخلوة من حديث أو من نجوى ، الملتزمات لحدود الله تعالى التي تكفل صيانة الرباط المقدس الذي يربط بين الزوجين ، وهن أشد إخلاصاً لأزواجهن في السر والعلانية . وأما القسم الثاني : وهن الناشزات ، وهن الخارجات عن طاعة أزواجهن ، فهذه المرأة الناشز أعطى الله زوجها ولاية تأديبها ومقاومة هذا النشوز ، لأنه إن ترك فسوف يدمر الحياة الزوجية ويحولها إلى حياة لا تطاق " والنشوز مصدر نشز ، وبابه قعد وضرب ، ونشرت المرأة من زوجها : امتنعت عليه ، ونشز الرجل من امرأته : تركها وجفاها .. قال الله تعالى : فوإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً .. الآية وأصل النشز : الارتفاع ، يقال نشز من مكانه ، أى : وأصل النشز : الارتفاع ، يقال نشز من مكانه ، أى : ارتفع ، فنشوز المرأة : عصيانها لزوجها ، وترفعها عليه ، وعدم طاعته .

ولقد شرع الله سبحانه تأديب المرأة عند نشوزها . فقال تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سييلا﴾(١) .. الآية .

وقد أجمع الفقهاء على أن هذه الآية تبيح للرجل أن يؤدب

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ٣٤.

واتباعاً لقتضيات الضرورة ، والمرأة إن خرجت ازيارة والديها أو خلمتهما في مرضهما لا تكون بذلك خارجة عن طاعة زوجها ، والسب في ذلك أن حق الوالدين مقدم على حق الزوج عند التعارض

ولا نص فقهاء الشافعية على أنه يجوز للزوجة أن تخرج خير إذن زوجها إلى بيت أيها أو أقارتها أو جيرانها لزيارة أو عيادة أو تعزية أو لقضاء حوائجها التي يقتضي العرف خروج مثلها لها لتعود عن قرب().

وفي قرا المرأة في بيت روجها حفاظ على حقوق الوج بل عفاظ على حقوق الوجين معا ومنها طاقلاقل والفتن ومقالة على حقوق الوجين معا ومنع للقلاقل والفتن ومقالة السوء ، ولما وجب على الوجة أن تلتوم تعاليم السرع وتصون السب عن على على والسب بهوطن الشهاب بسبها في مال روجها وكراءة بيته ، وقد ومنه الله المناه وكمانة وكمانة وكمانة وكمانة وكمانة وكمانة المناه ويتها تقال : ﴿فالصالحات الرأة المالحات العب بما خفظ الله والقائنات عن الطائعات المانطات المني بما تكون المناه المناه وبنا أسمى ما تكون عليه أوجهن فلا يخنه في نفس أو مال وهذا أسمى ما تكون عليه الرأة وبه تلوم الحلة الوجية وتستقر .

وقرار المرأة في البيت يقتضي منها عدم إدخال من يكره الزوج إلى بيته ، فالزوجة الأمينة على بيتها لا تلخل أحدا بيت

<sup>.</sup> ۲۱۹ سم ۳ تر ، قطع المحام (۱)

بالوسائل التي شرعها الله سبحانه.

### ثانياً : وسائل التأديب :

ا — الوسيلة الأولى: الموعظة، وهي تذكير الزوجة بربها والخوف منه، وأن معصية الزوج تجلب على المرأة غضب ربها، حيث يقول الرسول عَلِيَّة: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح» رواه البخاري ومسلم وغير ذلك مما ورد في تذكير الزوجة، ويجب على الزوج أيضاً أن ينبه الزوجة للواجب عليها من حق ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم والعقاب عند الله بالمخالفة والعصيان ما يلحقها من الإثم والعقاب عند الله بالمخالفة والعصيان

ويجب على الزوج كذلك أن يذكر الزوجة بأن النشوز مسقط للنفقة .

#### ٢ ــ الوسيلة الثانية : الهجر في المضجع :

فإذا وعظ الزوج زوجته ولم ترجع عن النشوز بالوعظ انتقل إلى الهجر، والهجر في المضجع هو المقصود بقوله تعالى هواهجروهن في المضاجع ومعناه: هجر فراش الزوجة والبعد عنها، حتى تترك النشوز وقد فسر الفقهاء الهجر بتفسيرات كثيرة:

منها : أن يترك الزوج فراش الزوجة وألا يضاجعها .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

المرأة وعادت وتركت النشوز وإلا فهناك عند الشقاق كما أمر الله سبحانه ، أن نبعث حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله يينهما ويشترط في الضرب ، كما قال الشافعي رضي الله عنه : ألا يكون مبرحاً ولا مدمناً ، ولا يبلغ به حداً ، ويتقي الوجه ، فالضرب المبرح : هو الفادح الذي يخشى تلف النفس منه أو تلف عضو أو تشويهه ، فهذا لا يجوز في ضرب التأديب «وأما الضرب المدمي : فهو الذي يجرح فيخرج الدم » .

وأماالضرب المدمن: فهو أن يوالي الزوج الضرب على موضع واحد، فهذا لا يجوز، حتى لا يتلف هذا الموضع، ولأن الضرب يقصد منه التأديب وليس الإتلاف والإيلام.

فيجب أن يتقي الوجه لأنه موضع المحاسن ، ويتقي كذلك المواضع المخوفة التي تتأثر بسرعة في جسم الإنسان .

ولا يجوز أن يبلغ بالضرب مقدار أدنى الحدود ، وهو أربعين جلدة .

والعلاج بالضرب لا يلجأ إليه الإنسان إلا عندما تضيق به الحيل ، وهو علاج للزوجات الشرسات اللاتي لا تجدي فيهن موعظة ، ولا يصلح مثلهن إلا الضرب .

والمراد بالضرب هنا ليس هو الانتقام، إنما هو الضرب الرحيم الرفيق، لأن المقصود به كما سبق هو التأديب وليس الإتلاف أو الانتقام.

ولكن إذا اكتفى الزوج بالتهديد ونحوه كان أفضل، لأنه كلما أمكن الوصول إلى الفرض بالإيهام، كان أفضل ولا يصل

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم اختلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿ وَهُن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴿ الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٢) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكَ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

# على النشوز﴾" .. أ هـ .

#### هل ترك الزوجة للصلاة من النشوز ؟

هذه مسألة تتصل اتصالا مباشراً بموضوع النشوز، ألا وهي : هل ترك الزوجة للصلاة يعتبر نشوزاً ؟

إن المحافظة على فرائض الصلاة من أولى مهمات الراعي في البيت حيث يقول الرسول عيسة : «كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته» .. إلى أن قال : «والرجل في بيته راع ومسئول عن رعيته» فكما أن الرجل مسئول عن خروج المرأة وعن سفرها وعن طاعتها له ، فأولى به أن يكون مسئولا عن أدائها لفريضة الصلاة ، حتى يبارك الله لها وحتى تكون قدوة لأبنائها فيتعودون الصلاة منذ نعومة أظفارهم .

وهل يدخل ترك الصلا ضمن ولاية التأديب للزوجة ؟ .. نعم للزوج أن يضرب زوجته على ترك الصلاة وأن يتدرج معها في ذلك تدرجه في إصلاحها عند النشوز ، بل إن نشوزها عن عبادة الله أولى ، فكيف يحق للزوج أن يصلح زوجته في شؤونه الخاصة ومطالب فراشه ، ويتركها ناشزا مع الله تعالى ، إنها معادلة لا تستقيم فيجب على الزوج إن رأى زوجته لا تصلى أو لا تصوم بغير عذر ، أن يعظها بالحسنى وعظاً رقيقاً نافعاً بدون تشدد أو تعنت ، وليكن مرشدك في ذلك قول الله بدون تشدد أو تعنت ، وليكن مرشدك في ذلك قول الله

<sup>(</sup>١) تكملة المجموع شرح المهذب، ج ١٦ ص ٤٤٨ .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

#### نشوز الرجل وأحكامه:

من المسائل التي تتصل بموضوع النشوز ، مسألة نشوز الرجل عن زوجته .

ونشوز الرجل هنا هو إعراض الزوج عن زوجته وإطهاره الخشونة في معاملتها بعد أن كان رقيقاً حسناً في المعاملة.

ويأتي إعراض الزوج عن الزوجة بسبب كبر سنها أو أنها أصبحت لا تلبي حاجاته المختلفة وعلى رأسها مطالب الفراش.

وأصل هذه المسألة: قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةَ خَافَتُ مَنْ بَعْلَهَا نَشُوزاً أَوْ إَعْرَاضاً فَلاَ جَنَاحَ عَلَيْهِما أَنْ يُصَلَّحا بَيْنُهُما صَلّحاً والصّلح خير﴾ .. الآية (١٠ .

وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، تقول له : أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت في حل من النفقة على والقسم لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ﴾ . . وفي رواية قالت : هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كبراً أو غيره فيريد فراقها فتقول : أمسكني واقسم لي ما شئت ، قالت : فلا بأس إذا تراضيا . رواه البخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: آية ١٢٨.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ما هي فيه من نعمة وعيش ربما لا تستطيع أن تجد مثله ، وربما لامت نفسها فيما بعد ، أعدت الشريعة نظاماً محكماً ، يبدأ بالوعظ والتوجيه من الزوج والتذكير بفضل الله وحقوق الزوج ، ثم إذا لم يفد ذلك انتقل الزوج إلى أسلوب أشد في التذكير وهو أسلوب يشق كثيراً على المرأة العاقلة أن تتحمله وهو الهجر في المضجع ، وهذا بيان للمرأة بأن ما هي فيه من فتنة وزينة لا يؤثر في الرجل ولا يهمه .

فإذا لم ترجع المرأة بعد ذلك ، فقد أباح الله للزوج أن يستخدم أسلوباً أشد ألا وهو الضرب غير المبرح ، وذلك لكي ترجع الزوجة وتحافظ على كيانها وبيتها .

وإن حدث النشوز والنفور من الرجل هذه المرة ، فإن الله لم يترك الحق ليصيع ، فأعطى المرأة الحق وخيرها ، إن كانت تتضرر ولا تستطيع أن تتحمل هذا الصدود من زوجها فقد أعطاها الله حق طلب التطليق فإمشاك بمعروف أو تسريح بإحسان ..

وإذا كانت المرأة بحيث أصبحت لا تلبي حاجة زوجها لضعف أو كبر سن وأصبحت بالتالي تزهد الرجال ، ولا ترغب في الفراش ، وتريد أن تبقى مع زوجها تشريفاً أو إبقاء على العشرة التي كانت بينهما وتتنازل نظير ذلك عن حقها في المبيت أو غيره ، أو بدون تنازل فتبقى ولها كل حقها فإن ذلك لها ولزوجها ، وهذه عدالة ورعاية لحقوق الزوجين معاً ؛ والله أعلم .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكُم قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكُم قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

#### الفقه الشافعي:

ا \_ اختلاف الحديث «مطبوع بهامش الأم»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رواية الربيع بن سليمان المطبعة الأميرية ببولاق.

٢ ــ الأم: للإمام الشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي .

٣ ـ حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج مطبوع مع حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج: لأحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدي المتوفي سنة ١٠٩٦هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٣٥٧هـ).

٤ حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأبي الضياء نور الدين ابن علي الشبراملسي المتوفي المنهاج ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ .

حاشية قليوبي وعميره على شرح جلال الدين المحلي على شرح منهاج الطالبين: لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة المتوفي ٩٥٧هم، وأحمد ابن أحمد بن سلام القليوبي المتوفى ١٠٦٩هم.

٦ ــ الأشباه والنظائر في قواعد فروع الشافعي: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي المتوفي ١١هـ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٩هـ.

٧ ــ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : لأبي عبد الله محمد
 ابن عبد الرحمن الدمشقي من علماء القرن الثامن الهجري .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكُم قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

ومن حقّ الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها وماله وأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .

فلاً تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت الزوجية .

وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح للبيت بحكم احتلاطه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .

تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وَهُنَ مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. ﴾ (١٠) الآية .

ويقول سبحانه: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعض وبما أنفقوا من أموالهم ... ﴾ (٣) الآية .

ويقول الرسول \_ عَلَيْكُ \_ : «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها» رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .

<sup>(</sup>١) سورة لقمان : آية ١٥ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء آية ٣٤.

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطبعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فنجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله عليه قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكُم قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فإبت أن تجيب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم .

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

٠٧٦١٤.

٢ — الناج ولإكليل مختصر خليل «مامش الخطاب» :
لأبي عبد الله محمد أبي يوسف بن أبي الساهم العبدي الشهير
بالمواق ؛ المتوفي ١٩٨٨ ، مطبعة السعادة عصر .

٧ – الشرح الصغير على أقرب السلك لمنصب الإمام
 مال : لأحمد ابن تحمد بن أحمد الدردير المتوفي
 ١٠٢١هـ ؛ ط الهيئة الصرية العامة للكتاب .

٨ — الشرح الكبير على مختصر خليل ومطبوع بهامش حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لأبي بركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير؛ المتوفي ١٠٢١هـ؛ خل دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحليي.

٩ – المدونة الكبرى : رواية الإمام سحنون .

١ - مواهب الجليل لشرح نحصر أبي خياء سيدي
 ١ - مواهب الجليل المحمد بن أحمد بن عمد
 خليل: لأبي عبد الله عمد بن أحمد بن عمد
 ابن عبد الرحن المغربي المعرف بالخطاب؛ المتوفي
 3 ٢ ٩ ٩ ٠ دار السعادة عمر ؛ ٢ ٢ ٢ ٩ ٠ .

۱۱ - اشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير:
 السمرقي الدين عمد ابن أحمد بن عرفة الدسوقي ، المتوفي
 ۱۲۲ هـ ؛ دار إحياء الكتب العربية بمصر .

Y! — حاشية العدوي، على شرح الحرشي على المحتصر بمامش شرح الحرشي: لعلى بن أحمد الصعيدي العدوي، المتوفي ١٨١٩هـ، المطبعة الأميرية بمصر ١٧١٣٥.

٨ - المجموع شرح المهذب الإمام النووي وهو الإمام
 عني الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفي

١٧١ ص. . ٩ - مغني المحتاج لمعرفة معاني ألفاظ المنهاج : لحمد الشريبني الخطيب التوني ٧٧٩هـ ، مطبعة مصطفى البابي

الحلبي ٢٥٢١هـ. ١٠ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٢٧٢هـ.

### . رئينها المقفا الحنبلي :

الماين المحال الموقعين عن ب العالمين : لشمس الدين أبي عبد الله عمد بن أبي بكر المعروف بابن هم الجوزية ، عبد الله عبد المحية المحيد عبد عبد الدين عبد الحميد ، عبد السعادة ، المكتبة التجازية ع٢٢١هـ .

٢ — الإقناع ، مطبوع مع شرحه ، كشاف القناع : لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد بن قدامة القدسي ، المتوفي ١٢٩هـ — المطبعة العامرة ١٢٩هـ .

٣ — الشرح الكبير متن القنع : لشمس الدين أبي الفرح عبد الرحن ابن أبي عمر عمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفي ٢٢٨هـ ، ط . دار الكتاب العربي ، يبروت لبنان ، ٢٢٢هـ .

غاوي شيخ الإسلام ابن تيمية : لتقي الدين أبي
 العباس أحمد بن تيمية الحراني ، المتوفي ۲۲۷هـ ، ط

## المراجع العامة والحديثة

- ١ أحكام المعاملات الشرعية : للشيخ على الخفيف ،
   مطبعة أنصار السنة المحمدية .
- ٢ أسبوع الفقه الإسلامي، ومهرجان ابن تيمية
   بدمشق. في المدة من ١٦ إلى ٢١ شوال ١٣٨٠هـ .
- ٣ ــ العرف والعادة في رأى الفقهاء : عرض نظرية في التشريع الإسلامي : للدكتور أحمد فهمي أبو سنة .
- ٤ مختصر أحكام المعاملات الشرعية: للشيخ على الخفيف، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠هـ.
- المدخل الفقهي العام ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد : للدكتور مصطفى الزرقا ، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٨هـ .
- ٦ المدخل للفقه الإسلامي : للدكتور محمد سلام مدكور ، دار النهضة العربية ١٩٦٩م .
- ٧ مصادر الحق في الفقه الإسلامي: الدكتور
   عبد الرزاق السنهوري ، ط . دار المعارف ١٩٦٩م .
- ٨ موسوعة الفقه الإسلامي : المجلس الأعلى للشؤون .
   الإسلامية وجمعية الدراسات الإسلامية ١٣٨٩هـ .
- ٩ الأحوال الشخصية : للشيخ محمد أبي زهرة ، مطبعة
   دار الفكر العربي ١٩٥٧م .